

مصر وإسرائيل

اليسار

رأية المستعفين في الأرض

□ اليسار / العدد الواحد و الستون / مارس ١٩٩٥ م / شوال ١٤١٥ هـ / الثمن جنيهان مصريان □

انتهاك حقوق الإنسان

بين تقرير الخارجية الأمريكية

و إنكار وزير الداخلية

و أحكام القضاء

تدمير في الجامعات
المصرية

ديون مصر ترتفع من
جديد

سمير فياض:
وخصخصة الخدمات
الصحية

السودان:
أزمة حكم وأزمة
معارضة

١٩٩٥ عام الحسم في مصر .. ونهاية السنوات الرمادية

قمة القاهرة .. مكاسب جديدة لإسرائيل .. ومزيد من التنازلات العربية

اليسار

ستشرق الشمس غدا

كل عام وأنتم والوطن والأمة في حال أفضل مما نحن فيه الآن. لم نستطع أن نقول لكم كل عام وأنتم بخير. فحالنا في هذا العام والأعوام السابقة لم يكن بخير. حاولنا في مناسبة عيد الفطر المبارك أن نرسم ونختار صورة أقل قتامة من المعتاد، ولكن الواقع خذلنا. وعندما استعرضنا مادة هذا العدد بعد اكتمالها وجدنا أن الأمانة تقتضي أن نضمن أن يكون عامنا القادم أفضل من الأعوام التي مضت. الانتحارية التي كتبها رئيس التحرير تقدم حقائق مفزعة حول التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان، بمناسبة تقرير الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم، والانتكار الساذج للداخلية والخارجية المصرية، والحملة ضد منظمات حقوق الإنسان المصرية.

هرامش علي دفتر الحياة التي يكتبها د. عبد العظيم أنيس تناقش حديث هيكل في «المعرض» والصورة السوداء للواقع المصري كما رآه هيكل، والتدمير داخل الجامعات المصرية.

ومقال مدحت الزاهد يستكمل صورة المشهد السياسي والهجوم الحكومي المتصاعد على الحريات وحقوق الإنسان ولغة العيش، والخضوع المذل لحكام البيت الأبيض.

رضيف محمود الحضري يتراءى للتعديل السري للبنك المركزي (سرى جدا) ملامح جديدة للأزمة الاقتصادية.

ويستكمل عربان نصيف وفريدة النقاش المأساة: فالأول يزعج اليسار عن جريمة قس الزراعة والشرطة الحبرانية المصرية ويدفع ثمنها الفلاحون من حياتهم وحياء ماشيتهم. بينما تقدم فريدة بقراءتها لتقرير مصر لمؤتمر بكين حقائق مزلة حول أوضاع المرأة المصرية.

ولا يفتأ الأمر عند هذا الحد، فقمعة القاهرة (الجزر السياسي)، والحوار مع د. سمير فياض الذي أجراه بمصباح قطب، وسينا أحمد يوسف، ومشائبات صلاح عيسى... وغيرها من الموضوعات المصرية والعربية لا تترك أي فرصة لتجميل هذه الصورة المزعجة.

ومع ذلك... فكما قلنا وستقول دائما... لا يأسي مع الحياة... وستشرق الشمس غدا بتضال اليسار وكل القوى الديمقراطية والوطنية.

اليسار

في هذا العدد

- موقفنا انتهاك حقوق الإنسان بين تقرير الخارجية الأمريكية والانتكار الداخلي وأحكام القضاء
- الجو السياسي قيمة القاهرة: منكار إسرائيل وتنازلات عربية
- هرامش علي دفتر الحياة حديث هيكل: ترحيب خارجي ومحادثات أيضا
- تدمير في الجامعات المصرية رمضان كرم
- مصر ١٩٩٥: عام الحسم ونهاية السنوات الرمادية
- مدحت الزاهد حوار حول الصحة مع وزير الطل: د. سمير فياض
- مصباح قطب ارتفاع الدين داخلنا وخارجنا
- محمود الحضري مراجعة صحت علي موت وعسى مات المواطن
- عربان نصيف حملة أمريكية تدعو إلى بخل مصر من ٣٪ من تسليح الجيش
- فريدة النقاش قراءة في تقرير مصر المتقدم لمؤتمر بكين
- العرب ندوة روما: هل تدفع الأزمة السياسية في الجزائر
- صلاح ضاهر رسالة القدس: خطة العزل الإسرائيلية
- جنا عميرة رسالة حيفا: الخلاف الإسرائيلي المصري
- نظير مجلى الأزمة في السودان أزمة حكومة وأزمة معارضة
- أمينة النقاش العالم
- أمينة النقاش موسكو: الثورة الاجرامية وحزب المخدوعين
- أحمد الحميس واشنطن: حزب العمال الأمريكي في مرحلة التكوين
- سمير كرم أوروبا الشرقية: عندما تتبدد أحلام الشعوب
- مجدى نصيف القمة الاجتماعية العالمية في كينهاجن
- حلى شعراوى فكر
- فكر تذكر.. مرجز: لتاريخ الاتحاد السوفيتي (٣) .. روجيه جارودى
- روجيه جارودى النموذج السوفيتي والاشتراكية (٥) .. د. خليل حسن خليل
- خليل حسن خليل فن
- فن نجيم السينا وأحلام اليقظة
- أحمد يوسف أبواب ثابتة
- أبواب ثابتة اسلام لاهبانية: خليل عبد الكريم (٢٩) أرشيف اليسار: د. رفعت السعيد (٣٦) مشائبات: صلاح عيسى (٨٢)

موقفنا

انتهاك حقوق الإنسان بين تقرير الخارجية الأمريكية وإنكار وزير الداخلية.. وأحكام القضاء

حسين عند الرازي

الكذب والخطأ والتحيز يحدث بعد ذلك ، في مرحلة ما بعد صدور التقرير كل سنة .. فالخارجية الأمريكية تتجاهله تماما .. إلا ما يناسب منه حروبها الخاصة .. وقد أرتبط أعداد هذا التقرير السنوي بإصدار الكونغرس لقانون المساعدات العسكرية عام ١٩٧٦ ، الذي ينص على أنه ينبغي أن لا تقدم مساعدة أمنية لحكومات تمارس بطريقة منطمة

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الأربعاء أول فبراير تقريرها السنوي عن حقوق الإنسان في العالم ، والمقدم إلى لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، ويقع عادة في حوالي ٢٠٠٠ صفحة ويغطي حالة حقوق الإنسان - بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة والحقوق الدستورية ... - فيما يزيد عن ١٧٦ دولة.

ويتفق كافة المراقبين على أن «الجهد الذي يبذل في وضع هذا التقرير السنوي ضخم» واحتمال الكذب فيه ضئيل ، واحتمال الخطأ ضئيل أيضا ، وأوفر قدر من الموضوعية ينمكس في هذه التقارير صادرة .. ولكن



رئيس التحرير
حسين عند الرازي

المترجم
محمود السيد

المستشارون
أبراهيم بدر أوى
د. ريمت السيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم السيد
عبد القادر فكر
عبد الصمد أبو المصطفى
محمود أمين العالم

شاركت في التأليف
د. فؤاد مرسى

المستشار: ميسر ديمصراطي
يصدر عن التجمع الوطني
القطري للوحدة في اليوم
الأول من كل شهر

ALYASSAR - KARIM EL DAW
LASI TALA AT HARB SO
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات (لغة سنة واحدة)
مصر: ١٠ جنيهات
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا
أوروبا: ١٠٠ دولارا أمريكيا

العالم: ١٠٠ دولارا أمريكيا أو ما يعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي أو
حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الإدارة والتحرير: شارع
كريم الدولة ميدان طلعت
حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١ - ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ - ٥٧٨٦٢٩٨ FAX



انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان» ولكن القانون نص أيضا على أنه في دهراف استثنائية يمكن مواصلة تقديم المساعدة ، ويكون على وزارة الخارجية ان تشرح الظروف ، وللكونجرس أن يقرر قطع المساعدة أو خفضها أو الموافقة على استمرارها . وقد سمح الكونجرس لأول مرة بنشر التقرير الخاص بت دول تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية (الأرجنتين-هايتي-بيرو-

أندونيسيا-الفلين-إيران الشاه في يناير ١٩٧٧) ، رغم أن الخارجية كانت تعرض أصلا على إعداد مثل هذه التقارير ، لأن ما تنطوي عليه ومن شأنه أن يشكل إخراجا لدول حليفة ويضر بمفاوضات تعقد مع دول معها خصومات وإذا كان لابد من إعداد مثل هذه التقارير فلا بد أن تبقى سرية .

وبعد أيام من نشر التقرير عام ١٩٧٧ تولى وجيمس كارتر رئاسة الولايات المتحدة بعد أن أكد خلال الحملة الانتخابية «أن حقوق الإنسان ستكون المعيار الأساسي لملفات أمريكا الخارجية بالدول الأخرى» .

ولـ **وجيمس كارتر** رئيس كارتر لشئون الأمن القومي ورأى بارزاً في صياغة سياسة حقوق الإنسان كمنهج جديد للسياسة الخارجية الأمريكية . وتشكلت لجنة تحت اسم «مجموعة مثلي الوكالات بشأن حقوق الإنسان والمساعدات الخارجية» برئاسة «وارن كرسفور» .

ورغم موضوعية هذا التقرير وأهميته ، فقد تعرض للنقد من جانب عديد من الدول ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والأمريكية وتركز هذا النقد على مجسرة من الملاحظات الأساسية .

* أن هدف سياسة حقوق الإنسان كمنهج للسياسة الخارجية الأمريكية لم يكن إنسانيا وإنما كان استراتيجيا في الأساس .

* أن التقرير يلجأ إلى أساليب تعري صياغته من الموضوعية . وحسن النية ، مثل ذكر الانتهاكات بصورة عامة مجسلة دون رصد التفاصيل وبدقة ، حين يتعلق الأمر بطرف تزيده الولايات المتحدة ، كما هو الحال بالنسبة لممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، وكما كان الحال في ممارسات جماعات «المجاهدين» طرال سترات الحرب في أفغانستان ، وأيضا بالنسبة

نسبيا (بالمقارنة بالأعراف السابقة) مؤكدا أن الحكومة باستخدامها قانون الطوارئ ، تورطت في أعمال القتل والتعذيب للمواطنين المحبذين على ذمة قضايا أمنية (سياسية) . وواصلت إغراقها في معاقبة المسئولين عن ممارسة التعذيب ، والاعتقال التعسفي ، والاحتجاز بدون محاكمة واستخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المشتبه بأنهم إرهابيون ، والتعريض بالصعق والمعاملة . وصال غزل كسر الدوار في أكتوبر الماضي ، وقطعت قوات الأمن على الأقل ١٣٩ من يشتبه بأنهم متطرفون (القتل خارج القانون) ، ونجست بعض الوثائق عن الاستخدام الزائد للقوة الخ .

الطريف أن الصحافة المصرية كانت تحتفى كل عام بهذا التقرير وتتوسع في النقل عنه ، والاشارة إلى ادانته للإرهاب في العراق وبعض الدول التي تقف الحكومة المصرية موقف العداء منها ، بل ان صحيفة «الأخبار» سريا على العادة- نشرت خبر صدور التقرير في عددها يوم الجمعة ٣ فبراير على الصفحة الأولى تحت عنوان «مصر ملتزمة بحقوق الإنسان» وانتزعت بعض العبارات المنتقاة لتقول في هذا الخبر «أكد التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم، أن مصر تطبق العديد من حقوق الإنسان الواردة

للسعودية ومصر (قبل هذا العام) . * تلجأ التقارير أحيانا إلى تقديم تبريرات ومعاذير لانتهاكات حقوق الإنسان ، كما يحدث بالنسبة لممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين .

* التركيز المبالغ فيه على أية مظاهر تحسن اذا ما توفرت مثل هذه المظاهر في حالة حكومات تريد الولايات المتحدة تجنب إدانتها وإخراجها .

* إبراز وعود حكومات صديقة بمعالجة جرائم القتل في الالتزام بحقوق الإنسان ، على الرغم من أن هذه الوعود لا تجد طريقها إلى التنفيذ .

* إظهار الانتهاكات في حالة الحكومات أو القوى الصديقة لأمريكا على أنها معلومات غير مؤكدة بنسبتها إلى مصادر المعارضة لإكسابها قدراً أقل من المصداقية (راجع رسالة واشنطن - سبتمبر كرم- اليسار عدد ٣٧ - مارس ١٩٩٣ - صفحة ٥٠ وما بعدها) .

ومع التسليم بأهمية هذه الملاحظات النقدية ، فهي لا تتال مع أهمية هذا التقرير وصحة المعلومات الواردة فيه ، في إطار ازدواجية المعايير التي تميز السياسة الأمريكية .

ولأول مرة في هذا العام نقده حتى هذا التقرير باهتمام مفاجئ من الصحافة والمسئولين المصريين . والسبب ببساطة أن هذا التقرير قد اجتصحت انتهاكات حقوق الإنسان في مصر باهتمام واضح ، وأقر لها مساحة واسعة

في الدستور المصري ، ومنها التعددية الحزبية والانتخابات الحادية ، واستقلال القضاء ، وحرية الرأي والاجتماعات السلمية ، وحرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية لجميع المصريين ..»

ولكن هذا التزييف والترحيب لم يستمر طويلا ، خاصة بعد قيام السفارة الأمريكية في مصر بتوزيع نص الجزء الخاص بمصر في التقرير على الأحزاب والصحف والجهات الرسمية ، ونشر صحيفة الشعب لنص التقرير (يومى ٧ ، ١٠ فبراير ١٩٩٥) وتلخيص صحيفتى «المصرى» و«الاحرار» للتقرير (يومى ٣ و ٧ فبراير ١٩٩٥) .

وجاء رد الفعل في شكل حملة صحفية ضد التقرير وضد منظمات حقوق الإنسان الأمريكية ، وضد منظمات حقوق الإنسان في مصر . وبدأت هذه الحملة مباشرة عقب حديث أدلى به اللواء «حسن إلهي» وزير الداخلية إلى صحيفة «الجهاد» (الثلاثية) ، وتضريح لمساعد وزير الخارجية السفير «عادل الصفتى» نشرته الصحف المصرية . قال السفير «عادل الصفتى» التقرير الأجنبي الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في مصر تضمن معلومات كاذبة . وهناك أخطاء وردت في التقرير منها وقوع قتل عشوائى من جانب قوات الأمن للارهابيين ، بينما الحقيقة أن قوات الأمن ترد على ما يقوم به الارهابيون ضد الأبرياء ، وتصرفهم يبعي كرد فعل لا إطلاق النار عليهم .. وعلى من يتحدث عن وقوع عمليات تعذيب أن يذكر الأسماء التي تعرضت لذلك .. فأكد السفير عادل الصفتى ان التقرير حصل على هذه المعلومات من بعض الجمعيات المشبوهة ومن ذرى المصلحة . وأكد أن هناك مصادر مسؤولة يمكن اللجوء إليها وفي مقدمتها القضاء المصرى الذى يشتهر بالعدالة والنزاهة .

أما حديث وزير الداخلية ، فقد تناول بالهجوم والرفض تقرير وزارة الخارجية الأمريكية ، وتقرير منظمة «ميدل إيست ووتش» الأمريكية الذى صدر فى ٣١ يناير ١٩٩٥ (أى قبل تقرير الخارجية بيوم واحد) واتهم أجهزة الأمن المصرية باحتجاز رهائن من أقارب الهاربين من الجماعات الإسلامية لاجبارهم على تسليم أنفسهم إلى السلطات ، «ومن بين المحتجزين .. نساء يتعرضن لمعاملة جنسية مهينة كوسيلة للضغط على الهاربين» .

وقد نفى الوزير كل الاتهامات الواردة في التقريرين فقال:

* ان الذين كتبوا تقرير السفارة الأمريكية (يقصد تقرير الخارجية) في القاهرة لم يفعلوا سوى أنهم جاؤوا بترجمات لبعض صحف المعارضة ويتقارير منظمات مشكوك في أهدافها .. ولقد أكدت مرارا-وما زلت أؤكد أن أجهزة الأمن تعمل في إطار القانون وتلتزم به .

* أليس من مصلحة الولايات المتحدة رسم صورة زائفة عن الوضع في مصر أو دعم من يسعون إلى ذلك .

* لست مستعدين للتراجع عن مواجهة الإرهاب بكل حسم في الإطار الذى رسمه القانون .

* ان تقارير منظمة «ووتش» بالتحديد تعتمد الإساءة إلى مصر ، على نحو يدفع للشك في حقيقة ترواها .

* إذا كان في مصر بعض منظمات ترفع شعار حقوق الإنسان فيما هي واجهة لنشاط آخر ، تصبح علاقاتها مع المنظمات الأجنبية مصفوا للإساءة إلى صورة مصر . وإذا كان بعض هذه المنظمات الأجنبية مشكوكا في دوافعه نصيح إزاء لعبة سياسية من الناحية العملية . عندئذ ربما تسعى منظمات أجنبية إلى الحصول على مقابل للتحويل الذى تقدمه إلى بعض المنظمات المصرية .

معمروف للجميع أن في مصر قضاء عادلا مستقلا ، وأى مجاوزة يعرض عليه ، وليس هناك أى تدخل في شئونه . ومن المؤسف أن يكون رد فعل الأجهزة الرسمية المصرية على تقرير الخارجية الأمريكية ، هو النفي وإنكار ما هو ثابت بأكثر من دليل من انتهاك مستمر ومتصاعد لحقوق الإنسان في مصر منذ عام ١٩٨١ ، وحتى الآن ، وشن حملة غوغائية -رسمية وصحفية- ضد منظمات حقوق الإنسان في مصر ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان خاصة والتي تقوم بدور هام في الدفاع عن كرامة وشرف وحرية الإنسان المصرى ، والدفاع عن كرامة الوطن بالتصدي للذين يلوثون وجه الوطن بهذه الجرائم البشعة التى تنتهك ضد ناسه .

وإذا كان السيد السفير مساعد وزير الخارجية لا يعرف شيئا عن الموضوع ، وهو مجرّد موظف كبير طلب منه الادلاء بهذا التصريح ، فإن السيد وزير الداخلية يعرف ويعترف لأجهزة الأمن التى

ترتكب هذه الجرائم تاهمة له ، وتخضع لرتاسته .

إن السيد الوزير يعلم يقينا أن التعذيب يمارس في السجون والمعتقلات وأقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزى بصورة منهجية مستمرة ومعتمدة كسياسة للحكم وأجهزة الأمن التابعة له .

وإذا كان الوزير لا يعرف ويشكك ويتهم تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولية ، بما في ذلك تقارير منظمة العفو الدولية .. فما هو رأى الوزير في قرار لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة والصادر عام ١٩٩٣ ، والذى أدان حكومة مصر وعبر عما يساور اللجنة من «قلق إزاء ما تتلقاه من منظمات غير حكومية موثوق بها ، ومن المقدر الخاص بالتعذيب بالأمم المتحدة تزكد استمرار التعذيب في مصر» .

وما هو موقف الوزير -الذى ألح على أن في مصر قضاء عادلا ومستقلا ، في أحكام القضاء النهائية المتعالية والتي أُلحقت وقرع التعذيب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر .. الحكم في قضية الجهاد (٤٨ لسنة ١٩٨٢) -الحكم في قضية الحركة الشعبية (٨٧ لسنة ١٩٨٣) - الحكم في قضايا الجماعات الإسلامية في عين شمس (٢٧٣٠-٢٧٣١ لسنة ١٩٨٩) -الحكم في قضية التنظيم الناصرى (١٩٩٠) -الحكم في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب والصادر يوم ١٤ أغسطس ١٩٩٣ -أحكام قضايا القنيدو (أسكندرية -إسماية) ..

وكذلك تحقيقات النيابة العامة (المحضر ٩٤٤٦ لعام ٨١ -المحضر ٤١٢ لعام ٨٦ -المحضر ٤٩٦ لعام ٨٧ -المحضر ٤٨١ لعام ١٩٨٩ ، وآخرها وألمة قتل المحامى «عبد الحارث مدنى» والذى توفي في السجن يوم ٢٧ أبريل عقب التبعض عليه بيوم واحد ، ولم تملن نتائج التحقيق في ونااته حتى اليوم ، رغم أن معايينة النيابة للجثة في ٣٠ أبريل أثبتت وجود إصابات ظاهرة . وأن التقرير المبدئى للطب الشرعى أثبت أن الوفاة جثائية ، وأنه لوحظ في الجثة وجود جروح متفرقة في الجسم والرأس وجميعها دموية في القصة الهرائية» .

وما هو رأى الوزير فيما قالت محكمة أمن الدولة برئاسة المستشار الجليل ومحمد سعيد المشاوى في حكمها في قضية التنظيم الناصرى .. «ان يقين المحكمة ليفزع

وضميرها بجرح وحى ترى أن أى متهم قد تعرض للتعذيب المادى والنفسى والعقلى . ويزداد القزع ويتضاعف الجزع اذا حدث التعذيب بصورة وحشية منظمة كوضع قطع خشبية فى دبر المتهمين . ولا نجد المعككة فى عصر حقوق الانسان وزمن حرية الوطن والمواطنين وصفا ملائما تصفه به . ولا تريد أن تتدنى لتصفه بوصفه البشع . غير انها ترى فى التعذيب عمودا عدوانا على الشرعية واعتداء على حقوق الانسان من واجبه الحفاظ على حقوق الإنسان ..

وما قول السيد اللواء حسن الألفى . فيما قالته المعككة برئاسة المستشار د . وحيد محمود ابراهيم فى حكمها ببراءة المتهمين باغتصاب المرحوم د . رفعت المحجوب من وقوع التعذيب على جميع المتهمين الماثلين . وقد أثبت المحققون عند استجوابهم للمتهمين وجود اصابات بهم . كما أكدت التقارير الطبية تعرضهم لأشنع أنواع التعذيب من ضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية إلى أجسامهم ومواطن العنف منهم . وتعليقهم وهم مضمضوا الأعين بقصد انتزاع الاعترافات منهم . وتكرار التعذيب بعد كل استجواب .. وإن انتزاع الاعتراف واقتناصه يعتبر خروجا على الشرعية وانفثاتا على القانون لا تعمل عليه المعككة حتى لو كان يطابق الحقيقة . ما دام قد صدر تحت وطأة التعذيب بهذه الصورة النكراء التى أوردها تقرير الطبيب الشرعى .. وإن الضمير القضائى بأبى أن يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة فى مواجهة أعزل يرسف فى الأغلال والقيود معصوب العينين فى محاولة لحله على أن تصدر منه عبارات يدلى بها ضد غيره أو ضد نفسه ليفر بها من الهلاك . إن ما صدر من الجهات الأمنية بهذه الصورة إنما لتفادرك قصورها وتستمر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع أدلة تقدمها إلى سلطات التحقيق كى تأخذ طريقها بعد ذلك إلى ساحة القضاء بقصد تضليل العدالة ..

والزفسف أن وزير الداخلية الذى يعرف كل هذه الحقائق لا يجد ما يدافع به عن نفسه وعن حكومته وجهازه إلا إنكار ما هو ثابت وتوجيه الاتهام لنفر من شباب مصر يشقى دناعا عن الوطن وحقوق الانسان . قيصب غصبه على منظمات حقوق الانسان . التى ما زالت الشرعية القانونية محجورة عنها .

ويتمهما بالعمالة وخضوع عملها لأهداف حزبية . ثم تسمى الحكومة التى ينتسب اليها إلى حلها عن طريق محاولة اخضاعها لقانون الجمعيات . وهو واحد من أسوأ القوانين المقيدة للحريات فى مصر .

إن الرد الحقيقى على تقرير الخارجية الأمريكية - ويصرف النظر عن أهدافها ومعاييرها المزدوجة - يكون بالكف عن الانتهاك المستمر لحقوق الانسان فى مصر ، والقيام باصلاح ديمقراطى حقيقى يستند إلى النقاط التالية :

== تحقيق ارادة الشعب فى انتخابات حرة نزيهة == باصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يقر الضمانات السياسية ومشروع هذا القانون موجود أمام لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس الشعب منذ ٤ سنوات . ولكنه معتقل ومتعرج من أن يرى النور انتظارا لتوجيهات سياسية لا تصل !!

== اطلاق حرية التنظيم سياسيا وتقابليا وديمقراطيا == باطلاق حرية تكوين الأحزاب والالتزام بمبدأ مدينة جهاز الدولة . والغاء الدمج بين مؤسسات وأجهزة الدولة وتنظيمات الحزب الحاكم . والغاء الحظر على ممارسة العمل السياسى فى الجامعات والمدارس والمصانع . والغاء تدخل الدولة فى التنظيمات النقابية والعمالية والمهنية والتعاونية . والغاء القيود على تشكيل ونشاط الجمعيات الأهلية بالغاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

== الغاء كافة القوانين التى تتعكك حرية الرأى والاجتماع والتظاهر والإضراب . أو تقصر قيودا على النشاط السياسى والجماهيرى .

== وضع برنامج لوقف التعذيب من بينه الاستجابة لما طالب به القضاء المصرى من تعديل التشريع بحيث يشولى قضاء التحقيق وحدهم قضايا الرأى . واعطاء المواطنين الحق فى تحريك الدعوى ضد ضباط الشرطة فى قضايا التعذيب دون حاجة لاستئذان النيابة وإنما عن طريق الادعاء المباشر .. وتنفيذ ما طالب به مؤتمر العدالة من إنهاء العمل بكل التشريعات والمحاكم الاستثنائية . حصر اختصاص القضاء العسكرى فى الجرائم العسكرية . الغاء محاكم أمن الدولة . الغاء محاكم حماية القيم من العيب . الغاء نيابة أمن الدولة . الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق ..

== ضمان حق كل القوى السياسية فى النشر واستخدام أجهزة الاعلام القومية . بتحرير الاذاعة والتليفزيون من سيطرة الحكومة والحزب الحاكم . والغاء الرقابة

فى الاذاعة والتليفزيون عدا ما يتعلق بالآداب العامة . والغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الخاص بسلطة الصحافة .

== المواجهة الشاملة للإرهاب وحماية الوحدة الوطنية . ببدون القضاء على الارهاب وأسبابه لا يمكن الحديث عن تداول حقيقى للسلطة .

== تعديل الدستور بعد ذلك من خلال مجلس شعب منتخب انتخابيا حرا .

إن نقطة البداية لتحقيق هذا البرنامج هى إنهاء احتكار الحزب الحاكم لأغلبية مقاعد مجلس الشعب . وهو هدف ممكن اذا نصحت الأحزاب والقوى الديمقراطية جهودها لإجبار الحكومة على تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية . وتغيير الضمانات الأساسية لانتخابات - لا أقول حرة نزيهة - ولكن أقل تزويرا .. ولنتذكر ما قاله قضاة مصر أنفسهم فى مسزقر العدالة الأول فى ٢٠ أبريل ١٩٨٦ .

«وإذا كان من الملتزم عليه فى هذه القانون الدستوري أن الانتخابات الحرة النزيهة تعبير مرآة للرأى العام . وأن إصلاح نظام الانتخابات . هو الحجر الأساسى فى بنى حركة الإصلاح السياسى . وإن إحدى الضمانات الأساسية لسلامة العملية الانتخابية فى كافة مراحلها . وهو وضعها تحت إشراف السلطة القضائية . ومنع هذه السلطات الاختصاصات واسعة لكنها من منع وإيقاع أى تدخل فى الانتخابات ألا كان مصدر هذا التدخل . وأن من شأن هذا الاشراك القضائى . أن يزدى فى النهاية إلى سلامة تكوين الهيئة التشريعية عن طريق تشكيلها الصحيح للنوابين . وأن الفصل فى صحة العضوية هو مهمة قضائية بحصة لا تتفق وتكون المجالس النيابية . وتتقاضى حيادا لا ضمان له فى أغلبية حزبية . وبالأخص غداة الممارك الانتخابية . فإن المؤتمر يوصى : بتنظيم الاشراك القضائى على الانتخابات النيابية فى كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية . وأن يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة . وأن استلزم ذلك اجراء الانتخابات على مراحل . واستناد الفصل فى الطعون الانتخابية إلى القضاء .»

قمة القاهرة..

مكاسب جديدة لإسرائيل

ومزيد من التنازلات العربية مجاناً!!

إسرائيل بالإضافة إلى إسرائيل، تمت بالتشاور والتنسيق مع الولايات المتحدة، التي دأبت دوراً في التحضير لقمة القاهرة. وركزنا في مشاوراتنا على أن لا تكون القمة مجرد اجتماع، بل أن تنتج عنها مجموعة التزامات موقعة وإجراءات وسائل لتنفيذها، طبقاً لتصریح مصدر رسمي في الإدارة الأمريكية.

وقد ساعد على إمكانية عقد هذه القمة، توقيع معاهدة الصلح الأردنية الإسرائيلية، ولقاء عرفات والمملك حسين والاتفاقات الموقعة بينهما، وبالتالي زوال التوتر الفلسطيني الأردني، ثم زيارة الرئيس حسني مبارك للأردن ولقائه بالمملك حسين وتحقيق مصالح أردنية مصرية تعبر أزمة حرب الخليج.

ورغم أن الهدف المعلن لهذه الدعوة أو المبادرة المصرية هو وتقييم الموقف وخاصة في المسار الفلسطيني والمشكلات التي تواجه العملية السلمية، والنظر في وضع عملية السلام وإنقاذها من الوضع المتدهور الذي تتعرض له، إلا أن هناك أهدافاً أخرى من وجهة النظر الرسمية المصرية لا تقل أهمية عن هذا الهدف. فإدارة المصرية كانت في حاجة إلى حدث كبير يزيل المخاوف الإسرائيلية من التحرك المصري التمثيل في قمة الاسكندرية والتي ألقت إسرائيل على أنه تحرك لمحاولة بناء موقف عربي مضاد لإسرائيل ومصالحها، ويؤكد في نفس الوقت استمرار الدور المصري في عملية التسوية السياسية التي انطلقت في مدريد، وجهود الرئيس مبارك في دفع الأطراف العربية على القبول بالحلول الوسط وتقديم التنازلات المطلوبة لنجاح عملية التسوية، وهو أمر تحتاجه الإدارة المصرية بشدة لضمان الاهتمام الأمريكي بالمطالب الاقتصادية والسياسية والعسكرية للحكومة المصرية، وتخفيف ضغوط اللوبي الصهيوني في الكونغرس الأمريكي ضد سياسات الرئيس مبارك الداخلية والخارجية واستشهادت الإدارة المصرية بالإضافة إلى ذلك التصدي لتهميش الدور المصري وتأكيد أنها ما زالت لاعباً رئيسياً في ساحة التسوية، وهو ما تأكد بمجرد استجابة الأطراف الثلاثة للدعوة.

مباحثات التسوية. وبدء التحرك الفعال لتحقيق المصالحة العربية قهيداً لتكوين موقف عربي موحد قدر الإمكان، بالإضافة لاستخدام الإمكانيات المتاحة لتحسين الميزان المختل بين العرب وإسرائيل، مثل موضوع الامتناع عن توقيع اتفاقية حظر الأسلحة الذرية في أبريل القادم ما لم توقع إسرائيل.

وقد وجهت قمة القاهرة ضربة قاضية لكل هذه التحليلات. فالدوائر السياسية في القاهرة اعتبرت مشاركة رابين في اجتماع قمة عربي على هذا المستوى «مكبساً هاماً وتنازلاً لإسرائيل في وقت بلغ فيه التحدث الإسرائيلي قفزه» كما جاء في تصريح المتحدث الرسمي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. ولست نطرح هذه الدوائر التصريحات الأمريكية الرسمية التي ألقت على أن قمة القاهرة «ليست فقط حدثاً تاريخياً لا سابقة له، بل عملية التزام دراماتيكية من جانب الرئيس حسني مبارك والمملك حسين ورئيس الوزراء رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، بهذا كل مافي استطاعتهم من أجل التعاون وبناء السلام» على حدة قسوله وأرن كرسفورد، وزير الخارجية الأمريكي.

وطبقاً للدوائر الرسمية المصرية والأمريكية وأجهزة الإعلام، فبالمبادرة التي اتخذها الرئيس مبارك بالدعوة لهذه القمة «التي ضمت الأطراف الثلاثة التي وقعت حكوماتها على اتفاقيات صلح وتسوية مع

أنهت مفاجأة عقد قمة» وباعية في القاهرة بين الرئيس مبارك والمملك حسين والرئيس ياسر عرفات واسحاق رابين بداية شهر عمل بين أحزاب وقوى المعارضة والرئيس حسني مبارك حول بعض جوانب سياسته العربية. لقد رحبت الأحزاب السياسية الرئيسية المعارضة والشيوعيون والإخوان المسلمون، بموقف الحكومة المصرية كما ظهر في انتماء الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الدار البيضاء)، والذي بدأ متحفظاً بعض الشيء على الشرق الأوسطية والدور المهيمن لإسرائيل والذي يهدف إلى تمهيش الدور المصري في المنطقة. وتؤكد هذا الترحيب والمساندة بعد إعلان الموقف المصري الراض لتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ما لم توقع إسرائيل، ثم مفاجأة عقد قمة ثلاثية في الاسكندرية ضمت الرئيس مبارك والرئيس حافظ الأسد والمملك فهد، والتحليلات التي سادت عقب قمة الاسكندرية مشيرة إلى حدوث تغيير إيجابي في الدبلوماسية المصرية يعكس قلق الإدارة المصرية من محاولة تمهيش الدور المصري في المنطقة وفرض الهيمنة الإسرائيلية الاقتصادية والسياسية والعسكرية على المنطقة العربية.

وأشارت هذه التحليلات إلى أن قمة الاسكندرية ركزت على أهمية وقف الانتداع العربي للتطبيع مع إسرائيل والقبول بكل المشروعات الاقتصادية والمالية والتجارية المطروحة من الجانب الإسرائيلي، وتقديم مساندة أكبر للموقف السوري واللبناني في



٥. يعمل قسم في حمار مع رعد مروان خلال مؤخر طابا

تلك أمريكا مفاتيحه وإسرائيل زمامه . بينما كان الشيء الوحيد الواضح في هذا الاجتماع المريب هو الاتفاق المثلث لضمان أمن إسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية التي أصبحت تندرج حتى بالنسبة للعرب تحت مسمى الإرهاب .

وطبقاً لتصريح المتحدث الرئيس لحزب التجمع يوم الخميس ٩ فبراير ١٩٩٥ يمكن تلخيص نتائج هذا التحرك المصري ، وفي تحقيق إسرائيل لمكاسب هامة جديدة ، وتقدم العرب لمزيد من التنازلات المجانية . فقد غيخت إسرائيل في فرض تجاهل البهتان الحشامي لكل المطالب الفلسطينية والعربية لدفع عملية التسوية السلمية . فلم ترد كلمة أو يتخذ قرار يرفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية . أو الإفراج عن المعتقلين ، أو وقف المستوطنات ، أو إعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، أو التزام إسرائيل ببنود اتفاق أوسلو ومواعيده . كما تم استبعاد موضوع حظر الأسلحة النووية من المباحثات ، واكتفى بالاتفاق على استئناف المباحثات الفلسطينية ، التي انتهت جرتلها التاسعة (يوم الثلاثاء ٧ فبراير ، وكذلك لقاء عرفات - بيريز يوم ٩ فبراير) ، بالفشل التام . وحقت إسرائيل إقامة نوع من العكفل أو الانسلاخ مع الدول العربية الثلاث الموقعة على اتفاقيات صلح معها واكساب هذا التكتل شكلاً مؤسسياً قتل في لقاء

الفلسطينية المسلحة في الأراضي المحتلة وداخل إسرائيل (والتي تعتبرها إسرائيل وأمريكا عمليات إرهابية تقوم بها جماعات أصولية متطرفة) أي توفير الأمن لقنوات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق المحتلة ، وقد دعا راين بوضوح عشية اللقاء إلى تعاون رياضي في مواجهة الإرهاب الأصولي ، ومحاصرة تنظيماته المسلحة داخل مناطق الحكم الذاتي . وقال شيمون بيريز : إن القصة ومحاولة حقيقية لإيجاد ائتلاف من أجل السلام . فيجب أن لا ندع الفرصة للائتلاف الأخير المناهض للسلام ، كي يوقف المسيرة . وقال واين كيمستون : يجب عدم السماح لأعداء السلام بقتل السلام . إن قصة القاهرة جاءت بعد مشاورات مكثفة أجرتها الولايات المتحدة مع مصر والأطراف الأخرى . والهدف من هذه الجهود الجماعية هو إيجاد وسيلة لمعالجة الإرهاب والتطرف . . .

وتحرى الدوائر السياسية المعارضة في القاهرة أن تصانح هذه القصة وجماعات سلمية تماماً وأضرت بهدف السلام الشامل والعادلة حسب قول المتحدث الرسمي باسم حزب التجمع . وقال بيسان الحزب العربي الديمقراطي الناصري : لقد انعقد الاجتماع المسمى بالقمة الرابعة وانقضى دون الاستجابة ولو جزئياً لأبي من المطالب والحقوق العربية المشروعة . وتركها جميعها وبلا استثناء رهينة تفاوض

وبالإضافة للأهداف المصرية الخاصة فقد كانت هناك أهداف عربية تتعلق أساساً بمسار عملية التسوية عامة والفلسطينية خاصة ، فالأطراف العربية الثلاثة كانت في حاجة لتوجيه رسالة إلى الرأي العام الإسرائيلي والإدارة الأمريكية ، تفيد بحرص الجانب العربي -الداخل في اتفاقيات صلح- وتسوية مع إسرائيل- على تحقيق التسوية السلمية التي توعداها أمريكا ، وعلى إخراج المسار الفلسطيني ومباحثات التسوية الإسرائيلية الفلسطينية واتفاق غزة أريحا من أزمته التي تعقدت بسلسلة من الأحداث والأفعال وردود الأفعال .

وتتركز الأهداف والمطالب الفلسطينية التي طرحت في هذا اللقاء على ضرورة رفع الحصار الإسرائيلي المضروب على الضفة الغربية وقطاع غزة ، وهو حصار لا مبرر له من حيث المبدأ ، ولأن نتائجه السلبية تعادل عمليات العنف التي تحصل ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين ، خاصة و«معظم المعتقلين من أعضاء حركة فتح المزمدة للسلام مع إسرائيل ، واستمرار اعتقالهم أمراً يدعو للاستغراب ويحرج القيادة الفلسطينية داخلياً وخارجياً» كما قال ياسر عرفات ، ووقف المستوطنات وإجراءات تهويد القدس ، والتمزام إسرائيل بالبنود والمداولات الزمنية التي يحددها اتفاق أوسلو واتفاق القاهرة ، وبصفة خاصة إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وإجراء الانتخابات ، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المتعثرة أصلاً والتي تم تجميدها عقب العملية الفدائية في ناتانيا .

بالمقابل كانت الأهداف الإسرائيلية الأمريكية تصب في اتجاه آخر ، فباستثناء العمل على استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ، وهو أمر يهم إسرائيل بنفس قدر اهتمام الفلسطينيين ، تركزت الاهتمامات الإسرائيلية في نقطتين :

الأولى : الإسراع بالتطبيع ورفع الحواجز والمعتبات أمام اجتياح إسرائيل للمنطقة العربية وفرض الإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تقدم تحت عتزان السوق الشرق أوسطية . وفي مقدمتها إلغاء المقاطعة العربية وإنشاء مشاريع سياحية وترويجية مشتركة ، ورفع القيود الجمركية ، والتطبيع الثقافي والتعليمي . الخ .

الثانية : وهي الأولى من حيث الأهمية في اللحظة الراهنة ، مواجهة عمليات المقاومة

طابا لوزراء التجارة والاقتصاد والتعاون الدولي للدول الأربع والولايات المتحدة ، ولقاء واشنطن لوزراء خارجية هذه الدول يوم ١٢ فبراير (التقدم). وألزم إسرائيل الدول المشاركة في الاجتماع إدانة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي ، تحت اسم ادانة الارهاب وإراقة الدماء . ودعت إسرائيل الدول الثلاث إلى الإسراع والسرعة للتطبيع معها إلى حد إصدار بيان عن اجتماع طابا أس (الأربعاء ٨ فبراير) يعلن مساندة هذه الدول لكل الجهود لإنهاء المقاطعة لإسرائيل . . .

ولاحظت الدوائر السياسية والدبلوماسية في القاهرة أن ردود الفعل الفلسطينية بدت بالغة الحذر ومربكة في نفس الوقت.

فقد صرح أحمد قريع (أبو العلا) عقب الاجتماع الوزاري الأسبوعي يوم السبت (٤ فبراير ١٩٩٥) ، والذي قدم فيه الرئيس ياسر عرفات تقريره عن لقاء القمة الرباعي في القاهرة ، قائلا: وتوقع الطرف الفلسطيني أن تصدر عن قمة القاهرة جملة من الإشارات المشجعة بالنسبة إلى المسار الفلسطيني، وخصوصا حول الاستيطان ، غير أن الفلسطينيين ضاب أمهاتهم والأزمة التي يشهدها هذا المسار لم تحظ بالاهتمام الكافي أو المأمول . ويات الفلسطينيون المؤيدون لعملية السلام يشعرون بصدمة حقيقية .

ولفتت مصادر فلسطينية النظر إلى أن عرفات اعترض على عقد مؤتمر

صحفي مشترك للأطراف الأربعة في نهاية قمة القاهرة مبررا موقفه بأنه ليس هناك شيء يمكن التحدث عنه للصحيين وحلا للموقف اقترح الوفد المصري إصدار بيان مشترك.

وأضاف ياسر عبد ربه أن التقدم في العملية السلمية معلق على قمة عرفات راين ، وإسرائيل تحاول تجنب القضايا الكبيرة والتحول إلى القضايا القانونية ، ولم تتخذ قرار بمواصلة تنفيذ المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي وإذا لم تحل قمة راين عرفات القضايا المتنازع عليها فسوف يعتقد الفلسطينيون اجتماعا موسعا لطرح السؤال الاستراتيجي وهو : هل عملية السلام هذه قابلة للتطبيق أم لا .

مشيرا بهذا التصريح إلى المشاورات التي أجراها ياسر عرفات ومعه نيل شعث والعليبي عبد الرحيم عشية قمة القاهرة مع الدكتور جعفر عيدر عبد الشافي في منزله حيث طلب عرفات من د. جعفر عبد الشافي القيام بمبادرة لدعوة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لحوار وطني شامل ، وذلك كخطوة يخطوها حزام بين منظمة التحرير كإطار للوطنية الفلسطينية وبين الحركة الإسلامية . ووصف المراقبون هذه الخطوة من جانب عرفات بأنها تعبير عن شعوره - قبل القمة - بالاكتمال والإحباط وضرورة البحث عن مخرج بعد أن أغلق عليه

رايين والإسلاميون كل المنافذ ، ومن هنا كان قراره بالسعي لتفعيل المنظمة وإعادة ترتيب الوضع الفلسطيني في الداخل والخارج ، كبدل ومخرج.

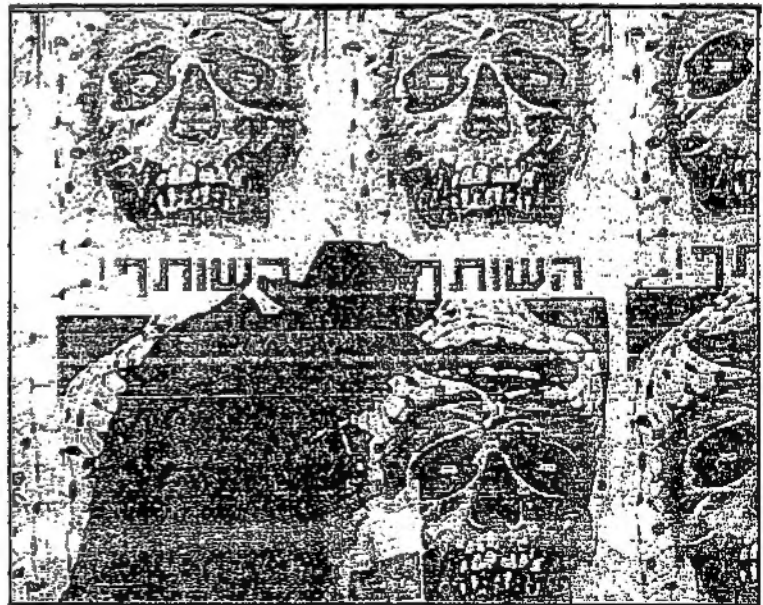
وقد حرص الفلسطينيون عقب قمة القاهرة على نفي أن تكون قمة القاهرة تحالفا أو إطارا لاتحاد جديد . فقال الطيبي عبد الرحيم والفلسطينيون يشعرون بحساسية تجاه إضفاء أي طابع مؤسسي على انعقاد القمة ، التي جاءت بهدف إيجاد مخرج يحفظ وجه الجميع ، لحل جملة أزمات وليس أزمة واحدة ولا سيما في ضوء الأزمة التي شهدتها العلاقات المصرية الإسرائيلية والإسرائيلية الفلسطينية .

وفي نفس الوقت وعقب مقتل جندي إسرائيلي في غزة نتيجة عملية فدائية تبنتها الجبهة الديمقراطية ، نقل «دون براون» وزير التجارة الأمريكي عن عرفات تعهده أمامه باجتماعات العنف والإرهاب . وقال براون: لقد تأثرت لأنه ومن دون مبادرة مني الزم (عرفات) نفسه اجتهادات العنف والإرهاب . ومن المهم جدا وجود مثل هذا الالتزام الذاتي لأن ذلك سيساعد في دفع عملية السلام .

أما ردود الفعل السورية فقد كانت ناعمة بقوة. فقال وزير الاعلام السوري ، أن قمة القاهرة ومحارلة جديدة للخروج من الأزمة التي تعانيها أطراف اتفاق أوسلو بعدما تبين أن هذا الاتفاق لم يجلب سلاما بعدما فشلت اللامات الثنائية بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في إيجاد مخرج منها . وأضاف قائلا: «الوضع الشعبي الداخلي بات يهدد ياسر عرفات ، كما أن اسحق راين عاجز عن اتخاذ قرار يخلق السلام ، وهو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة أو حتى إيقاف بناء المستوطنات بسبب قلقه على مستقبله السياسي» .

وجاءت تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لتزيد من حدة رد الفعل السوري ، فقد قال وزير الصحة الإسرائيلي «أبراهيم سنيه» إن النسبة الرباعية «لتحذير» موجهة إلى سوريا «ويؤكد لها أن مسيرة السلام تتقدم .. وستصير قريبا معهم أو بدونهم .. لن يهدد السوريون الاتفاقات التي وقعتها إسرائيل مع بعض جيرانها ، ولن يكون في إمكانهم أيضا التثبيث بمطالب غير مقبولة في مفاوضاتهم السلمية» ، وأضاف «بيريغ» يتوجب على الرئيس حافظ الأسد

إسرائيل يشعل سيجارته أمام ملصقات معاداة لعرفات في القدس



أن يقرر إذا ما كان سيبقى خارج شرق أوسط جديد هو على طريق النشوء.

ولفتت دوائر صحفية في القاهرة النظر إلى تأزم طارئ نتيجة لقمة القاهرة في العلاقات المصرية السورية ، فقد ألقى اجتماع بين وزراء خارجية سوريا ومصر والسعودية كان مقرراً عقده على هامش اجتماع وزراء خارجية دوله إعلان دمشق ، كما استقبل الرئيس مبارك كل وزراء الخارجية الست للدول المشاركة في المؤتمر ولم يستقبل فاروق الشرع وزير الخارجية السوري.

وترققت الدوائر السياسية طويلاً أمام رد فعل مفاجئ نقلته وكالات الأنباء من أبو ظبي . فقد أدلى أحمد حميد الظاير وزير الدولة لشؤون المال والصناعة في دولة الإمارات بصحيف طويل نشر عشية زيارة بروان للإمارات وعقب اجتماع «طابا» الذي حضرته الدول الأربع المشاركة في قمة القاهرة ووزير الخارجية الأمريكي . قال الظاير: «يجب تداوله مخاطر كل ما يطرح الآن من سوق شرق أوسطية أو بنك تنمية شرق أوسطي .. وليست هناك فائدة سياسية أو اقتصادية من إقامة تعاون بين الدول العربية و إسرائيل .. إن هدف التحركات الإسرائيلية الراهنة توجيه الأموال العربية نحو تنمية الاقتصاد الإسرائيلي .. وهل يجوز شرعاً أن ترتبط الأموال العربية بشاريع تخدم إسرائيل وتقلل مشاكلها الاقتصادية؟ . وقبل الحديث أو التفكير بإنشاء سوق شرق أوسطية يجب أن يتوافر التوازن في المصالح الأمنية والاقتصادية وتأمين الوطن العربي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ضد سياسات الهيمنة وفرض الأمر الواقع .. إن ما يطرح الآن يتصدد به دمج إسرائيل بالاقتصادات العربية .. إن إسرائيل ودولاً عربية وأمريكا تطالب العرب برفع المقاطعة وفتح الحدود وتشجيع التجارة والسياحة . وهي تنسى أن المقاطعة حق مارسه الدول الأوروبية وأمريكا رغم أنها لم تتعرض لاحتلال أراضيها أو الاعتداء عليها . فقد فرضت المقاطعة على الصين وفيتنام وكوريا وكوبا . وجدت أرضه بعض الدول . وإسرائيل تمارس الآن المقاطعة على مناطق الحكم الذاتي . وذلك عن طريق الاغلاقات الكامل لها .. إن الدول العربية اليوم في أشد الحاجة لأن تراجع مواقفها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والبدء في تطبيق

الاتفاقيات المفردة في إطار الجامعة العربية

وتبدو أهمية هذه التصريحات من دولة خليجية أساسية في ضوء النتائج السلبية لقمة القاهرة ، وتوابعها في طابا وواشنطن . ففي البيان الصادر عن الاجتماع الخامس في طابا .. والذي رأسه «دونالد بروان» وزير التجارة الأمريكي ، وشارك فيه «محمود محمد محمود» وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري ودعوى ابر راغب» وزير التجارة الاردني و «تهيل شمت» وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية ، و«مها فاديش» وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي .. أكد أطراف قمة القاهرة الأربعة الحاجة لتحرير وتنسيق السياسات التجارية ، والفصل متعاونين في نطاق الأهداف التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب ، ومؤتمر القمة المزمع عقده في عمان في الأردن (أكتوبر ١٩٩٥) ، ومساندتهم لإنشاء بنك شرق أوسطي لزيادة تشجيع التنمية الاقتصادية الإقليمية وإزالة العوائق أمام أسواق حرة مفتوحة للتجارة والاستثمار في المنطقة مع الولايات المتحدة باعتبار أنها شريك تجاري لهم . وكان أخطر ما صدر من هذا اللقاء إعلان الوزراء ومساندتهم لكل الجهود لإنهاء مقاطعة إسرائيل .

وقد انتقد تهيل شمت» البيان الذي اضطر للتوقيع عليه ، وقال «إن البيان يدعو إلى حرية التجارة وحرية المرور وكذلك رفع المقاطعة العربية لإسرائيل ، بينما الحدود الفلسطينية جميعها مغلقة بواسطة إسرائيل ، والأراضي الفلسطينية معزولة عن حرية البضائع والأفراد ، كيف يمكن أن ينجح مؤتمر طابا ويصدر بياناً يتضمن حرية

دول النوبة تدعو

المقاومة الفلسطينية

للاحتلال الاسرائيلي !

السلطة الفلسطينية

تتأمل :

* هل عملية السلام هذه

قابلة للتطبيق أم لا ؟

العبر وانهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بينما الأراضي الفلسطينية تخضع لأقصى إجراءات الحصار التي لم تشهد لها من قبل حيث لا توجد أي حرية للجانب الفلسطيني للتجارة مع مصر والأردن ، كما لم تسمح إسرائيل للسلطة الفلسطينية ببناء مبنيا أو مطار على الأرض الفلسطينية ، وختم تصريحه قائلاً : «إنه وقع على الاتفاق بروح عدم قيام إسرائيل في المستقبل بفرض الحصار على الضفة وغزة والقدس» .

وبعد التراجع العربي في طابا والانتصار الإسرائيلي ، جاء مؤتمر «بلمرهاوس» في واشنطن الذي شارك فيه وزراء خارجية الدول الخمسة «مصر - الأردن - فلسطين -

إسرائيل - الولايات المتحدة» وحضر افتتاحه «كلهنتون» ليؤكد أن مؤتمر القاهرة كان خطوة حائلة «تاريخية» لصالح إسرائيل ، خسر العرب فيه على طول الخط ، وكسب الإسرائيليون بالمقابل . فلم يسفر المؤتمر الذي قالت الإدارة الأمريكية أن الهدف منه هو العمل على إيجاد وسائل لتنفيذ بنود البيان المشترك الذي صدر عنها على الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية» عن أي خطوة عملية و اكثفت بعاكده مؤسسا على تسريع مفاوضات السلام» ومواجهة الارهاب» .

وفي ضوء هذه التطورات احدثت الدوائر السياسية المصرية باقتراح حزب التجمع وهو : عقد قمة لدول الجوار ، فكما جاء في نص تصريح المتحدث الرسمي .. و«حزب التجمع إذ يستشعر خطراً حقيقياً من هذه الخطوة التي أقدمت عليها الحكومة المصرية بصورة مفاجئة ، يرى ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتصحيح هذا الموقف وصلة خاصة الإسراع بعقد قمة لدول الجوار تضم رؤساء «مصر وسوريا ولبنان والأردن» لرسم سياسة عربية صحيحة تسعى لتحقيق سلام شامل وعادل ، وتكون نواة لموقف عربي موحد ومصالحة عربية في المستقبل ومساندة حقيقية للشعب الفلسطيني والسوري واللبناني» .

بعض الدوائر اليسارية ترى أن الحكومة المصرية لن تستجيب لهذا الاقتراح أو غيره ، فالحكم نتيجة لسياسته التي جعلته في وضع تبعية للولايات المتحدة لا يستطيع اتخاذ مواقف حقيقية مستقلة ومتحررة من ضغوط أمريكا وإسرائيل .

حديث هيكل : ترتيب خار .. وتنظفات أيضا!

د. عبد العظيم أمين

الاقتصادى فى السنوات العشر الأخيرة، أى منذ عام ١٩٨٥ حتى اليوم: وقد أثبت هيكل هذا بأرقام البنك الدولى من معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى فى مصر الذى بدأ يتدهور بشكل ملحوظ من ٢.٩٢٪ خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٩) حتى وصل إلى ناقص ١٪ عام ١٩٩٣. والأرقام التى زاد فيها معدل النمو الاقتصادى مثل الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩، أو الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ ارتبطت بجهد معين بذله الغرب أو حكومات الخليج سببا وراء حث مصر على عمل سياسى أو عسكرى معين. فالفقرة الأولى ارتبطت باتفاقيات تلك الارتباط مع إسرائيل وإعادة فتح قناة السويس وهى فقرة تلتق هاتكناك النفط، والفقرة الثانية كانت الفقرة التى شهدت اغتيال السادات وقلق الغرب على استقرار الأوضاع فى مصر وبالتالي رغبته فى مساعدة مصر على اجتياز العقبات.

هل هذا الجانب فى وصف مصر جديد حقا.

لقد سبق لى أن نشرت نفس هذه الأرقام عن تدهور النمو الاقتصادى فى مصر فى

تكتسب المحاضرة التى ألقاها الكاتب الكبير الأستاذ محمد حسين هيكل فى معرض الكتاب بالقاهرة الذى انعقد خلال شهر يناير أهمية خاصة لأسباب عديدة.. فى مقدمتها طبعاً شخصية المتحدث والدور البارز الذى لعبه خلال المرحلة الناصرية والسنوات الأولى من حكم السادات، والمؤلفات التى توفر على إصدارها خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، وهى مؤلفات مليئة بالوثائق الهامة، التى تلقى أضواء كاشفة على الكثير من أحداث مصر الحديثة.

ومن هذه الأسباب أيضا أهمية الموضوع الذى تناوله هيكل فى تلك المحاضرة، والتى أسماها ووصف بر مصر اليوم. والاشارة هنا إلى مسألتين أوحى بهذا العنوان، أولاها كتاب ووصف مصر الذى أصدرته مجلة ناهليون على نصصر فى السنوات الأخيرة، وأعداه العلماء الفرنسيون من التخصصات المختلفة الذين اصطحبهم نابليون معه فى حملته العسكرية، وثانيتهما رواية «يومك القعيد» التى صدرت بعد زيارة نيكسون لمصر فى السبعينات، وما صاحبها من حلة تضليل لهذا الشعب يروم الرخاء المنتظر، وكان اسم هذه الرواية والحرب فى مصر.

وأشهد أن الأستاذ هيكل كان صريحا وجريئا فى وصف الحالة السيئة التى وصل إليها هذا الشعب خلال النظام الحالى. فمصر تتراجع إلى الوراء وفق معايير النمو

نقالى باليسار (عدد ديسمبر ١٩٩٤). وأوضحت أن هذا التدهور قد ارتبط فى تقديري بأمر ثلاثة أولها تدهور أسعار البترول فى السوق الدولية، وثانيها الضربة التى وجهها النشاط الإرهابى فى الصعيد لقطاع السياحة، وثالثها هبوط الانتاجية فى القطاع الصناعى نتيجة انجلاء الدولة لبيع القطاع العام وبالتالي حالة القلق والترويق التى يعيشها العمال خوفا من الاستغناء عن أعداد غير قليلة منهم بعد البيع. ولا شك أن حصيلة الصادرات هى الأخرى فى تدهور فى السنوات الأخيرة، وهو أمر لا تنكره الحكومة ذاتها، وبالتالي لن نضيق وقتنا فى تأكيد حدوثه. ومع أن ما قاله هيكل عن النمو الاقتصادى ليس جديدا إلا أن صدوره عنه وفى هذا المحفل العام يكسبه مصداقية وإعلاما واسعا قد لا يتحقق لمقدل منشور فى اليسار.

وقد زاد هيكل الأمور وضوحا بالقاء الضراء على قضية البطالة (وهذا أيضا مرجعه فى مقال اليسار المشار إليه) التى وصلت إلى أبعاد خطيرة وعلاقة هذه القضية بالأوضاع فى الصعيد. لكن المجهود حقا فى أرقام هيكل هو ما يتعلق بمسألة الاستقطاب فى المجتمع المصرى بين الأغنياء والفقراء أى مسألة توزيع الدخل.

وقد اعتمد هيكل فى هذا على تقرير دولى أيضا يظهر منه أن هناك ٥٠ فردا فى مصر يملكون ١٠٠-٢٠٠ مليون دولار، ١٠٠ فرد يملكون ٨٠-١٠٠ مليون دولار، ١٥٠ فرد يملكون ٥٠-٨٠ مليون دولار، ٢٢٠ يملكون ٣٠-٥٠ مليون دولار، ٣٥٠ فرد يملكون ١٥-٣٠ مليون دولار، ٣٠٠ يملكون ١٠-٢٨٠ شخص يملكون ١٠-١٥ مليون دولار، ٧٠٠ فرد يملكون ٥-١٠ مليون دولار. ولا يشمل هذا الإحصاء المصريين الذين يعيشون خارج مصر أو ملاك الأراضى والمقارنات. وهذه الشروات -كما أوضح هيكل نفسه- تحتل فى معظمها من عمليات تقسيم وبيع الأراضى، ومن التوكيلات التجارية ومن احتكار بعض السلع مثل الأسمنت أو السكر أو الحديد، وبعضها تحقق من عمليات بيع السلاح! أى أن هذه الشروات باستثنائات قليلة -لم تكن نتيجة استثمار فى قطاع الصناعة أو الزراعة مثلا، وإنما هى نتيجة استغلال فاضح وصرح لعلاقات مع أجهزة الدولة أو المسؤولين، مما يندرج تحت عنوان الفساد الراسخ فى

النظام الثالث

تعد حتم هيكل هذا الجزء من محاضراته بالاستنتاج الصريح والواضح لكل من يريد أن يفهم بأن «النادو قريبة من الخطب بأكثر» لا تضمن سلامة الأحرار في مصر».

يرتبط بيننا مباشرة نظرية هيكل - وهي نظرية كافة القوى الشعبية في مصر - لمسألة الإرهاب والتفرد الحادث في سعيد مصر. والحقبة أن هناك نظرتين لهذا الموضوع: الأولى، هي نظرية النظام الحاكم والتي تنص: ربما أن هؤلاء المشركين هم شباب ماجورين يقومون بهذا مقابل نفرد تأتي إليهم من الخارج، وأن الحكومة على وشك تصفيتهم والتضامن عليهم. وأن الحكومة ملتزمة بالتنازل في تلك المهمة وبالتالي فإن بيانات جماعات حقوق الإنسان في مصر أو الخارج من تجاوزات أجهزة الأمن في العقاب الجماعي للعائلات أو القرى في الصعيد أو في التل العشراني هي مجموعة من الأكاذيب.

وهناك من ناحية أخرى النظرية التي دافع عنها هيكل في محاضراته، والتي ترى أن هناك - نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة وأوضاع الفساد المستشري القائم - سخطا عارما بين طبقات الشعب المصري وخلال اجتماعيا هائلا (نتيجة الاستقطاب) هو الخلفية الحقيقية لنهم ما يجري في سعيد مصر، وبالتالي فإن الحل الأسنى وحده لا

يزدى إلى استقرار سياسي واجتماعي. ورجاء وشجاعة جمال هيكل في محاضراته: إن تطبيق القانون لا يمكن أن يتأتى ببيانات تصدر كل يوم. مؤداه أن سلاح الدولة تام لتفرد بقتل جماعة ممن يشتبه أنهم من المتطرفين الإسلاميين».

ربما نكتفي بهذا العرض السريع للحديث الجري والصريح لهيكل في وصف الأوضاع في مصر حتى نصل إلى الجانب الأخير من محاضراته، وهو الخاص بالحلول التي يقترحها في مواجهة هذه الأوضاع، والذي ربما كان محل خلافتنا معه في هذا الجزء.

إن القارئ لمقترحات هيكل في إعادة تنظيم الدولة وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية، وفي إنشاء مجلس للرئاسة من نواب الرئيس، وفي إبرام عقد اجتماعي جديد يجري إعلانه قبل الانتخابات القادمة، وفي طرح برنامج فصل طموح، وفي إعلان دستور جديد... الخ لابد سوف يتذكر هذا النمط من الحلول التي جرت عقب كل أزمة من أزمات النظام الناصري.

وأشير هنا على وجه الخصوص إلى أزمة انبساط الرحلة المصرية السرية في سبتمبر ١٩٦١، وما تلاها من طرح للميثاق الوطني وتشكيل مجلس للرئاسة، ثم الأزمة التي أجبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ وما تلاها من بيان ٣ مارس وإعادة تشكيل الأجهزة الرئيسية

في الدولة (المخابرات، قيادة الجبهة.... الخ).

لكن الفارق كبير بين أوضاع مصر في المرحلة الناصرية والأوضاع اليوم بحيث أن ما كان صالحا في الماضي لا يصلح لحل المشكلة اليوم فالمشكلة هي أن مصر الرسمية قد مصت في طريق التبعية لواشنطن والتفان مع إسرائيل إلى حدود يصعب تماما التراجع عنها حتى لو وجدت الإرادة السياسية، وهي غير موجودة في رأيي، فالتفويض المبدئي بها مصر، والمساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، والتغير الكبير الذي حدث في الموقف الدولي، والتزامات السلام مع إسرائيل.. كل ذلك قد مكن واشنطن من رقبة هذا النظام بحيث يصعب تصور قطيعة له مع ماضيه.

ولقد أثبتت الأحداث التي جرت بعد محاضرة هيكل صحة هذا الرأي. فالرئيس مبارك نفسه يقول في حديثه لصحيفة الحياة (في إشارة ضمنية إلى محاضرة هيكل) والمنشور في أهرام ١٢ فبراير الماضي، إن الدعوة إلى مجلس نواب رئاسي أو عقد اجتماعي جديد غير دستورية. والنظام مضى في تحديه للرأي العام المصري - استعداده للانتخابات المهنية والانتخابات العامة - بسرعة فائقة. فما هي التعديلات الجديدة للقوانين الانتخابية المهنية تناقش - دون أخذ رأي هذه النقابات - خلال ساعة واحدة رغم احتجاج نائبين من نواب الحزب الوطني نفسه، هما رئيسا نقابة الأطباء د. حمدي السيد، ونقابة التجار د. حلمي غمر، والذي حدث في الانتخابات التكميلية في قلبوب والاكثورية من تزوير فاضح إنما يدل على أن السلطة في مصر غير أهبة بالرأي العام المصري، وإنما هي معنية بإحكام قبضتها على الأوضاع في المحل الأول.

وإذا كانت هناك مشاحنات (مكسومة غالبا وصريحة أحيانا) بين القاهرة وواشنطن حول بعض القضايا فإن هذه المشاحنات - باعتبار الطرفين - لا تمس جوهر التحالف القائم حاليا بينهما، وهو تحالف يحقق مصالح أمريكا وإسرائيل غالبا، وقلما يحقق مصلحة لشعب مصر. وإذا ظن واحد أن هناك مبالغة في هذا الاستنتاج فعليه أن يتذكر أن هناك ثروات أمريكية موجودة فعلا على الأراضي المصرية في سيناء وبن مصادرة الصلح مع إسرائيل، وأن المخابرات المشتركة



محمد
هشام
هيكل

بين القوات الأمريكية والقوات المصرية تجري بشكل منتظم كل عدة سنوات، وأن الذين فرحوا باجتماع اللغة العربية في الاسكندرية لم يلبثوا أن صدمتهم بعد أيام اجتماعات اللغة الرابعة التي ضمت راين ، والدور الذي لعبته مصر الرسمية في اتفاق أوسلو بين عرفات والاسرائيليين، وما تلاه من أدوار وتصريحات يدل بشكل واضح على أن مصر الرسمية ألتفت بكل مستقبليها في الشبكة الأمريكية الاسرائيلية، وأن العودة عن هذا الطريق شبه مستحيلة لأنه أمر يتعلق بمستقبل النظام نفسه وبقائه.

ولنتذكر أخيراً أن حلف الاطلسي في اجتماعاته الأخيرة التي اعتمدت «الأصولية الإسلامية» باعتبارها العدو الجديد للغرب قد قررت التمسك الأمني مع خمس دول هي مصر واسرائيل والمغرب وتونس وموريتانيا، وقالت بعض صحف الغرب إن هذا التمسك الأمني لا يستبعد إرسال قوات من حلف الاطلسي لدعم وحماية النظم الحاكمة في تلك البلدان!!



صحة كامل نعيم الدين

بالمناصب المستشار القانوني لوزير التعليم -بتحويل رئيس نادي هيئة التدريس بالجامعة (وهو من الاسلاميين) إلى مجلس تأديب لأنه وصفه «ومزى الشاعر بأنه ترزى قرانيا».

وهناك بالطبع أمثلة كثيرة أخرى لا مجال لعرضها وكلها تشير إلى حالة التفرق القائم منذ سنين بين الإسلاميين ومن يتعاطفون معهم من ناحية وبين رؤساء الجامعات من ناحية أخرى.

لكن في الأسابيع الأخيرة طرأ تلمر جديد بين أساتذة الجامعات وبين رؤساء الجامعات ووزير التعليم بسبب تشكيل اللجان الدائمة للمجلس الأعلى للجامعات، وهي اللجان المسؤولة عن ترقية المدرسين إلى وظيفة الأساتذة الساعدين، وترقيات الأساتذة الساعدين إلى وظيفة الأساتذة. وهذا التذمر الجديد لا يقتصر على الإسلاميين، وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وقد يشمل العديد من أنصار النظام الحالي في الجامعات.

ومنذ سنوات كانت هناك شكوى عديدة من اللجان الدائمة المشكلة لتضخم أعداد أعضائها (بعض اللجان التي كان عددها ثلاثين عضواً) واحتمائها على أساتذة لیسرا محترمين من الناحية العلمية، وبالتالي اتجاه عدد من هذه اللجان إلى سياسة «الكومة» ونظام «شيللني وأنا أشيلك» بين الجامعات المختلفة، ولقد بلغ من السخط على هذه الأوضاع المحزنة حد أن قدمت استقالة مصرية لوزير التعليم في نوفمبر ١٩٧٤ من عضوية اللجنتين اللتين

كنت عضواً بهما، وهما لجنة الرياضيات، ولجنة الإحصاء.

ولذلك فعندما نهبت في الشهر الأخيرة أن المجلس الأعلى يتجه إلى تشكيل لجان صغيرة (من ٥ إلى ٧ أعضاء) تكون وظيفتها أقرب إلى مجلس تحرير مجلة علمية ترسل للأساتذة المتخصصين من خارج اللجنة أبحاث المتقدم لتقييمها، ثم تتخذ من القرار النهائي على ضوء تلك التقارير، أقول عندما علمت بهذا سعدت جداً وتفاءلت بأن الأوضاع العلمية في الجامعات تسير في الاتجاه الصحيح، وزادت سعادتي عندما أكد لي بعض الأساتذة الذين يعملون في المجلس الأعلى أن معيار اختيار أعضاء اللجان المصغرة هذه هو الكفاءة العلمية والاستقامة الخلقية.

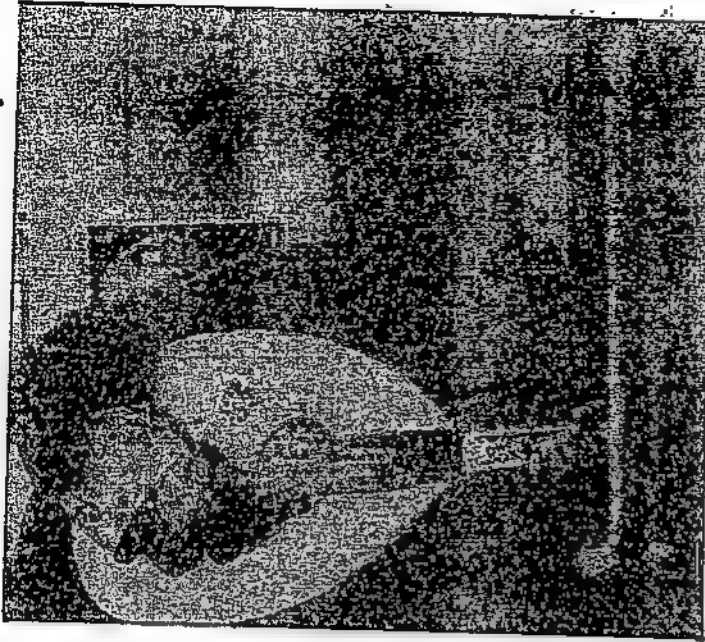
ولكن عندما أعلن عن التشكيل الجديد للجان الدائمة كانت هناك مفاجآت غير سارة كثيرة. من أولها أن معيار الكفاءة العلمية لم يراع في اختيار كل أعضاء اللجان، فهناك أعضاء تعشروا أكثر من مرة في الحصول على وظيفة استاذ مساعد أو استاذ، وتأخرت ترقيتهم سنوات بسبب ضعف بحوثهم، ومع ذلك فهم أعضاء في هذه اللجان الصغيرة، ولا تفسر لذلك إلا أن رؤساء الجامعات قد حشروا هذه الأسماء في اللجان لاعتبارات غير علمية.

الأمر من هنا أن بعض القمم المعروفة في تخصصاتها المختلفة لم توضع في اللجان أصلاً وقد حدث هذا لأسباب غير مفهومة، وقيل إن بعض رؤساء الجامعات يصفون حساباتهم الشخصية مع بعض هذه القمم، وبالطبع لا أنكر أن بعض أعضاء اللجان ليسوا محل طمن من أحد، فهم مشهود لهم بالكفاءة العلمية والاستقامة والموضوعية في الأحكام، لكن هناك أيضاً آخرون تنطبق عليهم نفس الأوصاف، وقد استبعدوا دون سبب مفهوم. الأمر الآخر أن مقرري هذه اللجان - وهم هيئة الوصل بين اللجان والمجلس الأعلى - قد تم تعيينهم من المجلس الأعلى بدلاً من أن يشاركوا في انتخاب أعضاء اللجنة كما جرت العادة من قبل. ومن دواعي التذمر أيضاً - خصوصاً بين أساتذة العلوم الاجتماعية والسياسية - هذا الشرط الجديد المطلوب تحقيقه عند التقدم للترقية، وهو أن يكتب المتقدم مقالاً يشرح فيه كيفية استفادة البلاد من بحثه. فهناك خشية من أن يكون هذا الباب مجالاً للتحيز لصالح الحكومة في الجامعة من ناحية وضد المعارضين لها من

تذهب في جامعات مصر

ليس سرا أن جامعات مصر تشهد حالة من التوتر في السنين الأخيرة بين بعض الأساتذة وإدارات الجامعات وذلك بسبب سيطرة الجامعيين الاسلاميين على العديد من نواحي هيئات التدريس، ومحاولة الادارة تضيق الحصار على هذه النواحي وأنشطتها. وقصة الصدام بين رئيس جامعة أسيرط وندى هيئة التدريس هناك معروفة ومشهورة في العديد من الصحف، إذ أوقف هذا الرئيس صرف اشتراكات الاعضاء في النادي خصاً من مرتباتهم كما جرت العادة، وحاول إنشاء نادي آخر لمنافسة النادي الذي يسيطر عليه الاسلاميين. ولقد قام رئيس جامعة الزقازيق الدكتور ومزى الشاعر، وهو

سيد
مكاوي



«شقاوة» محببة . لكن المشكلة أن الذين تتحاور معهم ليسوا بالذين يهيمن الرأي العام الشعبي في المحل الأول . فحاشا الشعب المصري في غالبيتهم لا يعلمون أن يعرفوا إن كانت الإشاعات التي أحاطت بالطريقة لطيفة عن زواجها صحيحة أم لا ، وهم ليسوا مشغولين بمعرفة الرقم الذي كان على صدر السجينة «ماجدة الخطيب» عندما كانت في سجن القناطر منذ سنوات متباعدة في قضية مخدرات . ولا يعنيهم في شيء أن يعرفوا إن كان الشيخ سيد مكاوي قادرا على فك ربطة عقده وعقدها من جديد.

إن الحوار الصريح حقا والمفيد للناس يكون مع الرؤساء والمحافظين والمسئولين عن القضايا التي تهم الناس وتشغل تفكيرهم . فلو استطاعت مني الحسني أن تدير حوارا صريحا مع وزير التعليم عن الثانوية العامة والدروس الخصوصية ومشكلات التعليم الابتدائي... إلخ فإنها تكون قد أدت خدمة جليلة للمشاهد المصري . ونفس الشيء ينطبق على وزير المالية وقراراته في الجمارك وضريبة المبيعات ، أو وزير النصارى أو محافظ القاهرة.

عندئذ وعندئذ فقط سوف يقتنع الناس أن التطبيقيين يؤدى لهم خدمة جليلة حقا بجانب التصليية أما القضية لطيفة والممثل حين فهمي والمفصلة ماجدة الخطيب ولاعب الكرة السابق طاهر أبو زيد فإن حياتهم وأسرارها لا تهم غير شريحة ضيقة جدا من هذا الشعب ، وفي شريحة أبعد ما تكون عن تمثيله . أليس كذلك؟

وهناك برامج سيئة السمعة من أمثال «غاوزين تشغل» الذي يتسكن القسوة والسخرية من الباعة الجائلين ، و«سب مفهوم» أو من أمثال «ماقناش زعل» وهو تقليد ضعيف ومتهافت لبرامج أجنبية حول موضوع الكاميرا الخفية . ثم هناك وكلام من «ذهب» الذي يتم عن جهل مقدمه ونزعتة إلى السخرية من الناس الذين يتألمهم ، بحيث يمكن القول إن الكلام الرائد فيه هو كلام من صفيح ، فما بالك بالذهب . لكنني أود أن أقدم تمليضا خاصا عن برنامج «حوار صريح جدا» لمرى الحسني . وهي لأنك مذبذبة خفيفة الدم رني أسئلته

نيللي



ماعية أخرى

ولقد كان من المفروض أن تناقش هذه القضايا في الصحف . لكن صفحة الرأي في الأهرام لسبب غير مفهوم - لا تنشر إلا ما يؤيد سياسة وزير التعليم ، وأنا وغيري عابثين من هذا كثيرا عندما نكتب عن قضايا التعليم ونرسلها إلى الأهرام فلا نجد غير الإهمال ، وبصورة شديدة نشرت الأهرام مقالا لوزير الاقتصاد السابق د . سلطان أبو علي ينتقد فيه تشكيل اللجان . ثم نشرت في اليوم التالي مقالا للدكتور أحمد شوقي يدافع فيه عن التشكيل الجديد . مع أن من المفروض أن تسبح كل الآراء لأن هذا هو الطريق الوحيد لإصلاح الجامعات.

رمضان كويم

احتشدت قنوات التلفزيون الثلاث - ولا سيما الأولى والثانية - بالعديد من البرامج التي تفتح عناوينها شبه المشاهد في رمضان من لوازم نيللي إلى مسلسلات درامية ، إلى «حوار صريح جدا» ... إلخ القائمة المشهية عند سماعها.

ولقد حاولت متابعة بعض هذه البرامج كما سألت آخرين عن رأيهم فيما شاهدوه . وباستثناء قنوات نيللي التي تنهر الناس باستعراضاتها الرائعة ، فإن هناك شعورا واسعا بخيبة الأمل في العديد من هذه البرامج . مثلا لقد كان الكثيرون يتطلعون إلى مسلسل «ليالي الخليفة» (الجزء الخامس) بشغف لما يمهرون من استباز منزلها الاستاذ أسامة أنور صكاشه في أعماله الدرامية وفي رؤيته الراحية لما يدور في أحشاء المجتمع المصري . لكن هذا الجزء الخامس بدا حتى كتابة هذه السطور منتصف رمضان دون توجه أو بوصلة ، وبدت حيرة على البدرى بين زهرة وشهرين أسرا متكلفا حقا لا يبرز كل هذا «المط» المبالغ فيه . حتى صلاح الصمدني والذي أبدع من قبل في «ليالي الخليفة» ، والعام الماضي في «حسن أرابيسك» بدا ثقيل الظل ومتكلفا في هذا الجزء الأخير.

ديمقراطي ، أو كما يوصف بمسند أجراء
سيتغير باستعادة الهيمنة التدريجية
لكل ملأع ، الدولة البوليسية .
ولعله لهذا السبب أكد الكاتب الكبير
محمد حنين هيكلي في محاضراته في
معرض الكتاب الدولي ، في بداية العام ، أنه
مفترق طرق ، وأنه في هذا العام تقرب النار
من الخطب بأكثر مما تقتضي سلامة الأحوال
في بر مصر .

وربما تكنى العناوين وحدها لإدراك
خطورة الأزمات الموروثة من الأعوام السابقة
والمستدة لعام ٩٥ .

* أزمة في علاقات الحكم
بالتقابات المهنية ، تجرى على أرضية
أوسع من توتر علاقات الحكم بالآخر .

* وأزمة في أوضاع الحركة
العالية ونقاباتها بمحاولة تجسيد الهيكل
التقائمي وتخصيصه من انعكاسات ضرورات
مرحلة الخصخصة وما يصاحبها من توترات
عصالية بالغة وذلك عن طريق تأكيد هيمنة
القيادات الصغرى .

* وأزمة في وضع المجالس المحلية
، بعد تقرير المفوضين الخاصة بعدم دستورية
هذه المجالس التي جرت انتخاباتها بنظام
القوائم بالمخالفة لحكم المحكمة الدستورية
العليا ، في هذا المجال .

* وأزمة في علاقات الحكم
بالصحافة يفانم من آثارها استشرأ الفساد
وانحراف السياسات ، ومصالح الكتل والشلل
في قبة جهاز الدولة في استمرار السيطرة من
خلال رجالها المباشرين في بلاط صاحبة
الجلالة .

* وأزمة في علاقات الحكم
بالمنظمات غير الحكومية العاملة في
مجال حقوق الإنسان والنشاطات
الخدمية والتنمية ، تدار بطريقة ضرورية
خضوع هذه المنظمات لسلاسل شروط مائلة
لشروط القانون من السمة رقم ٢٢ لسنة ٩٤
والخاص بنشاط الجمعيات الأهلية .

* وأزمة في تطورات ظاهرة
العنف والعنف المضاد ، والتي بدأت
ساختة هنا العاصم بأحداث الاثنين ٢ يناير
الأسود ، والأربعاء ٤ يناير ، الأسود أيضا
(١) في قرى مركز ملوى بمحافظة المنيا ، التي
تحولت لمسرح عمليات ، وهي الأحداث التي

مصر في مفترق الطرق:

١٩٩٥ عام الحسم

ونهاية السنوات الرمادية



أعوام مضت، ولكنها عام ١٩٩٥ قد تتراكم
وتتأزم حتى تضع شكل الحكم كله في أزمة
بين ضرورة انقراضه فتفتح الطريق لإصلاح

كانت بدايات عام ١٩٩٥ في
مصر ساخنة ، فالأوضاع مشحونة
على عدة جبهات ، وإشارة العام
بدأت بسلسلة أزمات من المحفل
امتدادها حتى مفرد ، مرعد إطلاق
التقابات مجلس الشعب في نوفمبر
القاد .
والأزمات سرورلة عن عام ١٩٩٤ ومن



راج ضحيتهما ١١ قتيلًا و ٢٢ منزلاً مهلداً ومئات المعتقلين بينما تستمر سياسة "حظر التحول" في محافظة مصرية !

* و أزمة فيما لو نفذت الحكومة روثقة الصندوق لهذا العام (تخفيض الجنيه وبيع شركة كل ٢ أيام ، وبعض البنوك وشركات التأمين) وأزمة فيما لو امتنعت عن البيع !

* وأزمة في العلاقات المصرية - الأمريكية: تفاقم بعد تقرير الخارجية الأمريكية عن انتهاكات الحريات وحقوق الإنسان في مصر عام ١٩٩٤ الذي لا تقتصر خطورته على ما تضمنه من معلومات ، بل باعتباره ترمومترًا لحرارة العلاقات مع الحكومات المعنية .. يذكر عنها .. أو يسكت عنها تبعاً للرؤى السامى ، كما فقد خطورته إلى اعتماد الكونغرس الأمريكى عليه في إقرار برنامج المساعدات الخارجية .

* وأزمة في العلاقات المصرية - الإسرائيلية لهذا انعكاسات أيضاً على العلاقات المصرية الأمريكية بسبب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتحويل صيغة الأرض مقابل السلام إلى صيغة السلام مقابل الأمن والسلام ، وبسبب جراءة الحكومة على عقد قمة في الاسكندرية بين الرئيس مبارك، والملك فهد والرئيس الأسد .

وتجربى هذه الأزمات على أرونية أوسع تتعلق بمحاولة تهيئة الدور المصرى بعد أن استنفذ معظم أفراده في فتح طريق التسمية للآخرين ، وعزله عن المشرق العربى بجراحة تالية لجراحة كاسب ديفيد ، وإن تضمنت هذه المرة محاولة الاعتماد على الآخرين في مواجهة مصر ، بعد الاعتماد على مصر في مواجهة الآخرين وتنشيط الشرق أوسطية في مثلث إسرائيل الأردن فلسطين وفي الخليج ، وقد تشد هذه الأزمة لمحاولة تغيير الجياد لامتناس الترتب وشغل البلاد بالهم الداخلى !

صراع الإرادات

وكان هيكل قد عبر عن وجه آخر للأزمة في احتشادات صراع الإرادات في عدة مناسبات عام ١٩٩٥ مناسبة انتخابات النقابات المهنية .. والانتخابات العمالية .. والتحديد المصطفى لمجلس الشورى ثم انتخابات مجلس الشعب ، هذا على فرض تأجيل حكم الدستورية العليا في المحليات .. مقترحاً أن تكون الانتخابات فرصة لتجديد خلايا المجتمع رغم كل ما ينطوى عليه هذا

الخيار من تكاليف .. أن يفقد الحكم بعض شرعيته " إن تدخل بغلاظة ، أو بعض شعبيته " إن كف يده .

ولكن دوائر الحكم لم تستقبل إنذار هيكل لا بالترحيب أو حتى التحفظ ، ولا " الشتائم " بسبب اعتمادها في التشخيص على أرقام سيدنا اليك الدولي ، مرجعية الحكومات ، وربما أيضاً بسبب ما اقترحه للعلاج الذي آثار لدى البعض الانطباع بمعالجة حالة سرطان يقصر أسيرين .. ونميصاً عند بعض التلميحات الغامضة سكنت الحكومة ، لعل الناس تتسرع مع سرور الأيام ، مع أن هيكل قد يلوح في محاضراته ببراعة وقائع ألت عليها قوى سياسية وتيارات فكرية عديدة ، تابعت خيوط الأزمة وطالبت باصلاح عاجل قبل فوات الأوان .

حصار

ومن الوهم الظن أن الحكم لا يدري ، أو أنه ليس لديه في غرفة العمليات خطة ، فهو لم يدفن كما يظن الناس ، رأسه في الرمال ، بل أعد خطة تطريق وتجنيم وحصار عن طريق استعادة الهيمنة على النقابات المهنية ، بإجراعات إدارية تستدعي الأغلبية الفائقة " في مواجهة " الأقلية المنطمة " ، وتقع صدام الارادات على الساحة المعالية

بعد الدورة النقابية لمدة عام آخر ، وتفتيح استعراو القيادات الصغراء ، والتي يصعب توليف بدليل لها في زمن المخصصة الذي يؤدي لعملية تفرز واسعة ، ومحاولات تأجيل المؤلف من المحليات ، هذا العام الملصق بما يكفى من انتخابات ، وتقليم أظافر الصحابة بأعداد خطة جهنمية لتحويل النقابتهكتل الإعلاميين في وزارة الإعلام حتى لو اقتضى الأمر تعديلات قانونية مناجحة على قانون سلطة الصحافة وقانون النقابة ، وقد أصبحت دوائر الحكم بارعة في شن هجمات خاطفة تنتهى بتعديل تشريعى في مجلس الشعب .

وتشمل الخطة أيضاً حملة مركزة ضد برتبات حقوق الإنسان كما سماها تقرير صحفى أمضى أخير وجمعيات الخدمات والأنشطة التنموية عبر الجاحضة للهيئة الحكومية .

الدولة الشمولية

وباختصار فإن هذا الجانب من الخطة يقرم على استعادة هيمنة الدولة الشمولية ، ويدفع إليها بعض نقاد الشمولية في السياسة ، وحتى الاقتصاد والمشكلة أن



الحكم ، كما هو واضح مأزوم .

إضرابات واعتصامات

ولعل من المفيد الاقتراب من بعض ملامح الخطة الحكومية من خلال أزمة ساخنة مشتعلة الآن ، بين النقابات المهنية وعلى الأخص الخاضعة لسيطرة الاخوان وبين الحكومة . وظهر هذه المواجهة هو التعديلات المناجشة التي أدخلها مجلس الشعب على القانون ١٠٠ وجوهرها القانون ١٠٠ ذاته ، مشكلة التعديلات أنها وضعت القانون على النار وحسنت الصراع حول جهة الاختصاص بعد طول نزاع بين بعض النقابات المهنية واللجنة القضائية حول موعد الانتخابات ومرفقها وكتلة التصويت .

وتشمل لوحات المشهد عملية انقضاء مباغثة في مجلس الشعب انتهت بالتعديل ، ومظاهرة خلف أسواره واعتصامات واجتماعات وإضرابات استمرت حتى ساعة كتابة هذه السطور .



قانون حسب الله .



عملية احياء الموتى تتم في اوضاع بالغة الضعف ، تنبئ عن أن ماقد تشهده البلاد ليس مجرد عملية صمود للدولة البوليسية فقط ، بل أيضا اهترائها .

مساومات

أما الجانب الآخر من الخطة فيقدم على المساومات مع أحزاب المعارضة للحيولة دون صدام الارادات في انتخابات مجلس الشعب والشورى من خلال الصيغة الذهبية للاجماع القومي في مراجعة الازدب ، وبمصلحة توزيع الحصص ، مستبعد منها الخارجين عن حظيرة الشرعية وعلى الأخص الاخوان المسلمون .

وتجدد هذه العملية شروطا أفضل في هذه المرة ، لأنه رغم حرص الحكم على الاحتفاظ بنسبة الثلثين - كحد أدنى في مجلس الشعب - وهو شرط انتخاب الرئيس ، فإنه في مجلس الشورى ، الذي لا ينتخب أحدا وكنت أحزاب المعارضة عن مقاطعته ، يمكن تمرير منكرين توزيع الحصص في مجلس الشعب . وهي كلها محاولات قد تخفف من بعض ملامح الصراع ولكنها قد لا تنفع الحكومة ، وقد لا تنفع حتى في مراجعة الازدب ، إذا كان انطرب تخفيض صوت المعارضة المدنية ، وحرمان الشعب من بديل ديمقراطي ، مادام

وكان التصعيد لهذا الهجوم تدبيرا بتوجيه مهمة احياء تنظيم محظور لبعض القيادات النقابية الاحرائية وحسبها على ذمة التحقيق . ثم تواصل الهجوم بعد ذلك بالتدريعات الجديدة .

ومع ذلك لا بد من التأكيد أن جوهر الصراع ينحصر بالتنازع ذاته قائمته على أحوال القضاء للإشراف على الانتخابات في كل مراحلها ليست أسوأ مآله .

لجهر التدريعات أنها خلقت أداة تنفيذ المعطل ، وكشفت مع إجراءات أخرى من نوايا الحكومة الأكيدة عن " قص الاخوان " من النقابات ، واخضاعها للهيمنة الحكومية عن طريق مواد القانون الأصلية التي انتهت تعبئة " الأغلبية الثانية " لانتزاع النقابات من " الأقلية المنظمة " برفع نسبة النصاب القانوني للجمعيات العمومية ، وحظر إجراء الانتخابات في أيام العطلات الرسمية ، وهي فترة نسبة للأقلية المنظمة ، وإجرائها في مواقع العمل بما يسهل احتمالات التدخل الإداري ، فضلا عن الإجراءات الإدارية الخاصة بتسديد الاشتراكات .

ورغم أن وضع النقابات المهنية الكبيرة ينطوي على مشكلات حقيقية ، إلا أن مبدئية الحكومة للأزمة كشفت عن الاستمرار في خطها التقليدي بمحاولة حسم الصراع بالإجراءات الإدارية ، بدلا من الاهتمام بمبحث اشكاليات العمل النقابي في النقابات الكبيرة ، وضربا مقرطة النقابات ، بإعادة التنظيم النقابي على أسس اللجان النقابية في المنشآت ، ويكون لها الشخصية القانونية لتمثيل العاملين ، وحق التفاوض الجماعي إبرام عقود التسلل الجماعي وتشكيل الجمعية العمومية للنقابات السامة من المنسحقين المتخسرين في اللجان النقابية ، وهو توجه من شأنه إحياء العمل من تحت واحة فرص النشاط لكل القوى . الحزب الوطني والاخوان والوفد والبسار وقطع الطريق على هيئة الأقلية المنظمة ، بالاعتماد على شبكة واسعة من المنظمات القاعدة صالحة الاعتناء .

مكروت

ولم يقتصر الهجوم على النقابات الاحرائية " معظم مؤسسات المجتمع المدني " بل تمسكها فجأة في سبب الصانعة ، فتدبى بالصحنين التي كانت - الى حد ما - هادئة ، انتقلت الى وضع

الترتر . بعد تعديل مفاجئ على قانون سلطة الصحافة بيجز التحديد لرؤساء " مجالس الإدارات والتحرير في الصحف المساء قومية بعد سن التقاعد .

وقد تم هذا الهجوم اختراقا لتوصيات الجمعيات العمومية والمؤتمر العام الثاني للصحنين ، وفي وقت تصاعدت فيه موجة الاندفاع احتجاجا على سجن الكاتب الصحفي عادل حسين ، أمين عام حزب العمل ، بتهمته حيابة " أوراق محظورة ومحاولة التثكيل به في سجنه إلى حد انتهاك حق الحياة .

ومن المحتمل أن يتواصل هذا الهجوم أيضا باحياء مشروع مشهور للنقابة تبناء القريب (١) إبراهيم فائق لتقليم أطراف الصحافة في محاربة الفساد ومواجهة سياسات الحكم بتعميم النقابة عن طريق ضم مرفقي وزارة الإعلام الى جداول القيد ، وإجازة التحقيق مع الصحفيين بناء على شكاوى الأفراد ، وتقليم الى عمل اداري وتصنيفهم في فئات أ ب ج د . ورغم أن إرادة الصحفيين استقطت هذا المشروع في مؤتمر حاشد في أكتوبر ١٩٩٢ إلا أن الأنباء تنوثر عن محاولات لبعث الحياة فيه ، يعززها استمرار نفس الأجيال التي أخرجت من استعراض الفساد إلى انحراف السياسات إلى معالجة الأزمة بالإجراءات والتدابير الرئيسية .

حصار الحركة العمالية

ومادام الحديث لا يزال متصلا عن الأزمات فقد دخلت مصر أيضا عام ١٩٩٥ بمشروع مقدم لمجلس الشعب منذ شهر يحارب حصار الحركة العمالية من عدة اتجاهات .. والتجارب القانونية للتجديد في العمل النقابي للقيادات الصنفاء التي بلغت سن التقاعد .. منح أعضاء النقابات العامة حق الترشح لهذا المنصب مباشرة دون التصعيد من اللجان المستعمية العمومية من حقوق التفاوض الحاسر .. قمع حيد حتى الاضراب بسلاسل من حديد ، وقد أضيف إلى ذلك أخيرا اقتراح بتحديد الدورة العمالية لمدة عام آخر ، وجعل انتخاباتها مرة كل ٥ أعوام .

فإذا ما انتقلنا من النقابات إلى المنظمات غير الحكومية للنشاط الأهلي والديمقراطي ، فإنها قد تعرضت هي الأخرى لسلسلة هجمات حيث تم نزع النار على المنظمة المصرية

لحقوق الانسان وانسحابها وزير الداخلية اللواء جسن الأولى بالمشاركة في لعبة سياسية لصالح قوى خارجية تحت ضغط التمريل الأجنبي ، وكانت المناسبة صدور تقرير الخارجية الأمريكية عن انتهاكات الحريات وحقوق الانسان في مصر عام ١٩٩٤ عملا بالمثل الماتر ، ماندرش على الحمار .. الخ " رغم أن تقرير الخارجية الأمريكية تضمن وقائع لم ترد في تقارير المنظمة المصرية .. كما أنه كان أكثر حدة في بعض القضايا .

المنظمات غير الحكومية

ولم يقتصر الهجوم على المنظمة المصرية لحقوق الانسان ترمما بدورها في كشف الانتهاكات ، بل شمل مراكز الدراسات القانونية والنقابية التي تم اشهارها كشركات مدنية ، غير هادفة للربح ، هربا من القيود الثقيلة لقانون الجمعيات الأهلية سبب السمعة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ وقد تم تعزيز هذا الهجوم بطلب فتوى من وزارة العدل حول قانونية هذه الشركات ، وارسال خطابات سرية لمصلحة الضرائب بهدف التضييق عليها ، وشن حملات اعلامية حول بوتيكات حقوق الانسان " والعمل الأهلي " وتوجيه اتهامات البعالة والارتزاق والترحيل للقوانين عليها .

وكان قد جرى التصعيد لذلك كله أيضا بمحاولة تفتيق تهمة التخابر للمناضل الشبرعي صلاح عدلي لتأسيسه لمركز صحي في المعصرة بمشاركة مالية من اللجنة اليونانية والسوق الأوروبية المشتركة ثم سحبت أجهزة التحقيق الاتهام وحولته الى مخالفة الأمر العسكري الخاص بمنع التبرعات لانقصاده لركنين أساسيين : أ التخابر يتم مع دولة وليس لجنة أ وان إنشاء مركز صحي يختلف عن إنشاء مبلشيات تستهد قلب نظام الحكم ا وحتى ساعة كتابة هذا السطور أيضا فإن الحملة على منظمات العمل الديمقراطي والحدمس التي تحالفت على الإطار القانوني الخافي لازالت على أشدها .

ولم تكن قد انتهت في مصر أصلا أزمة العنف والعنف المضاد فقد بدأت أحداث العام بوقائع الاثنين ٢ يناير الأسود والأربعاء ٤ يناير الأسود في ملوى والتي راح ضحيتها ١١ قتيلا و١٢٠ جرحا والمعتقلين ٢٢٠ من رعا حطمتها اللودرات عقابا للمتهمين الهاربين ا . ثم تواصلت أحداث العنف دامية بحادث قطار قنا ومشاهد القتل في مزارع القصب وطرفات مراكز وقري محافظة المنيا التي تحولت لمسرح عمليات .

ومن البديهي أن هذه الأزمة بدورها سوف تمتد على جسد عام ١٩٩٥ المملو بالدماء ، مادامت السياسات التي أنتجت العنف ولا زالت تنتج تشعل تحت الرماد .

هنا هو عنوان أزمات الداخل هذا العام قد يتصل بها ما يزيد اليد انخفاض نسبة البترول ومتوسط الدخول ومعدلات الادخار والاستثمار ، فضلا عن التغيرات الاجتماعية المترتبة مع استمرار برنامج الخصخصة ، والمقرر الانتهاء منه منتصف العام القادم . وكان عام ١٩٩٤ قد شهد انتفاضات عمالية كبرى في المحلة وكفر الدوار دفاعا عن حق العمل والأجر العادل اتخذت شكل المسيرة والاعتصام ، ثم امتدت شرارتها الى باقي المرافق الصناعية .

تحسين المراكز

إذا ما إنعقلنا إلى الأزمات الخاصة بالعلاقات المصرية - الأمريكية والمصرية - الإسرائيلية ، وقد يكون من المفيد ملاحظة أن الصراع ، ورغم الصوت العالي ، يدور في جوهره ، حول تحسين المراكز وقد ينتهي بصفتها خارج موضوع النزاع (١) فالإدارة المصرية لازالت مترددة في حسمه بين عدة اتجاهات ، فقد سلت في البداية بمحاولات إبعادها من المشرق العربي والخليج فالتحقت بالاتحاد السوفياتي وبدأت تظهر تحليلات " استراتيجيه " حول العمق الاستراتيجي لمصر في المغرب العربي ، وضرورة التكامل مع دول المغرب بالذات ، مع أن الترجمة المصرية كان في جوهره محاولة متأخرة لاستخدام الجسر المغربي لأوروبا ، بعد عملية استكشاف لنوايا أمريكية وإسرائيلية ، ظهرت بعض ملامحها واضحة في قمة الدار البيضاء ، الشرق أوسطية . ومع إدراك الإدارة المصرية لاحتمالات تهيب الدور المصري في المعادلات الجديدة ، وإدراكها أن الأجراء التي ساهمت في توفيرها والطريق الذي عينته ، قد يؤثر على وضعها حاولت متأخرة أيضا - وقسم ذلك فمن المفيد للمحاربة - وقف سرجة الهزيمة نحو التطبيع ، والاحتفال الخليجي صاحب بالصدقة الجديدة إسرائيل ، ورغم استمرار احتلالها للأراضي العربية ، فدعت القاهرة لقمة الاسكندرية لوقف الهزيمة نحو التطبيع ، وبدأت العلاقات المصرية - السورية حارة .. دافئة .

ولكن الإدارة المصرية سرعان ما سكبت الماء البارد على الأمل - وربما الأوهام - التي أطلقتها قمة الاسكندرية فدعت تحت ضغوط أمريكية إسرائيلية الى قمة رابعة إسرائيلية مصرية - فلسطينية - أردنية في القاهرة ،

تلاها لقاءات لوزراء الاقتصاد والمال في طابا واجتماعات لوزراء خارجية في واشنطن .. وكانت قد تسربت قبيل هذه الاجتماعات مذكرات إسرائيلية وقمة حول خطط لعقاب مصر .

ومن المنارقات المذهلة فإن هذه الاجتماعات ، بدت من ناحية الشكل ، وكأنها محاولة اقتراب من مسار التفاوض الجماعي - المطلب العربي القديم - مع تعديل بسيط ، أن المفاوضات كانت تجري حول التطبيع والشرق أوسطية .. لاحول الأرض المحتلة ، وأن التمسك بالمفاوضة اقتضت على أطراف السويات المتفرقة ، دين سوريا ولبنان . ولعل هذه المقاربة تكشف في حد ذاتها مستوى تدهور الأوضاع حتى أصبح وكأنه مطلوب أن مصدر عن القاهرة كل يوم تصريحا يؤكد أنها ليست ضد التطبيع ، ولا تتدخل من إسرائيل مواقف معادية . وهكذا لجأ ما أتت به قمة الاسكندرية ، أضاعته قمة القاهرة واجتماعات طاب وواشنطن ، مما أثار الشك حول احتمالات المواجهة المشتعلة الآن حول توقيع مصر على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ظل امتناع إسرائيل عن التوقيع ، ورغم ما تلعبه هذه المواجهة من استعادة بعض التماسك حول " النظام " ورموزه الوطنية ، والقيم بنوع من عملية التعبئة الداخلية خلف الموقف المصري في عملية تحسين المراكز ، سواء تعلق الأمر ببرنامج المساعدات ، أو الدور الاقليمي لمصر ، أو ما تشهده الصحافة الأمريكية عن الفساد ، أو ما قد تضمنه بعض الجهات من نوايا شريرة أخرى ، ولعله في هذا السياق يمكن فهم بعض مبعثا في تقرير الخارجية الأمريكية عن الانتهاكات في مصر في أسوأ لاتصل بدلة المعلومات ، بل اتجاه النوايا

دروس إيران

وعلى العموم فإن الحكم ظل يلجأ لنسرة طريفة ، لتسبعا وتصريح ، على أن الإدارة الأمريكية تجري اتصالات مع تنظيمات معظورة من خلف ظهر الحكومة ، بل أن الرئيس مبارك ذهب الى حد اتهام الإدارة الأمريكية بمحاولة علاج أخطائها في إيران ، على حساب مصر .

ومن المصروف أن الإدارة الأمريكية اعتبرت انقطاع صلاتها بالحوثيين أحد دروس الأزمة كما أنها راجعت موقفها من عدم تشفط على النساء للتقسيم بالاصلاصات الضرورية قبل اندلاع التمرد ، لأنه في زمن الثورة لا يقود التذلل سوى إلى المزيد من تفكك الإدارة .

وفي هذا السياق أيضا قد يمكن فهم هجوم اللواء حسن الأفقي وزير الداخلية على تقرير الخارجية الأمريكية الذي " تختلط فيه الاعتبارات السياسية " دون أن يفصح الوزير ، في حوار مع جريدة الحياة بدقة عن هذه الاعتبارات .

خطوة للخلف

ومهما يكن من أمر فإن التبعية المصرية اقتصاديا وسياسيا للولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات المترتبة عليها بموجب معاهدة كامب ديفيد يحيط مناوراتها على هذه الجبهة بأشد التحديدات ، فهي لا تحصى خطرة ، إلا وتراجع خطوات ، وهي تجدد نفسها في هذا السياق أيضا مراجعة بأزمات ، فالاستمرار في المواجهة يواجه بقائمة اتهامات حول عرقلة التطبيع والخروج عن اتفاق كامب ديفيد وروح ما يسمى بعملية السلام ، وبالتالي تزايد الضغوط الأمريكية الإسرائيلية بصورة تجبرها عن التراجع وتسريع القرات التي تم تبنيها في غمار المواجهة . وهي أن تخلت عن المواجهة تجد أمامها مشروعا للتهميش وتخصيص الدعم السياسي والاقتصادي ، ومحاولات لبطء معادلات جديدة على حساب الدور المصري .

ولا تقتصر المحاولات على هذا المدى فما تحاول أن تؤثر به مصر في الخليج بتدبرتها على أن تقول لا . سرعان ما يبتلعها تلغتها بلكمة " نعم " .

وحاصل ذلك كله أن الوضع على الساحة الخارجية ، ينظر أيضا على أزمة ، ولأن السياسات الداخلية والخارجية مترابطة بصورة يصعب قصم عراها ، فإن حاصل الأزمة الخارجية وتراجعات المحرمة على جبهاتها ، هو صعود جديد للحركة الوطنية مبرر عن نفسه في مباداة الأحزاب والشيوخ لاهياء نشاط لجان مقاومة التطبيع والشرق أوسطية وبدا الشيوخ وكأنهم في ريعان الشباب ، وبنا وكأن شيئا في روح هذه الأمة أبى أن ينهزم أو يكسر ، ورفض الهوان . فمثلما تحركت مياه جديدة في الحركة العنصالية دفاعا عن حق العمل وديمقراطية النقابات ، وتحركت قوى عديدة للدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين ، وانتظمت مبادرات لكسر الاطار الحائق لقانون الجمعيات ، تحرك الشيوخ دفاعا عن الوطن .. وكلها مقدمات لعملية التغيير ، فعام ١٩٩٥ لن يكون عاما رماديا وبالتالي لا تصلح فيه لا المواقف الرمادية ، ولا المقالات الرمادية فهو أكثر الأعوام اقترابا بمصر من مفترق الطرق ، كما قال الكاتب الكبير ، في محاضرة افتتاحية العام .



حوار حول الصحة .. مع وزير القل ..

د. سمير فياض :

المجتمع الذي لا يحمي ولا يبرئ بجانب قطاع الصحة (أطفال - حوامل -

طلبة - شباب) مجتمع خطير ..

من الأوجاع المتحركة ، والمرتبطة في الناكدة (من أول يوم ما جنني قام عليه إلى أول ربح تخرج من المصارين بعد اجراء أي عملية) . أوجاع تتخلل حكاياتهم وصحوهم وترسم دوائهم النديري في المستشفيات والعيادات ، كما تتخلل التولكلور الذي اضطرره لسانة ذريهم في صحن المرض التي لا تجد الدواء ولا المداوي (يقول الزائر للمريض: إصبر دا المرض بيسحي من جيل وروح من خوم إبرة!) لأجل أولئك .. الذين يرضون أن يأخذ منهم الله والمجتمع ، كما حاجة «بس الصحة» ، ومن أجل عموم الشعب المصري ، كان هذا الحوار الهام ، والمختلف ، مع وزير صحة القل ، د. سمير فياض ، رئيس مجلس إدارة المؤسسة الصلاحية ، وأمين حزب التجمع بالقاهرة ، وعضو لسانة العاية ، وأحد القيادات المركزية التي تتمتع بحس شعبي وأنساني رفيع (لا يمكن أن ينسى المرء روح الفجعة التي سادت الحزب ساعة أن أصيب د. فياض بنوبة مرضية قاسية اضطرته إلى عدم الطاش ، وإلى السفر للخارج للعلاج) .

سبب شاملا

تكن مناسبة الحوار في قيام الحكومة بالاعداد لخصصة قطاع الصحة ، ضمن التزاماتها في الإصلاح الاقتصادي ، وكما قيام الحزب الوطني باعداد مشروع لتعميم التأمين الصحي على جميع المصريين ، ما عدا العسكريين والأطال تحت من المدرسة ، وهو المشروع الذي يعد في تكتم شديد باللجنة الصعبة للوطنى وميدا حتى من وزير الصحة .

يهدف مشروع الوطنى إلى إلغاء دور الدولة في العلاج المجانى ، وتحيل المراض بما أسماه «رسوم» قيمتها ٥٠ / من ثمن الخدمة بالتأمين الصحي داخل وخارج المستشفيات ، مع زيادة الاشتراكات وتعرض رسوم على سلع وخدمات عديدة ، منها رسوم بالدرلار على تذكار الطائرات والسفن ١١ استثنى المشروع من رسوم الـ ٥٠٪ حالات قليلة مثل امراض القلب والجراحت الكبيرة ، ونص على دمج هيئة التأمين الصحي مع المؤسسة الملاحية في هيئة واحدة ، كما نص على كل ما من شأنه أن يجعل أسلوب تعميم التأمين هو الطريقة المصرية لخصصة قطاع الصحة ، وهنا يبدأ الحوار مع د. سمير فياض .

يقول د. سمير فياض : حظيت ورقة



من جانب آخر .. يستطيع هؤلاء ان ينعزوا ، ولو لظول العصر ، بكرتهم يجدون الجيش الخاف ، والطمعية أحياناً ، والنوم في المحل (محل قفص الحرجير أو الجيش أو حلة الجين القريش أو بطن القارب) والتعبية بكوب وحيد من الشاي المعد على ركوة من المخلفات ، إلى غير ذلك من مفردات التوس المصري . لكن أتى لهم من يصبرهم على معزوفة «ربابة» الرجوع التي تتخفى على تأوهات المرض - الموروث المكتسب - وهم يفتقون حياله ، غير مالكين من الدنيا شيئا ، بما في ذلك معنى عبارة «شردى نغير» ذاتها ، عالم

«كلى بيوجنى» ليست عبارة للسراح الشخصى بقدر ما هي تعبير عن حالة صحية لمجتمع أغليته من الفقراء ، صبح يحتاج ٤٠٪ من أشراده على الأكل للعلاج المجانى تماماً ، لكنهم لا يجدونه ، وإن وجدوه ، فتنى وقسارزة المزج ، التي تصورها كل المستشفيات المجانية لكل المراض .

أغلبه لن يهرب أن تقول لها أن ترتيب مصر من تقرير التنمية البشرية كان كذا ، وكان أقل من الدولة النجبية الفلاية أو تلك ، لكن بعزبها أن تذكر عدد الأسرة والأطباء لكل ألف من السكان ، ونسبة الاتفاق الصحي إلى أحمالي الاتفاق في الموازنة اسما ، وسدى تنبها عن الفايير الدولية ، أو حتى المعلومات ذات الأبعاد الطيفية فيما يختص بعمليات الرقيات والأعمار والاتفاق الصحي ، بين الاغنياء والفقراء .

اعتمدتها عن والمخصصة في مجال الخدمات العلاجية باهتمام إعلامي واسع ، لكنه في الأغلب لم يركز على ما بدأت به سطور ورتنى ألا وهو إنا بحاجة إلى سياسة صحية موحدة ، يتم وضعها مجتمعيا ، وفي إطار الدستور والتوافق العام . وقد أكدت أيضا في السطور الأولى أنه لا بد من الاستفادة من تجارب الدول المختلفة ، الشرقية والغربية واللاتينية ، في المخصصة متما لحثوث مشكلات كمثل تلك التي وقعت في شيلي ، عندما نفذت المخصصة بأسلوب البيع الكامل للوحدات الصحية العامة ، مما نجم عنه أن أصبح من الصعب على الفقراء ومحدودي الدخل أن يحصلوا على الخدمة وزيادة أعداد الوفيات ، وزيادة النسب المرضية لمختلف الأعمار ، وعدم العدالة في الحصول على الخدمة ، وقد أدى الأمر إلى عودة التدخل الحكومي المركزي مرة أخرى.

المعلومات

إذن المسألة كما يطرحها د. سمير أكثر تعقيدا ، وهو يقدم أولا ، باقة منتقاه من المعلومات ، التي تثير جوانب المسألة الصحية في مصر ، منها:

• تبلغ الفئات غير النقادرة على تحمل أي تكلفة للرعاية الصحية والعلاج في مصر نحو ٤٠٪ من السكان

وتكشف دراسات منظمة الصحة العالمية، أنه يمكن للرعاية الصحية الأولية ، التي يزد بها الممارس والأخصائي ، وبما فيها الوقاية والتوعية ، يمكن أن تحل ٨٠٪ من المشاكل الصحية للسكان ، وهذا يبين أهمية ذلك المجال.

• عدد المستفيدين بالبالغين بالتأمين الصحي يصل ٥٥ مليون مواطن ، يخدمهم خمسة آلاف سرير ، أي بواقع سرير لكل ألف من المستفيدين ، مع أن التأمين بدأ عام ١٩٦٤ بثلاثة أسرة لكل ألف ، وقد نتم من احسبناح التأمين إلى طائفة جديدة. دخول نحو عشرة ملايين تلميذ إلى التأمين منذ فبراير ١٩٩٣

• عدد المستفيدين بتأمين اصابات العمل ٨ مليون مواطن بما يعني أن ٢٥ مليون منهم غير مشتركين في التأمين الصحي، ويلجأون إلى أساليب مختلفة للحصول على الرعاية

يوجد قرار جمهوري صادر عام ١٩٧٢ ينص على دمج المؤسسة العلاجية بالقاهرة ،

والتي نشأت عام ١٩٦٤ أيضا ، بالهيئة العامة للتأمين الصحي ، تحت اسم الهيئة العامة للتأمين والعلاج ، لكنه لم ينفذ حتى الآن . والمعنى أن الانجلاء إلى الدمج الآن لا يجب النظر إليه في إطار المخصصة فقط ، ولكن في إطار وجود ظروف موضوعية ، غير أن الأهم هو كيف يتم الدمج.

ورأى أن يتم من خلال عمل جهاز واحد ومستقبل للتمويل ، مع بقاء أجهزة تنفيذ الخدمة منفصلة ، المهم في الأمرين الطاقة البشرية للتأمين بالقاهرة ، على سبيل المثال ١٥٠٠ سرير ، مع طاقة المؤسسة العلاجية ٢٥٠٠ سرير ، بما فيها مستشفى قليوب ، بالإضافة إلى ٨٠٠ سرير في عين شمس التخصصي و ١٢٠٠ في القصر العيني الجديد و ١٠٠٠ في الشرطة والسكة الحديد ، كل ذلك يمكن من تغطية الخدمات العلاجية المطلوبة للتأمين على البالغين بالقاهرة ، كمريض وكأصايات عمل وطلاب ، دون حاجة إلى استثمارات جديدة ، ولاحظ أننا لم نحسب مستشفيات النقابات والقطاع الخاص الكبيرة . وفي كل الحالات فإن قطاع العامل والأشعة والرعاية يجب أن يعمل ٢٤ ساعة .

يطالع الممارس في التأمين الصحي ٣ زيارات يوميا بينما الحد التقليدي يتراوح بين ٦-٥ زيارات، وتبلغ نسبة التحصيل من الممارس إلى الاخصائي ٢٩٪ و ٢٠٪ من المتقنين بالقانونين ٢٢ (حكومية) و ٢٩ (قطاع أعمال) سنريا ، نصيب الرأس من التكلفة في التأمين حاليا ٧٠ جنيه سنويا ، ويبلغ منها نحو ٤٠ جنيه للدواء وحده ، والمعروف أن متوسط نصيب الفرد من الدواء على المستوى القومي يقارب أيضا ٤٠ جنيه



كيف تحدث عن وضع قبيد اضافية على صرف الدواء في التأمين؟

تصل نسبة الأسرة في الغرف بسرير والغرف بسريرين إلى ٦٨٪ من الأسرة بالمؤسسة العلاجية (درجة أولى وثانية) مما ترتب عليه اشغال كامل للأسرة في الغرف ذات أكثر من سريرين (الثالثة) واشغال محدود في غرف الأولى والثانية . هذا مع ملاحظة أن المؤسسة تخصص عددا من أسرة الثالثة للمجانين ، وأن سعر الأولى والثانية بها يقل بنحو ٣٠-٤٠٪ عن المستشفيات المسائلة الاستثمارية ، والمعنى أيضا أن فيما تقدم مؤشرا على القدرة على الاتفاق لدى الشعب المصري ، ومؤشرا على الحاجة لتخطيط يقوم بتشغيل كامل الطاقة ، وبالطبع لتصبح الحاجة أشد إلى التخطيط بتعميم التأمين الصحي وتنامي التطلع لتحسين الخدمة الصحية للمواطن.

• يتوقع أن يصل إجمالي الاتفاق الصحي في مصر إلى ٥٥ مليار جنيه، ينقل نحو نصفها على الدواء وحده مع العلم بأن نصيب الفرد من الاتفاق في الدول الصناعية المتقدمة ١٤٦٨ دولار ، وفي مصر من ١٣-١٥ دولار ، وفي الهند ١٣ دولار ، والصين ١١ دولار ، ومع العلم أيضا بأن نصيب المواطن من المخصص للاتفاق على الصحة في الموازنة العامة ١٠ جنيهات ، يذهب ٦٨٪ منها إلى الباب الأول وهو أجور الأطباء والعاملين (المطلومة من ديباجة مشروع الحزب الوطني).

• أخيرا فإنه ومنذ انتهاء الخريطة الصحية لمصر ، وهو المشروع الذي بدأ من ١٩٧٧ ، وأنهى في ١٩٩٠ ، أصبحت توجد قاعدة بيانات معقولة ، حول الأوضاع الصحية للبلد ، وهي الآن تحت اشراف د. سمير حرجي بالوزارة ويتم تحديث البيانات (٦٨ مجلدا) كل ستة شهور غير أن القص الحاد ، كما يتسوك د. سمير يتجلى في البيانات عن الاتفاق ، وربما لوجود منافذ شتى لتأدية الخدمة بصعب الآن حصرا.

الآراء والاجتهادات

بعد المعلومات ، يدخل د. سمير فيدش إلى قضيتته ، بهجوم حاد على البحار ، بصفوره وحماسته ، بسب تحلف النظرة والاهتمام بقطاع الخدمات بشكل عام، وفي القلب منه الخدمة الصحية.

ريقول : اين هو الصحفي المتخصص
لبيت : اين المؤسسة ، والندوة الصحية
المحتتمية ، والتداول العام في الحزب للقضية
، بل وأين الحوار القرمي الذي يعتم للتفيع
ومستقدم الخدمة ، والمرسل أيا كان ، حول
السباسة الصحية.

رضيف د. فياض : لابد ان نعيى
الدعوى إلى سياسة صحية شاملة ،
وموحده ، وغير حكومية ، أى
توضع بمشاركة كل الأطراف ، وبدلا
عن تنوع الفوضى الواحد ، وعن
أزمة النظام الصحى ، والتي اتفق
مع د. شريف همر (حزب وطني) في
انها أزمة في النظام الصحى نفسه
ولبست في مفرداته.بعد ذلك يأتى
السماح بقيام التنافس الحر في سوق الخدمة
الصحية ، بين وحدات المسترى الواحد ، أيا
كانت جهة تبعيتها : للوزارة للجامعات ،
للجيش ، للشرطة ، للثقات ، للخاص ،
شرط عدم الرقوع في برائن البيروقراطية
والتسلط في نظام العمل بأجر حتى في
المؤسسات التي تعمل بأسلوب اقتصادى ،
وأبضا شرط البعد عن التزعة التجارية أو
الحساس الشعارى .. ولئن كانت الجهات
الدولية تخطط لمخصصة الخدمات
الصحية عن طريق بيع الوحدات
العامية أساسا ، فانه يمكن في إطار
تنى المخصصة مفهوم ما ، هو مفهوم
اتحاد ، وسأتى اليه تفصيلا ،
تخليق مكاسب اجتماعية كبيرة
لأقلية المصرية ، فضلا عن دفع
الدولة دفعا إلى زيادة الاتفاق
الصحى ، حتى يصل إلى ٧٪ من
الميرانية بدلا عن ٢٪ الآن وقبل ذلك
فناك عدة مبدئ هامة لابد ان أؤكد عليها
وهي : ان الاتفاق على العلاج وعلى الوقاية ،
استثمار للحفاظ على البشر ، والبشر السن
رأس مال في عملية التنمية . كما أن الصحة
ليست فقط انعدام المرض أو العجز ،
بل تعنى اكتمال السلامة بدنيا
وهجليا واجتماعيا ، وهي احد
الخلق الأساسية للإنسان ويجب ان
ينالها بلا تمييز تحت أى مسمى ، وان المجتمع
الذى لا يحصى قطاعه احساس
المكون من الأطفال والمسنين
والسيدات في الولادة ، والطفلة ،
والشباب ، ولا يفرق له مجانا
الرعاية ، لهر مجتمع منط ، وأعنى
يجب انى هنا ، ان تدفع الدولة ، لا أن تدفع

المستشفيات مع تحفظ ان المستشفى هو الآخر
عليه واجب انساني ، هو تخصيص عدد من
الأسرة مجانا . ومن المبادئ أيضا .

كما يضيف د. سمير : ان الحوار هو أروع
الاختراعات البشرية ، ومن ملاحظتي للتجربة
الفريقية ، والأمريكية بالنات التي وصلت إلى
مستويات حتى لم تصل اليها منظمة الصحة
المالية في اوراتها .. من تلك التجربة أودعو
إلى نقل «عدوى» هذا الاختراع إلى مصر ،
خاصة في المجال الصحى ، وعلى التجمع
أبضا ان يأخذ المبادرة في هذا الصدد- وثق
يقول د. سمير -ان أى حوار بالفيديو أو
التليفزيون أو الصحف أو أجهزة المعلومات

يستقطب في حده الأدنى السكان في سن
العاش ، أولئك الذين يحرمهم النظام الخالى من
التأمين الا اذا كتبوا طلبا قبل الاحالة بكما
شهر (متهوم لماذا يتهرب التأمين من هذه
الشريحة) . وتبلغ نسبة هؤلاء في الدول
الصناعية ، إى من ثرق ٦٥ سنة ، نحو
١٥٪ وهم جماعات ذات تأثير اجتماعى
وانتخابى قوى جدا وسيتمنى . وبطبيعة
الحال فان نسبهم في مصر أقل ، لكن أراجاع
الجميع من الصحة هنا أعلى ، بما لا يناس ،
أكثر من هنا ، وصد الحوار ، يقول د. سمير
أننى كقيادة جمعية أرفض أى عمل
مشترك مع العناصر البهيمية أو
الدينية ، لكن الأمر في مجال
الصحة يختلف ، فهى أم القضايا
القرمية ، وهى بطبيعتها ذات بعد
انسانى ، مما يكسبها القدرة على
تخطى الكثير من العوائق الفكرية
والطبقية خاصة في بلد مثل مصر ،
أما آخر المبادئ العامة وأخطرها .

فهر ، ان تستمر الدولة ، في كل
الحالات التى سيخبر اليها النظام
الصحى ، في الاتفاق على الأسرة
المجانبة للثقات غير القادرة (٤٠٪)
من السكان كما قلنا ، والاتزام بمجانبة
علاج حالات الطوارئ والكوارث
والاسعاف فود دخولها ، ثم علاجها
بأجر بعد ذلك ، أو بالمجان . بحسب
الحال ، وبحسب رغبة المصاب أو طالب
الخدمة ، وكذلك ان تلغزم الدولة
بالاتفاق على الخدمات الطبية
الوقائية بانواعها دون أى مقابل
مادى.

وعود من المبادئ إلى مسار الحوار حول
المخصصة وتكاليف العلاج ومصدر مبدوى
الدخل وتعميم التأمين فيقول د. سمير :
اصبحت صحة مشاركة المواطن في تمويل
الخدمة ، عالية ، وهى بعد ذاتها مسألة
محايدة ، ومطلوبة . ومن ثم فعين ندعو إلى
تنبيها في مصر ، فانا لا ننتظن فقط عن
عجز الدولة (أى دولة) عن القيام بأعباء تمويل
الرعاية الصحية وحدها ، وانما أيضا من فاعة
بان المشاركة مهيبل الي خدمة أرلى
وأكنا ، فضلا عن أن المشاركة ليست
بدلا عن دور الدولة ، وانما تكملة
له . ومن هنا ، ومن معطيات برنامج ما
يسمى بالاصلاح الاقتصادى الذى التزمت به
الحكومة ، ومن قراءة للواقع المصرى والدولى ،
وصلت إلى فاعة بأن أفضل أسلوب لحرارة
المخصصة في هذا القطاع الحساس ، والذى

الحوار القومى حول الصحة

يجب أن يبدأ توأ وعلى التجمع أن

يأخذ زمام المبادرة

نخصص باختبارنا ونظام

التصادق قبل ان يفرضوها علينا

ونظام البيع.

لست مفتوحة بالتكنولوجيا

ولكنى سا

أرفض أى عمل مشترك مع

عناصر اليمين والتيار الدينى إلا في

مجال الصحة.

أعطى قانونا كالتأمين الصحى

على التلاميذ وسوف أكسب به

أصوات الناخبين لسنوات.



يمكن من أداء الخدمة بصورة مناسبة مرحدة ،
لختلف فئات الشعب بغض النظر عن أسلوب
دفع قيمة الخدمة ، هو أن تتم المخصصة
بنظام التعاقد المتعدد همتى التعاقد
المباشر بين من يقدم الخدمة وبين
الشركات والمنظمات والهيئات لعلاج
أفرادها . أو من خلال وسيط تأميني
حكومي أو خاص ، وذلك إلى أن يتم إنشاء
جهاز قريلى كبير مستقل ، ويمكن استمرار
بعض تلك التعاقدات ، بقرار وجوده . وهناك
كذلك التعاقد مع مقدمى الخدمة ومتابعي
تنفيذ الأداء مثل التعاقد مع الأطباء
والأخصائيين ، ومع الفئات الفنية ، ومع
منظمات رقابة الجودة المتخصصة فى تقديم
الخدمات الطبية لتقييم أداء المستشفى وتحديد
مستواها الفنى والمهني وحقيقة فإن تلك
المنظمات لا توجد الآن . والتعاقد مع شركات
متابعة مالية وفنية متخصصة لتابعة أعمال
المستشفى وتقييمها لاستمرارية التعاقد من
عدمه ، والتعاقد مع شركات لتقديم برامج
تعليمية وتدريبية لمقدمى الخدمة وللمتفرجين
، والتعاقد مع جهات تنفيذ الخدمات
بالمستشفيات ، مثل الصيانة ورعاية الحدائق
والمطابخ والنظافة والاتصالات والأمن والمفلة
الخ ، وإمكانية مد النظام التعاقدى للدوائر غير
تقليدية مثل الإدارة الكاملة وعمليات
التسويق والتدريب ، كل ذلك مع مزج
التعاقدات بالدور الحكومى بأساليب استرداد
تكلفة الخدمة ، وأن يكون التدخل الحكومى
من خلال دعم التسير والتنظيم والتشريع
لتحقيق إغراض التصاريح الخدمة الجيدة ،
والعدل الاجتماعى .. بهذا وفى ظل السياسة
الموحدة التى أشرت إليها ، لا يصبح المطروح
هو بيع الوحدات العامة ، كما يسمى الخارج
إلى دقنا إليه ، وإنما الاستفادة من كامل
الطاقة الصحية الموجودة ، وبأسلوب عصري
كف ، ومستقر لتكلفة ، مع الحفاظ على
البرادات من خلال تأكيد حقها فى الحصول
على ثمن الخدمة وإعادة تدوير الفائض .

المحور: المشكلة أنه فى المرحلة الانتقالية
من الآن بكل عبره ، وإلى أن يتحقق النظام
الجديد ، وهو سيقوم بالتدريج من ناحية
تنفيذ ، وأن كان سيبدأ شاملا من ناحية د تم
الفلوس ، (مصري ورقة ألزب الرضى) فإن
الفئات الفقيرة فى المجتمع المصرى ستتدفع ثمنها
بأدنى لا تتساقط ثمنها على الحصول على
الخدمة الصحية بالفلوس ، وانعدام الخدمة
ذاتها فيما يسمى الآن بالمجانى . ثم أن النظام
بعد أن يقوم ، ستكون له عبره ومنها
الاختلالات الهيكلية فى التسير ، وزيادة
الاعتماد على المواطنين ، ويمكن أن الولايات
المتحدة نفسها ، تقف عاجزة عن تنفيذ
مشروع رئيسها للرعاية الصحية ، مع أن د .

ارتباط ذلك بمصالح الرأسمال المنتج
للتكنولوجيا من ناحية واللوائح المصرية من
ناحية أخرى عموما قال د . سمير أننى أؤمن
أينا حاسبا بأن التكنولوجيا
-الآلات والأجهزة المجرية -توفر
الفلوس ، لا العكس ، فشلا انقست
التكنولوجيا المتوسطة العام لمدة علاج المريض
بالمستشفيات من ١٠ - ١٢ يوسا . فى
مستشفيات الخمسينات ، إلى ٤ - ٥ أيام الآن ،
وذلك على مدار العام - وقد أصبح العمل
بالعيادات الخارجية يمتد إلى ١٢ - ١٤ ساعة
بفضل التكنولوجيا بدلا عن ٣ - ٤ ساعات ،
وساعد التطور على تحول علاج حالات كثيرة
من داخل (المستشفى) إلى العيادة ، وظهر
- كما هو علاج السرطان - فى العيادة ، والذين
تجرى لهم تدخلات طبية متكررة مثل ساطير
-جس- عمليات ومد واذن وأنف الخ بما أدى

سمير يشيد بالأساليب التمريلية والتنظيمية
والإدارية والتشغيلية المتقدمة للغاية فى نظام
الرعاية تـ عـر اشكال تأسيسية منها
ومنظمات الحداية الطبية ، التى يعمل من
خلالها ، لأن نصف أطباء الولايات المتحدة ،
ومنها نظم تعاقدية مختلفة بين وزارة الدفاع
ومستشفيات ومستشفيات كـ ان اسول
المتقدمة - أغلبها - تسير الآن فى اتجاه تقليص
التسير المقدم لبيداليا لرعاية الصحية
بالأساليب منها نظم لميزانية الكلية . عبر
المسرح شجـ وـرـد .

التكنولوجيا

وكسان ثانى الحساو الذى توقف عندما
الحوار طويلا ، هو قضية التكنولوجيا
-الصحة أو تصريف سوا ذلك -
سمير ما شبه الإيمان بها الجمعية
التكنولوجيا دون حذر كاف من أبعاد

لأنه من يدخلون المستشفيات ، وظهرت منطقة pass التي تسمىها الاداري والطبي ، حيث يتم عمل مسح ميدانية وتحليل للمريض قبل السماح بدخوله إلى الداخل ، وبفضل التكنولوجيا انقلب الحساب من حساب كمام سرير لكل ألف من السكان إلى حساب كمام يوم علاج لأن السرير يصل الآن إلى ٤٠٠ يوم علاج في السنة ، مع التقدم ، في دولة مثل الولايات المتحدة.

إذن أنا لست مقتنرا بالتكنولوجيا -برود. فباش -رئي تدري انه مع تحديث الأسرة ، وتنسبة الطاقم البشري ، وإيجاد وترقية الجانب المعلوماتي المتعدد حاليا ومع مضاعفة الاتفاق الجاري على السرير في خمس سنوات ليصل إلى ٥٠ ألف جنيه في الوحدات المتخصصة ، و ٢٠ ألف جنيه للسرير الريفي مبدئيا ، فانه يمكن أن تصل في مصر إلى ست مئة عدة المرضى الذين يستعملون نفس الأسرة دون استثمارات جديدة ، وعلى أساس ١ أيام إقامة للمريض ، ونسبة اشغال ٨٠٪ أما المخاوف من أن تكون مصر مقبرة للآلات الطبية ، فيمكن توقيها ، بأن يتم استيراد الأجهزة بعد دراسة تشغيل وجدوى جادة ، وضمن نظام متكامل ، وشرط نقل المعلومات ، والتدريب المستمر ، ووضع نظام أجور يناسب العمل على مثل هذه الأجهزة المتقدمة التي يصل ثمن الواحد منها عدة ملايين من الجنيهات أحيانا (جهاز الرنين المغناطيسي مثلا).

المحرر: قال: د. حمدي السيد إن مصر استوردت ٧ أجهزة رنين مغناطيسي بثمان ٧ ملايين دولار الواحد ، بينما يخدم دولتي بلجيكا وهولندا جهاز واحد.

رأيا أيضا قل لي: د. علاء التفهام بالتأمين الصحي انه قال لأحد مسئولى المعونة الأمريكية المشاركين في مشروع إدخال الحاسب الي أعمال التأمين ، أن استخراج ائتماف في مصر لا يحتاج أكثر من دقيقتين أو أقل حاليا ، وأنه لا داعي مثلا ليكنة عمل كهذا في بلد كثيف السكان يحتاج تكنولوجيا تلامه.

وأخيرا تال لي: د. سمير فباش نفسه إن الحبيب الأجنبي في المسألة التكنولوجية ، بالآنها ونظما ، يتقاضى في مصر ما بين ١٥٠ - ٢٠٠ ألف دولار في العام ، وأنه لو تمت الخصخصة بنظام بيع الوحدات العامة ليسبشرى بعضها أجنب ولنا ان تصور كم ستكون التكلفة عندهم حينذاك؟

أرفقي وأتيك

وسلى من الحوار مع د. سمير فباش إنه قال ان قانون التأمين الصحي على التلاميذ واحد من اعظم القوانين التي صدرت

في مصر ، وان الناس لا تعرف مزاياه حتى الآن ، ويمكن للتجمع ان يقوم بدور ما هنا ، حيث يتعهد التأمين اخفاء كرامة المزايا ، والتي منها حق ولي الأمر في اختيار اي مستشفى عام أو خاص بها كان مستواه ، في منطقته ، أو حتى يعينها لعلاج ابنه.

وأضاف: د. فباش لو كان مشروعا كهذا سعى -كحزب يساري تقدمته وطبقته ، بحيث ضمن ان أحصل على أغلبية أصوات الناخبين إلى مدى سنوات.

وقال أيضا ان النظام الحالي الذي يسمح بتميز البعض بالانتفاع بعدة أنظمة للرعاية العلاجية ، من خلال الشركة أو الهيئة أو النقابة والتأمين والمجانى ، نظام مرفوض ، ويجب مع تعميم التأمين والرقم القومي ، حظر الجمع بين أكثر من نظام بل ويجب من الآن حرمان من يتمتع بأي نظام تأمينى أو نقابى من المجانى حتى يحتاج للقراءة ، إن إجراء كهذا سيوفر الكثير ويكفى ان نذهب إلى النقص العيني ونرى علية القوم يعالجون هناك لنذكر ما أقول .

ويضيف : إن الحديث عن الحاجة لترشيد استهلاك الدواء في التأمين الصحي لا معنى له ، أولا لأن الدواء هو الخدمة الأساسية التي ينالها المواطن فيه ، ثانيا لأن ٤٠ جنيها للفرد ، من الأدوية كم متوسط ، مبلغ هزيل أساسا وثالثا لأن العيب في التأمين هو في كسفية اتفاق الثلاثين جنيها التي تكمل السبعين تكلفة الرأس ، والعيب أساسا في ان يكون التأمين هو محمول الخدمة ومقدمها في آن وهناك اتفاق على ضرورة الفصل ، وعلى اتباع عدة نظم مرتبة في تسعير الخدمات وتنظيم ادائها والرقابة عليها.

ويرفض: د. سمير ما دعا اليه د. شريف عمر من عمل قانون خاص للعاملين في الرعاية الصحية جسيمه قائلا: ان القانون الخاص اسلوب عفا عليه الزمن ، وأصبح الأصل في المساندة والمشاركة هو نظام ربط الأجر بالإنتاج بأساليب شتى .

ويضيف : التعميط غلط في كل شئ ، لا بد من التعدد وعليان ان نخطط بشمولية ، ونترك المجال للتعدد ، وللمراجعات عند التنفيذ ولا يجد د. سمير مجالا للخوف من ضغوط أصحاب المصالح الخاصة للمستشفيات الاستشعارية في حالة تشغيلها من خلال التأمين بنظام التعاقد مشبرا إلى أن العالم طوّر الآن أساليب للرقابة والاشراف والمتابعة ، من القوة بما يكفي لتحقيق افضل خدمة بأقل كلفة ممكنة ، وقد ساعدت التكنولوجيا على ذلك أيضا.

ويدعو د. سمير إلى رفض ما يطرحه الحبيب الوطني من زهاديات في

الاشتراكات والرسوم مشبرا إلى ان الحاجة إلى زيادة الموارد للشظام التأمينى يجب ان تخضع للحوار ، وألا يتحمل المواطن في الزيادة التي يستحق إلا نسبة الربع ، أسرة ينسبة تحمل الاشتراكات (١:٢) للسامل وصاحب الفصل) وعلى ان تكون اي رسوم على خدمة أو سلعة ، بقصد تمويل نظام التأمين خاضعة للحوار أيضا ، لأنها مساهمة غير مباشرة يدفعها المواطن . ويدعو د. فباش إلى استمرار في علاج العمالة غير المنظمة والهاسمية في المجانى ، مع إدخال قطاعات منها بالتدريج إلى التأمين بزيادة الخصص في الميزانية للصحة نسبة نصف إلى المائة سنويا حتى يصل إلى ٧٪ وزيادة الاتفاق على الفرد في التأمين الصحي من ١٧٠ إلى ١٠٠ جنيه ، وجعل المظلة تستوعب من ٧٠ - ٨٠٪ من المجتمع بدلا عن ٢٠٪ الآن . وكسر معاناة المحافظات الطويلة (الصعيد) من الحرمان من أجهزة الخدمة الصحية والرعاية ، وذلك بعمل تزيع جغرافى عادل للخدمة والتوزيع.

انتهى النقاش حول ذلك الجانب من رؤية د. سمير لقضية الصحة (الخصخصة والتأمين بالذات) وبقيت تساؤلات :

ما هي ضمانات ان تتحمل الدولة تكلفة علاج غير القادر وهل سيتم على ذلك في المستقبل اذا تمحل وتم الغاء نص المجانية وهو حتما سلبى؟

وما مدى إمكانية تقبل القيادة المالية والتنفيذية للتأمين الشامل للرقابة الديمقراطية المجتمعية ، من خلال المشاركة في مجلس إدارة الوحدات وفي الجمعيات العمومية وروابط المتقاعين الخ. وهو الأشكال التي تدعم وتحصى النظام في خارج؟

اليس من الرارد ان نجد أنفسنا بازاء بيروقراطية من نوع جديد - مسلحة بمرنة تكنولوجياية - يمكن ان تترفع (وتتربهل) على عمليات إدارة النظام ومراتبه فنتنتج نفس عبور المركزية التقوية وبيروقراطيتها؟

ثم ماذا عن السفر إلى الخارج هل سيتم منعه بعد استيراد كل تلك الأجهزة ام سيزيد وستزيد فيه المحسورية مع الضام الشامل .

وأخيرا : اذا كان د. سمير يؤكد على

واجب ان تتحمل الدولة تكلفة وعامة غير القادرين (٤٠٪ الآن) (الطوارئ والكوارث والوقاية) فإن يأسكان المرء ان يقول إنها لن

تفعل لأنه حتى لو تم توجيه كامل موازنة وزارة الصحة لهذا ، فسيصبح نصيب الفرد حوالى ٢٥ حسها نقتا وذلك مبلغ هزيل.

في التقرير السري للبنك المركزي المصري

ارتفاع الديون داخليا وخارجيا وزيادة العجز التجاري

على أساس من الأولويات وفقا لاحتياجات الاقتصاد القومي.

وأوصى البنك بإصدار قانون الشيك للحد من استخدام الأوراق المالية وقانون التاجير التمويلي لمساعدة المستثمرين في خفض التكلفة الرأسمالية. وتشجيع أسلوب بيع أسهم شركات قطاع الأعمال العام لطبقة عريضة من المدخرين والمؤسسات المالية، مع توجيه حصيلة البيع إلى تصحيح الهياكل التجارية للشركات حتى يمكن بيع كل أسهمها أو جانب منها.

ديون ٢٢٣ مليار جنيه

وذكر التقرير أن الدين الداخلي والخارجي ارتفع بنهاية يونيو ١٩٩٤ إلى ٢٢٣ مليار جنيه و٣٨٠ مليون جنيه منها ١٢٦ مليار جنيه دين داخلي و ٣٠ مليار و ٢٤ مليون دولار ديون خارجية.

وأوضح التقرير أن الدين الداخلي ارتفع خلال العام المالي ١٩٩٤/٩٣ برافع ٩٠٩ مليار جنيه. وثقلت الدين المستحقة للهيئات الاقتصادية والحكومية ٥٩٥ مليار منها ٤٨٢ مليار جنيه عبارة عن إصدارات الصكوك والسندات و ٣٥٢ مليار اذون

محمود المصري

سندات متوسطة وطويلة المدى بعائد مناسب لإعادة هيكلة الدين. وإحلال السندات التي في حوزة البنك المركزي بأوراق قابلة للتداول. وطالب بإعادة النظر في نسب القروض الميسرة التي يتم تقديمها للمواطنين سواء في الإسكان أو المشروعات أو الخدمات الإنتاجية صناعيا وزراعيًا بحيث يتم تقديم القروض

عاطف مدني



أوصى البنك المركزي في تقريره «السري» إلى مجلس الشعب عن العام المالي ١٩٩٣-١٩٩٤ بوضع تيسيرات جديدة وتنظيم المزايا النسبية للمستثمرين داخل البلاد، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في الاستثمار والإنتاج، وذلك حتى تتمكن الدولة من مواجهة مشاكل البطالة، مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة.

كما طالب البنك بإنشاء شركات متخصصة في تقييم وحدات قطاع الأعمال العام بهدف إعدادها للبيع عن طريق التداول في أسهمها. وأشار إلى أهمية إعداد قاعدة معلومات شاملة عن القوى العاملة والأعداد التي تدخل سوق العمل سنوياً لتحديد نسب البطالة الفعلية وتزويدها جغرافياً. بما يساعد على معالجة النقص في هذه المعلومات وتضاربها، ووضع سياسات خاصة بالتعليم والتأهيل والتدريب والتأمين ضد البطالة.

وفي مجال التجارة الخارجية طالب البنك بإنشاء وكالات للتسويق الخارجي لمساعدة المصدرين في تصريف منتجاتهم، وتقديم تسهيلات للمستوردين في الخارج من خلال امتياز الصادرات.

ولمعالجة مشكلة تزايد الدين العام المحلي شدد البنك على أهمية التوسع في إصدار

دولار لدى الدول الأعضاء بنادي باريس ، ومنها ٢٠٠ مليار تخضع لاتفاق جدولة الدين الخارجية و ٥٣ مليار لا تخضع لهذا الاتفاق أما الدين المستحق للمؤسسات المالية الدولية تبلغ ٣٥٠ مليار دولار والدول غير الأعضاء بنادي باريس ٧٠٠ مليون دولار و ٤٠٠ مليون عبارة عن ديون تسهيلات والالتزامات حياطة.

وصلت أعباء الدين الخارجية مليار دولار ٦٠٪ منها فوائد إعادة الجدولة. وقال التقرير إن إجمالي ما تم اقتراضه خارجيا خلال عام ١٩٩٤/٩٣ حوالي ٥٨٢ مليون دولار مقابل ١١٤ مليون دولار العام المالي السابق.

وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول الدائنة بواقع ٤٠٧ ٪ ثم فرنسا ٢١ ٪ فاليابان ١٣٫٨ ٪ من إجمالي الدين العام الخارجي وألمانيا ١١٫٢ ٪ ثم جاءت إيطاليا بواقع ٢٫٨ ٪ والنسبة ٢٫٩ ٪ وباقي الدول والهيئات الدولية بواقع ٧٫٥ ٪.

نصيب الفرد من الدين
ويقدر نصيب الفرد من الدين العام الداخلي ٢١٣٣ جنيهها ومن الدين الخارجي ٥٢٦ دولاراً أي ما يوازي ١٧٨٥ جنيهها ليصل النصيب الكلي للفرد من الدين العام ٢٩١٨ جنيهها . وذلك بتهاية يونيو ١٩٩٤ . وتبلغ بذلك ديون الأسرة المصرية بمتوسط ٥ أفراد في حدود ٢٠ ألف جنيه.

وكشف التقرير عن أن البنك المركزي تدخل عدة مرات للحد من سعر الجنيه وذلك بشراء فائض النقد الأجنبي بالسوق لاحتواء الضغوط التصاعدية على سعر صرف الجنيه حتى يستقر وبلغت قيمة المشتريات خلال العام المالي ١٩٩٤/٩٣ حوالي ٤٠٠ مليار دولار منها ١٥٠ مليار مشتريات من السوق المصرية و ٢٥٠ مليار دولار من الهيئات الاقتصادية. وتم استخدام ١٨٠ مليار في شراء مدفوعات للخارج منها خدمة الدين . ليصل حجم الفائض ٢٠٦ مليار دولار ليرتفع حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي بالبنك المركزي إلى ١٧ مليار دولار بتهاية يونيو ١٩٩٤.

وبلغت الزيادة في سعر الدولار أمام الجنيه حوالي ٤ قروش بين سعره في يونيو ١٩٩٣

اليسار/ العدد الواحد والتون/ مارس ١٩٩٥ <٢٧>



غلاف التقرير

مقابل عملات التعاقد على الدين ونتيجة تخفيض الشريحة الثانية من الدين بواقع ١٥ ٪ . وأوضح البنك المركزي أن هناك أسباباً أخرى وراء التراجع في الزيادة عن السنوات السابقة هي تسوية ديون خارجية بالبيع وتجديد الدين بالجنيه المصري واستخدامها في إنفاق مباشر للاستثمار أو التصدير . وبلغ ما تم تسويته حوالي ٨٠٠ مليون دولار علاوة على انتهاء آجال بعض الدين الخارجية . وأشار التقرير إلى أن ٨٤٫٧ ٪ من الدين الخارجي وواقع ٤٠٥ مليار

حزائنة و ٤٠٦ مليار سندات الطاقة البديلة بينما الأرصدة في الحسابات لدى الجهاز المصرفي للدولة ٢٨٥ مليار.

وبلغت الدين المستحقة لهيئة التأمين والمصنات ٢١٠١ مليار جنيه ولهيئة التأمينات الاجتماعية ٢٥٨ مليار وشهادات الاستثمار ١٢٠٦ مليار وودائع التوفير بالبريد ١٧٠٧ مليار - سندات التنمية الدولية ٣٠٠ مليون جنيه.

ورصد التقرير ملاحظة هامة خاصة بأن الدولة تصدر أذون خزانة بفائدة عالية وصلت في بعض الأحيان ١٧ ٪ بينما يتم إصدار حصة تلك الأذون بفائدة أقل لتتحمل الخزانة العمة الفارق الذي يتراوح بين ٢ ٪ و ٤ ٪ . وبينما ما زالت الحكومة تقترض أموال التأمينات بفائدة منخفضة وبلغت أعباء الدين الداخلي ١٣٥ مليار جنيه عبارة عن أقساط وفوائد.

٣٠ مليار ديون خارجية

وذكر التقرير أن الزيادة في الدين الخارجي بلغت ٧٠٠ مليون دولار خلال العام المالي الماضي ليصل حجم الدين ٣٠ مليار دولار ٢٤٠ مليون دولار بخلاف ديون غير مضمونة من الحكومة للقطاع الخاص تبلغ ٩٠٠ مليون دولار . وبخلاف الدين العسكري. وترجع الزيادة لتغيير سعر صرف الدولار

= الدين العام الإجمالي ٢٢٣ مليار و ٢٨٠ مليون جنيه.

= الديون المحلية ١٢١٦ مليار جنيه والخارجية ٢٠ مليار

دولار

= نصيب الفرد من الديون ٢٩١٨ جنيهها ومتوسط الأسرة ٢٠

ألف جنيه.

= الهجز في الميزان التجاري وصل ٧٢٢ مليار دولار.

= انخفاض معدل التضخم إلى ٩ ٪ بسبب انخفاض نمو

السيولة النقدية.

ويوميسر ١٩٩٤ ليصل سعر الدولار ٣٣٩ قرشاً مقابل ٣٣٥ قرشاً خلال نفس فترة المقارنة.

ولاحظ التقرير أن أذون الخزانة انخفضت إلى ٤٦ مليار جنيه مقابل ١٣٥ مليار العام المالي الأسبق ورغم ذلك ما زالت تمثل قللاً في زيادة حجم الدين المحلي وأعبائه.

٧٧ مليار دولار العجز

التجاري

وذكر التقرير أن معدل النمو ارتفع إلى ٣.٦٪ خلال العام المالي الماضي مقابل ٢.٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢ بينما تشير أرقام البنك الدولي في نفس الصدد أن النمو لا يتجاوز ١٪ بل أحياناً بالسالب بالحسابات الاقتصادية على الأسس الانتاجية.

وفي الوقت الذي أكد فيه تقرير البنك الدولي أن متوسط نصيب المواطن المصري من الدخل القومي ٦٠٤ دولاراً بينما يقدره البنك المركزي بـ ٣٨٠٠ جنيه أي ١١٢٠ دولاراً. يقول البنك المركزي أنه وفقاً للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة عن جهاز التبعة العامة والإحصاء، فإن معدل التضخم على أساس أسعار يونيو من العاميين الماضيين يبلغ ٦.٤٪ مقابل ١.٥٪ بينما المتوسط العام ٩٪ مقابل ١.١٪.

ويسود البنك المركزي هذا الانخفاض بالانتقاه من معظم الإجراءات الخاصة بتصحيح هيكل الأسعار وانخفاض معدل فو السيولة المعلقة من ١٩.٤٪ إلى ١٢.٤٪.

وفي الوقت الذي يقول فيه التقرير أن العجز في الميزانية يبلغ ٣٠٦ مليار جنيه بنسبة ٢.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٥٥٥ مليار بنسبة ٤.٤٪ بين عامي المقدرة أي بنسبة انخفاض ٣.٤٪.

لكن هذا الوقت بلغ العجز في الميزان التجاري ٧٧ مليار دولار بزيادة ٤٠٠ مليون دولاراً وذلك نتيجة تراجع صادرات البترول وزيادة الواردات الاستثمارية. وهذا الجانب دائماً تتجاهله الحكومة في أرقامها وبياناتها.

كما أن ما حققه ميزان المدفوعات من فائض يواقع ١٨ مليار دولار فإنه انخفض بواقع ٢٠٢ مليار دولار عن العام الأسبق. ويرجع ذلك إلى انخفاض وتراجع عائد السياحة ونقص حصة الصادرات، وانخفاض التحصيلات الرسمية، رغم زيادة تحويلات العاملين بالخارج.

تصفية بنوك أجنبية

وأشار تقرير البنك المركزي إلى أن عام ١٩٩٤/١٩٩٣ شهد تصفية عدد من فروع البنوك الأجنبية ووقف كافة أعمالها المصرفية. وهذه الفروع: فرعان بالقاهرة والألكندرية لبنك أوف أميركا وفرع بنك ملي إيران بالقاهرة، وفرع البنك التجاري الإيطالي. وقال البنك إن عدد فروع البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بلغت ١٣٨٨ فرعاً بزيادة ٣٩ فرعاً، علاوة على ٧٨٤ فرعاً لبنك القري التابعة لبنك الائتمان الزراعي، كما ارتفع عدد شركات الصرافة خلال نفس العام ٧٩ شركة بزيادة ١٢ شركة بين يونيو ١٩٩٣ ويونيو ١٩٩٤.

١٣٩٢ مليار ودائع

وارتفع حجم الودائع بالجهاز المصرفي خلال العام المالي المنتهي في يونيو الماضي ١٣٩ مليار و ٢٠٠ مليون جنيه بزيادة ٩٨ مليار جنيه، واحتلت الودائع بالجنيه المصري ٧١٪ بإجمالي ٩٩٢ مليار و بزيادة ١١١ مليار. وأرجع التقرير الزيادة لارتفاع سعر الفائدة على الجنيه مقابل انخفاض مستمر على الودائع الدولارية وبالعملة الأخرى.

وبلغت الودائع بالدولار ما يوازي ٤٠ مليار جنيه بانخفاض ١٣ مليار بين يونيو ١٩٩٣ ونفس أشهر ١٩٩٤.

واستحوذت البنوك الأربعة الكبرى والأعلى والقاهرة ومصر والألكندرية على ٩٤.٩ مليار جنيه من إجمالي تلك الودائع، وبزيادة ٤.٧ مليار خلال عام واحد. وبلغت ودائع البنوك التجارية المشتركة والخاصة ٢١.٧ مليار جنيه، بزيادة ٣.٣٥ مليار، أما بنك الاستثمار والأعمال فبلغت ودائمه ٩.٩ مليار بزيادة ٢.٨٠ مليون جنيه، وفي البنك المتخصصة بلغت

الودائع ٣.٥ مليار، وفروع البنوك الأجنبية ٣.٢ مليار ومنها ٥٠٠ مليون بالجنيه بزيادة ٤.٦٢ مليون جنيه بعد السماح لها بقبول ودائع بالنقد المحلي، أما باقي ودائمه فهي بالنقد الأجنبي.

انخفاض موارد السوق

المصرفية

ووصد التقرير انخفاضاً في موارد سوق الصرف الأجنبي بواقع مليار دولار حيث بلغت ١٤.٧ مليار في نهاية يونيو ١٩٩٤ مقابل ١٥.٧ مليار دولار في نهاية يونيو ١٩٩٣ ورجع ذلك إلى انخفاض العائدات السياحية وحقن سوق الصرف بشكل عام فائضاً أقل من العام الماضي حيث يبلغ ٤.٦ مليار مقابل ٦.٣ مليار دولار، ويرجع ذلك إلى زيادة الاستخدامات التي بلغت ١٠.١ مليار دولار بزيادة ٨٠٠ مليون دولار عن العام الأسبق.

١٣٧ مليار سيولة نقدية

وعن حجم السيولة النقدية بالبنوك قال تقرير البنك المركزي عن الأداء المالي والنقدي لعام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ أنها ازدادت بواقع ١.٥١ مليار جنيه بنحو ١٢.٤ لترتفع إلى ١٣.٦٩ مليار جنيه.

وقدمت البنوك والجهاز المصرفي قروضاً خلال العام الماضي ١٢.٥ مليار ليصل إجمالي القروض ٩.٧٨ مليار جنيه. قدمت البنوك العامة ٥.٠٥٪ منها والتجارية المشتركة والخاصة ٢.٤٪ والاستثمار والأعمال ١.٤٪ والمتخصصة ١.١٪ وباقي البنوك نصف في المائة.

ولاحظ التقرير أن ٤.٥٪ من القروض توجهت لقطاع الصناعة و ٤.٢٪ للخدمات والتجارة و ٣٪ فقط لقطاع الزراعة وهي نسبة ضئيلة جداً رغم زيادتها عن الأعوام السابقة. كما لاحظ التقرير أن البنوك استثمرت ٤.٩٧ مليار جنيه في الأوراق المالية وأذون الخزانة بزيادة ١.٧٢ مليار. واستثمرت البنوك الأربعة وحدها ٢.٠ مليار جنيه وذلك لوجود فارق يصل إلى ٢٪ و ٤٪ بين سعر الفائدة التجاري والفائدة على أذون الخزانة كما رصد ملاحظة أخرى وهي أن تقلص إصدار أذون الخزانة في النصف الثاني من العام المالي الماضي كان له الأثر المباشر في انخفاض سعر الفائدة على الجنيه بشكل واضح.

آخر أرقام

تشير آخر الأرقام أن إجمالي الديون الخارجية حتى نهاية ديسمبر الماضي بلغ ٣٩.٤ مليار دولار، وأن الدين العام المحلي ارتفع إلى ١٢.٥٨ مليار جنيه. كما أن الاحتياطي من النقد الأجنبي بالبنك المركزي اقترب من ١٨ مليار دولار.

«المهاجر»

بين

«الميمونية» و«الحنابلة»

خليل عبد الكريم

أرجع أن ٩٩٪ من قراء اليسار لم يسمروا عن «الميمونية» ومعلوماتهم عن «الحنابلة» شفاهية، وقد بع صوتي في الإلحاح على الرفاق الشيوعيين والاشتراكيين واليساريين والتقدميين، المستنيرين... إلخ بضرورة الالتفات ولو بقدر محدود إلى الثقافة الدينية خاصة وأن (مسطوراتها) في الآونة الأخيرة غدت قيمة معيارية يسعى أصحابها بكن همة لأن تكون هي النيفل في اجازة أو منع كافة الإبداعات حتى التي لم تعرف وقت انبثاق (النصوص المقدسة) مثل المسرح والسينما والتلفاز والأوبرا والباليه.

والميمونية إحدى فرق الحوارح ظلمهم المؤرخون الذين دونوا جل مصنفاتهم في ظل الخلافة العباسية نالقصراً بهم كل نقبسة مع أن عدداً من رؤسائهم كان من خبرة الصحابة الذين مات الرسول عليه الصلاة والسلام وهو عنهم راض، وسامحوا في فتح البلدان وفيهم عبادة وزهادة وشجاعة فنفذت رجب للشهادة في سبيل العقيدة، ونادوا ببادئ محاربة سوا أن الإمامة العظمى مشاع بين جميع المسلمين ونهبت حكرأ على قبيلة معينها ولا تتم إلا بلبينة العمة الشاملة لساير الناس ولا تكون بالتحسين ولا بولاية العهد ولا بيد أهل الحل والعقد ولا بالتغلب والقهر.

ولكن غالبية الحوارح لما كانوا من عرب البادية لأحلال فقد اشتهروا بضيق الأفق وأحادية النظرة وتحجر الفكر والتعصب للرأى لدرجة الهوس والتصمسك بالشكليات وظاهر

النص والمسارة في تكفير المخالفين لهم حتى فيما بينهم، لنا انشطروا إلى عدة فرق منها الميمونية أتباع ميمون المعجودي (بعض أو ربما أغلب مؤلفي كتب الفرق لا يقدرون من الحوارح لمجنوعهم وشذوة آرائهم أ. هـ) ونظراً لعمق تنطعمهم فقد أنكروا أن تكون سريرة يوسف من القرآن لانهم يمزجونه عن الخوض في أسرار الغرام المشبوب وضعف نبي من أنبياء الله وشك استجابته لنوازهه الأدمية مثل أي إنسان عادي لا عصمة له، وكذا لما جاء بالسورة من افتتان نورة بالمدينة بالحسن الفائق الذي كان عليه يرف حتى كسدت أن يتطمعن أياديهم بالسكاكين، (النصوص المقدسة) في مذهب الميمونية لا يلحق بها أن تتناول الخواطف الإنسانية والميراث البشرية والمشاعر والأحاسيس والغرائز... إلخ. ولقد أثبتت «الهرجة» التي أثيرت حول فيلم «المهاجر» أن الميمونية وإن انقضوا أسأ ورسوا إلا أن أفكارهم ما زالت لدى البعض نابضة بالحياة

أما الحنابلة فالصورة التي يرسمها لهم العامة مغلوطة إلى حد كبير فينتعنونهم بالغلو

والتطرف حتى إنهم عندما يصفون زميتنا حتى في أمر ديني يقولون عنه انه حنبل والأمر على التقبيض من ذلك لئلا نعد من آرائهم توسع على المسلمين ووقوف في جانب المصوتين والمحرومين.

ولكن أرواح ما في شيخ مذهبهم أحمد بن حنبل قدس الله سره هو تمسكه بالتقاعدة الرائعة (الأصل في الأشياء الإباحة) فإذا مثل عن أمر نظر في كتاب الله فإن وجد فيه حكماً أفتى به ولا بحث في حديث الرسول عليه الصلاة والسلام (صلى الإمام أحمد مستنداً بضع فيه ما يزيد على ثلاثين ألف حديث دعا إلى الأخذ بها، وأكد أن ما عداها من الأحاديث لا يؤخذ به. أ. هـ) فإن لم يجد فإلى أقوال الصحابة رضى الله عنهم وأرضاهم فإن لم يجد قال إن هذا عفو من الذي سكت عنه الله عز وجل أي أنه مباح.

فلو تخيلنا أن أحمد بن حنبل -نور الله ضريحه- يعيش في زماننا هذا وهو يلقي درسه الذي يؤمه خمسة آلاف على أقل تقدير يستمعون إليه وكان على رؤوسهم الطير منهم خمسائة من «أصحاب المعايير» (درجة علمية تعادل شهادة الماجستير الحالية أ. هـ)، وجاء من يستفتيه:

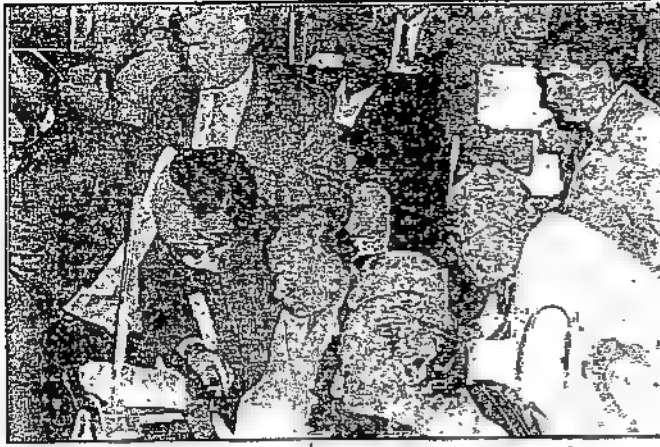
يا إمام المسلمين ما رأيك في ظهور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والصحابة رضى الله عنهم في الأفلام ويعنى أوضع قيام ممثلين بتشخيصهم؟

فيرد بوقاره المعهود: أنظرني إلى الغد لأراجع وأسمعك فتواي- وفي اليوم التالي يقول له: والله يا بني لم أجد آية ولا حديث ولا قول صحابي يحرم ذلك فيجهد السائل أنهم من كلامك أنه ليس هناك مانع من ظهورهم في الأفلام أي تشخيصهم؟

فيجيبه الإمام: أعلم عفاي الله ورحمته أن الأصل في الأشياء الإباحة وما دام لم يوجد نص مانع فيعده ما سألت عنه هو من العلو والمباح والله تعالى أعلم.

وبعد

أليس من نكد الدنيا على مسلمي القرن الخامس عشر الهجري أن تكون الروح المسيطرة على المتنفذين في الجامعات الرسمية المقدسة أقرب إلى أفكار الميمونية وأبعد عن نهج إمام أهل السنة والجماعة وناصر السنة وقامع البدعة!!!



استجواب

مؤامرة صبت على بونت وعسى مئات المواطنين ونفوق آلاف المواشى

-عام ١٩٧٧/١٩٧٨ وكانت محصلته اصابة
أكثر من ١٨ ألف مواطن . ثم وفاة حوالي
٦٠٠ منهم ، بالإضافة الي نفوق آلاف المواشى
التي قدرت قيمتها -فى حينها بحوالى ١٠٠
مليون جنيه.

وعلى مدى الخمس عشرة سنة الماضية ،
قام العلماء والخبراء المصريون بأجراء أكثر من
١٠ بحث و ١٠ رسائل دكترياة حول هذا
المرض . والأهم من ذلك أنهم تمكنوا -بكفاءة
نادرة- من انتاج لقاح محلى (ميت) كان -كما
يزكسد د. نظمي نظير رئيس قسم
الفيروسولوجى جهه بحوث صحة الحيوان ،
محصنا جيدا للمواشى ضد هذا المرض ،
ومنتظما للجهاز المناعى لدى الحيوانات ، مما
أدى -نتيجة تنظيم المواشى به- الي اختفاء
الوباء من مصر طوال هذه المدة

٣- الكارثة الأخيرة

منذ نهاية عام ١٩٩٣ وحتى نهاية
١٩٩٤ -وبصفة خاصة فى الفترة من يوليو
حتى أكتوبر ١٩٩٤ -انتشر هذا الوباء فى
مصر بشكل مدمر للماشية وللمواطنين ، مما
أدى إلى نفوق آلاف المواشى وإلى وفاة واصابة

عنوان المصائب

الحرارة الجمر على انتشاره.

وتظهر أعراض الإصابة به- بالنسبة
للإنسان -على هيئة انفلونزا حادة (ارتفاع فى
درجة الحرارة ، صداع ، آلام فى الظهر) ، مع
دوم فى الوجه واحمرار فى البشرة.
وهو قادر خلال ثلاث أو أربع أيام على
الأكثر -على أن يردى بحياة الإنسان . أو
على الأقل اصابته بالأمراض التالية.

* النزيف فى شبكة العين ، مما يؤدى إلى
العمى الكاامل أو الضعف الشديد فى الابصار
لدى المصاب.

* التهاب الكبد.

* اصابة المخ.

*التهاب المفاصل.

٢- الوباء فى مصر فى عام
١٩٧٧ ، ١٩٧٨ :

انتشر هذا الوباء فى مصر- لأول مرة

أولا- المرضع

مسئولية الدكتور يوسف والى بصفته
المستول عن هيئة الطب البيطرى من وفاة
وعسى واصابة مئات المواطنين ، ونفوق
واجهاض آلاف المواشى ، نتيجة التعامل مع
وباء «عسى الوادى المتصدع».

ثانيا- الوقائع

١- خطورة الوباء:

دعوى الوادى المتصدع ، مرض
وبائى من أخطر الأمراض المشتركة التي
تصيب الحيوان والإنسان ، وقد سمي بهذا
الاسم نسبة إلى أحد أنابلهم كينيا التي تم
اكتشافه به لأول مرة.

وهو يصيب الماشية بكل أنواعها (أغنام-
أبقار -جاموس) ويزدى إما إلى نفوقها أو
إلى اجهاض اعشاش (الحوامل) منها.

* ينتقل من الحيوان إلى الإنسان:

* إما بشكل مباشر عن طريق دماء
الحيوان المصابة بالفيروس ، ومن هنا تكون
اصابات الجزايرين وريبات البيوت والبيطرين.

* أو بالانتقال عن طريق بعض الحشرات
كالبعوض والهامرش ، ويساعد ارتفاع درجة

مئات المراهقين في العديد من محافظات مصر وقراها.

وكان الوباء أكثر انتشاراً في محافظات : الشرقية ، دمياط (وخاصة في قرى مركز نارسكور) ، والدقهلية (وخاصة في مركزى المنزلة وشربين) وأسوان (في مراكزها الخمسة) ، كفر الشيخ ، الاسماعيلية (في قرى القصاصين ومنطقة الصالحية).

وبالإضافة إلى آلاف المراهقين التي تفتت أو أجهضت - ولم يتم حصرها - فإن خطورة الوضع بالنسبة للمراهقين - تنضج مما يلي :-

بالبيانات الرسمية الصادرة من وزارة الصحة في نهاية سبتمبر ١٩٩٤ تتبدد إصابة ٧٥٠ مراهقاً بهذه الحمى.

على محافظة واحدة - هي الشرقية - وخلال شهرين فقط :

استقبل مستشفى الزقازيق ٢٠٠٠ مصاب بهذه الحمى.

برغم الجهود الطبية الكبيرة فقد ١٥٠ مراهق أبصارهم إما بشكل كلي (العمى) ، أو جزئى (الضعف الشديد في الإبصار).

على البحث التريثى الذى أجراه د. بهجت عوض الأستاذ بقسم الرمد ، تبين - علمياً وعملياً - أن ٨٠٪ من العينة محل البحث إصابته إيجابية ، وأن ٥٠٪ من هذه الإصابات الإيجابية أدت إلى العمى الكامل لمن لحقت به.

* ومع استيعابنا لما يؤكد الأساندة الاختصاصيون ، من أن الإصابة بهذه الحمى ، من الصعب - إن لم يكن من المستحيل حتى الآن - علاجها بعد عدة أيام من تسلس الفيروس إلى دم الإنسان ، لأدركنا حجم الكارثة.

٤- حمى الاستبراد ، وراء حمى الوادى المتصدع : بالإضافة إلى المناخ الشديد الحرارة الذى اجتاح مصر في الصيف الأخير ، والذي ساعد - مع انتشار البعوض كحشرة جيدة النقل لهذا المرض - على اتساع نطاق الإصابة به.

فإن حمى الاستبراد ، كان لها الدور الرئيسى وراء انتشار هذا الوباء الخطير فتعبئة حمى الاستبراد المنتوخ وانعدام الرقابة ، دخلت إلى مصر قطعان من الجمال المستوردة الحاملة لهذا الفيروس.

وإذا كن البعض - بالرغم من مسئوليتهم عن عدم ارقابة على هذه الجمال والتأكد من خلوها من هذا المرض أو غيره - سيبدون على

ذلك بأنه لم يثبت محلياً ان هذه الجمال هي سبب الوباء :

فهل يستطيعون انكار ان استيراد اللقاح الحى وتطعيم المواشى به كان وراء هذه الكارثة.

وإذا استطاعوا ذلك ، فهل يستطيعون الرد على التساؤلات/ المسألة التالية :

* على أى أساس علمى قرر المسئولون بهيئة الطب البيطرى - برافقة من الدكتور وزير الزراعة - على استيراد واستعمال اللقاح الحى ، متجاهلين بعدد البحوث والدراسات - لحيرة علماء مصر في هذا المجال ومن أجيال علمية متعاقبة تذكر منهم على سبيل المثال الاساتذة الدكتور إمام زغلول ، لطفي القرماني ، فناء الهاز ، نظمي نظير ، والتي انتهت بأن اللقاح الممت هو الأفضل ، وتم اثبات ذلك ليس نظرياً وعملياً فحسب ، ولكن من خلال تحصين المواشى به لأكثر من ثلاث عشرة سنة لم يظهر فيها المرض في مصر.

* ما الحكمة الحقيقية لتبرير استيراد واستعمال هذا اللقاح الحى ، بنجاح استعماله في أفريقيا ، في الوقت الذى يدرك فيه أن مسئول في مجال الطب البيطرى أن الحيوانات في أفريقيا - التى يستخدم معها هذا المصل - تتميز بالسلامة المناعية ، بعكس الوضع في مصر حيث أكدت بحوث معهد الأنصال واللقاحات البيطرية بوزارة الزراعة انتشار الماشية المصرية للتلصص للدرجة التى يتضح منها - وفق البحوث المتقدمة منذ عدة سنوات من د. فناء الهاز بصفتها رئيسة قسم الطاعون البقري والأمراض المشابهة له بالمعهد - أن حوالي ٦٠٪ من الماشية المصرية مصابة بفيروس «الميكروا» المدمر لمناعة الحيوان وقد أدى ذلك - عند استعمال اللقاح الحى المستورد - إلى أنه لم يجد مقاومة عند الحيوان الذى تم تحصينه به ، فأصيب بالحمى ونقلها إلى الإنسان.

* ما هي المصلحة القومية العليا ، التى دعت المسئولين عن استيراد هذا اللقاح إلى عدم الالتزام - مع افتراض صحة استخدام هذا اللقاح - بالنشرة العلمية المرفقة به والصادرة من المحلل الذى ينتجها بجنوب أفريقيا ، والتى تنص على منع استخدامه للأغنام العشار ، وللأبقار والجاموس وعلى منع استخدام لحوم الماشية المعصنة به للأكل الأدمى إلا بعد مرور أسبوع من تاريخ التحصين ؟

ثالثاً : أسانيد ، توضح حجم الكارثة ، وتحدد المسئولية عنها :

أ- دقائق أحوال المستشفيات التالية خلال شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٤ .

- حبات المنصورة .
- حبات دمياط
- حبات الزقازيق
- رمد الزقازيق .
- محاضر اجتماعات .
- الجلسة الطارئة للمجلس الشعبى المحلى لمركز قارسكور - يوليو ١٩٩٤ .
- اجتماع مديري الإدارات البيطرية بالجيزة - ٢٩ / ٩ / ١٩٩٤ .
- اللقاء العلمى الذى نظمته قسم الرمد بطب الزقازيق - ٢٩ / ٩ / ١٩٩٤ .
- المؤتمر الطبى الذى نظمته نقابة الأطباء بدمياط - أغسطس ١٩٩٤ .

ج- تقارير طبية ومتخصصة
- تقرير مديرية الطب البيطرى بمحافظه القليوبية - يوليو ١٩٩٤ .
- تقرير مستشفى المصل واللقاح بالمجوزة - أغسطس ١٩٩٤ .
- تقرير اللجنة المشتركة من وزارة الصحة ونقابة الأطباء ، عن وضع الوباء بأسوان - أبريل ١٩٩٤ .

- تقرير المعامل المركزية بوزارة الصحة ، عن نتيجة تحليل عينات دم من مصابين بالاسماعيلية - سبتمبر ١٩٩٤ .
د- تحقيقات وأخبار نشرت بصحف مختلفة ولم يتم تكذيب ما جاء بها :

- الأهرام : ١٨ / ٢ / ١٩٩٣ ،
و ٢٨ / ١١ / ١٩٩٣ ، ٢٥ / ٩ / ١٩٩٤ ، ٣١ / ١٠ / ١٩٩٤

- الشعب : ٣٠ / ٨ / ١٩٩٤ ، ٢٣ / ٩ / ١٩٩٤ ، ١١ / ١٠ / ١٩٩٤

- الأقال : ٧ / ٩ / ١٩٩٤ ،
- النعمان : ١١ / ١٠ / ١٩٩٤

.. وأخيراً

فإننا كبسار - مجلة وترجع - لسنا كما يدعى البعض ، من أنصار الإثارة غير الموضوعية أو الرزية السردانية للأسود ، بل على العكس فإن كل ممارساتنا - الحركية والإعلامية - تحاول دائماً أن تخدم كل ما هو مضمئ ومشرق في بلادنا ونحبه من كل ما يدمره أو يخرجه.

ومن هنا المنطلق فإننا في مواجعة مثل هذه السياسات / الكوارث لا يمكن أن نشارك في مؤامرة الصمت والتعقيم ، ولا نحرلت وحى الوادى المتصدع ، إلى ما هو أخس من .. وهو «حمى المجتمع المتصدع» !!

حملة أمريكية تدعو إلى تخلص مصر من ٣٥٪ من تسليح الجيش

الدعوة تنادي باستبدال الأسلحة الشرقية بأسلحة غربية.. الأسلحة والمعدات المستهدفة قيمتها ١٧ مليار دولار والبديل ٣٥ ملياراً

خلال لقاءات وزيارات قام بها مسئولون
عسكريون أمريكيون لمصر.

مصالح إسرائيلية

واعترفت دوائر سياسية ودبلوماسية داخل
البلاد أن تلك المطالب الأمريكية والتي تبتلعها
أطراف غربية أوروبية أخرى لا تخرج عن
الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية في
ظل سياسات تستهدف المصالح الأمريكية
وتصب في النهاية لصالح إسرائيل.
وعندما وصلت بعض التفسيرات كشفت
عن عدم علم الغرب وأمريكا بأهمية الأسلحة
الشرقية التي تحتفظ بها مصر ، ومدى ما تم
عليها من عمليات تطوير وتحديث حيث ادعى
أصحاب الرأي الغربي أن استمرار الأسلحة في
الحداثة سيجزئ سلباً على قدرات القوات
المسلحة المصرية في ظل التطورات وتطور
المفاهيم العسكرية بعكس تلك التي كانت
سائدة عندما تم استخدام و شراء تلك الأسلحة
، كما ادعى خبراء الغرب أن هذه الرعية من
المعدات والأسلحة الشرقية تم تصنيعها

تزايدت في الفترة الأخيرة الحملات
الأمريكية المطالبة بتخلص مصر من
كل ما لديها من أسلحة مصنعة في
الدول الشرقية بالكامل، أو بالتنازل
مشتركة، وزادت الضغوط والحجارات
والمحادثات التي تستهدف وضع جدول لتنفيذ
مطالب أمريكا بتدمير تلك الأسلحة مع حلول
عام ٢٠٠٥ تحت دعوى أن هذه الرعية لم
تعد صالحة في هذا العصر نظراً للتطور الذي
أصاب صناعة السلاح عالمياً لدى الغرب.

ولم تعلن الجهات الأمريكية التي تمنى
هذه المطالب عن أسباب مقنعة وواضحة وتبرير
دعوتها وحرصها الشديد الرامي لتخلص مصر
من أسلحة اشترتها مصر عبر أكثر من ربع
قرن. ووصلت الحملة إلى ذروتها عندما
تهناها بعض الخبراء العسكريين
الأمريكيين في المحافل الدولية
واللقاءات الثنائية وعلى صفحات
الصحف والدوريات المتخصصة، ولم
تترقب الأمور عند هذا الحد بل امتدت لشكل
حديث ، حيث تسنى تلك المطالب مسئولون
عسكريون في وزارة الدفاع الأمريكية
«المتحاربون» ، وأثير الموضوع عدة مرات

الشهر محمد حسين طنطاوي



الأحداث العسكرية زمنية وتدريبية مقاربة تماماً للوضع العسكري والاستراتيجي والتكتيكي السائد حالياً والذي تستخدمه مصر في تدريبها وسنارياتها واستراتيجيتها.

التسلح ٣٥٪ من الشرق

ووفقاً للتقارير الدولية والأمريكية ومراكز البحوث العسكرية فإن أمريكا وأنصارها الغربيين يطالبون مصر بالتخلص من أسلحة تتجاوز قيمتها ٢٧ مليار دولار ، وهي عبارة عن طائرات ودبابات ومدافع وقطع بحرية ومدفعية.

وتقول الأرقام أن الأسلحة التي تطالب أمريكا ومؤسساتها بالتخلص منها والتي تمتلكها القوات المسلحة المصرية وذلك وفقاً لما جاء بأحد التقارير التي أعدها مركز العلوم العسكرية الأمريكي أن بمصر ١٢٥٠ قاذف صاروخ مضاد للدبابات والمدفعات والطائرات من الإنتاج الشرقي ، و ١٩٠٠ عربة مدرعة و ١٦٠٠ دبابة من طرازات شرقية مختلفة ، و ١١٢٠ قطعة مدفعية و ١٢٢ طائرة حربية من طرازات الهليكوبتر والمقاتلة والدفاعية و ٣٥ قطعة بحرية من فرقعات وزوارق.

وتقول تلك الأسلحة وغيرها من الأسلحة التقليدية حوالي ٣٥٪ من إجمالي تسلح القوات المسلحة ، وذلك طبقاً لأقل التقديرات العسكرية الدولية.

ولم تلق الدعوة الأمريكية الغربية قبلاً داخل الأوساط السياسية والدبلوماسية والعسكرية في البلاد ، وتربلت بعاصفة من الانتقادات اللاذعة ، وذلك من خلال تقارير ومذكرات أرسلتها الجهات المختصة علي المستوى السياسي والعسكري ، ووصفت بعض تلك التقارير تلك الدعوة بأنها تحمل ما يمكن أن تسميه «السم في العسل» ووضعت مصر في مأزق خطير في حالة التخلص من تلك الأسلحة وفقدان مصر قوة تسلحية ، لم تعد شرقية الصنع حالياً ، بقدر ما هي مصرية ١٠٠٪ ، نظراً لما أضيف إليها من تقنيات ورؤى وفكر عسكري مصري قدمته المراكز العلمية التابعة للقوات المسلحة والمعاهد العسكرية.

وفسدت التقارير المحايدة احتياج البلاد لما لا يقل عن ٣٥ مليار دولار لإجراء عملية إحلال عسكري بالأسلحة الغربية محل الأسلحة الشرقية المستهدف التخلص منها.

وتحتاج هذه العملية لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات وقد تقدر لما بعد عام ٢٠٠٥ . ولدينا ترى وجهة النظر المصرية أن هذا الموضوع وفقاً للرؤية الأمريكية يحمل في طياته أهدافاً في خيابة الخطورة تصب في النهاية بمصالح الغرب وليس مصر ، وأنها رؤية أقل ما يطلق عليها «تخريبية» لمصالح مصر والأمة العربية والأمن القومي.

حرمان مصر من استراتيجيتها

وتؤكد التقارير المصرية أن الفرض الحقيقي لهذه الدعوة المفروضة ليس تطوير وزيادة كفاءة القوات المسلحة المصرية ، والتخلص من عبء أسلحة لم يعد لاقتنائها صبر ، ومثل تواجدتها في مصر إهداراً لقدرات القوات المسلحة ، وإغا حرمان مصر من ثروة عسكرية وتاريخية مهمة جداً وفكر قومي عسكري نجح في تمصير الأسلحة الشرقية وحولها إلى أسلحة لا تقل عن الأنواع الأحدث غرباً وشرقاً . بل تتعدى تلك الخطوة إلى أبعد من ذلك حيث ترى التحليلات الاستراتيجية حرمان مصر من النظرة العسكرية المصرية القائمة على استقلال الفكر والإدارة للكيان افكر العسكري للقوات المسلحة.

وتصدى رجال الساسة والعلم العسكري والتنفيذيون لهذه الأفكار الغربية الأمريكية وكشفوا محتواها الخفي ، وأشاروا إلى أن

وليام بيرد وزير الدفاع الأمريكي



مصر عسكرياً حققت معادلة جديدة باعتمادها على تنويع السلاح ، لاختيار الأنواع المناسبة والتي تتلاءم مع الأهداف والاستراتيجية المصرية عسكرياً وأمنياً ، دون الارتباط بدولة محدة أو فكر ما ، أو مدرسة عسكرية بعينها . ووصلت بذلك إلى ما يمكن أن يطلق عليه العقيدة العسكرية المصرية.

ويرى المحللون العسكريون أن دعوة أمريكا وأنصارها استهدفت هذه العقيدة المصرية الخاصة ، وكسر تلك الاستقلالية التي حققت معادلة الاستراتيجية المصرية بتنويع مصادر السلاح وعدم الاعتماد المباشر على دولة محددة تؤدي في النهاية للاحتكار وسيطرة القرار الأجنبي على استيراد الأسلحة . كما أن الهدف الأمريكي يستهدف أيضاً وقف النجاحات التي تحققت في حصول مصر على أكبر ميزة غير متاحة لدول أخرى ، وهي الجمع بين السلاح الشرقي والغربي والدمج بينهما من خلال فكر مصري خالص ، عبارة على التطوير الذي لحق بالأسلحة الشرقية على مدى أكثر من ١٥ عاماً وأظهرت خلالها تلك الأسلحة بعد التطوير كفاءة عالية استحق أن يطلق عليها خبراء أجانب بأنها مجهزة عسكرية مصرية ، بتحويل تلك الأسلحة «الخردة» إلى أكثر كفاءة أداء وتصنيعاً وقتياً.

وحسبت القيادة العسكرية والسياسية المرفق من هذه القضية بخطة طويلة وأخرى قصيرة المدى باستمرار التطوير لكل ما لدى القوات المسلحة من أسلحة شرقية الصنع لأن التخلص منها مسألة بعيدة المثال ولا يمكن الإقدام عليها «صدرت تعليمات بتوفير كل الأموال والإمكانات اللازمة لذلك».

وتشمل الخطة اجراء مزيد من الاتصالات والتلقات مع الدول الشرقية للحصول على مزيد من قطع الصياد لتطويع التدمير والعقائد على ما هو أحدث. وبالنسبة لقيام خلال عام ١٩٩٤ أكثر من عشرة وفود بزيارات لدول مثل الصين وروسيا ورومانيا وجمهورية الكونغو وأوكرانيا وغيرها.

وفي نفس الوقت تدعّم الخطة المصرية إلى الاستمرار في الحصول على الأسلحة الغربية الحديثة والمتطورة.

ويسبق القول بأنه من المؤكد أن الحملة الأمريكية الغربية لن تتوقف ولكن في نفس الوقت نحن على ثقة أن هناك من سيتصدى لهم من النخبة الوطنيين في كل موقع.

نسبة الالتحاق بكلية الإلكترونيات من ١٤ إلى ١١ إلى ٧ في سنوات ٨٨، ٨٣، ٨٠ كما تراجع وجودهن بنفس النسبة تقريبا في كلية البترول والتعدين .

وتزيد نسبة الإناث العاملات في مهنة التعليم فحصل في سنة ١٩٩٣ إلى ٥٢٪ من إجمالي العاملين .

إلا أن تركز النساء في مهنة التعليم يعد أيضا مؤشرا - حسب التقرير - على نوع من التقسيم التقليدي للعمل حسب النوع حيث تعتبر مهنة التعليم امتدادا لأدوار الرعاية التقليدية للنساء .

وفي ميدان الصحة يسجل التقرير ارتفاع متوسط عمر الإناث من حوالي ٥٢ سنة عام ١٩٨٢ إلى حوالي ٦٦ سنة ١٩٩٣ بينما ترتفع معدلات وفيات الأمهات - وفيات الأطفال الرضع (سنة حائل) إلى ٤٠ في الألف و ٢٨ في الألف ، طبقا للمسح القومي الشامل ، وهو إحصاء يسجل التقرير تناقضه مع إحصائيات وزارة الصحة التي تقدم صورة ودية .

بينما يسجل إحصاء لمعهد التغذية القومية أن ٢٢٪ من النساء في فترة الخصوبة يعانين من الأنيميا الناجمة عن نقص الحديد ، وتشير دراسة أخرى إلى ارتفاع نسبة فقر الدم إلى ٤١٪ بين النساء اللاتي يرضعن أطفالهن في الثلاث أشهر الأولى من الولادة .

كما ارتفعت نسبة الأطفال الذين يعانون من الأنيميا من ٤٨٪ سنة ١٩٧٨ إلى ٥١٪ سنة ١٩٨٦ .

وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن نسبة الأطفال في الفئة العمرية من سنة إلى سنتين والمصابين بسوء التغذية قد بلغت ٧٥٪ سنة ٨١/٨٠ و ٦٧٪ في سنة ٨٥/٨٤ .

وتشير بعض الأبحاث الميدانية للميرسيف عن انتشار الأنيميا وسط الأطفال في المدارس إلى أن هذه النسبة تصل في العصر من ٦ - ١٢ سنة بين الذكور إلى ٥٢٪ بينما تصل بين الإناث إلى ٤٨٪ وتتمكس هذه النسبة على أساس الجنس في المرحلة العمرية من ١٢ - ١٨ سنة حيث تبلغ نسبة الذكور الذين يعانون من الأنيميا ٤٠٪ بينما ترتفع نسبة الإناث إلى ٤٥٪ .

بينما ارتفعت السبب المشيرة للرضع المنطعمين باللحاح الثلاثي وشلل الأطفال من ٦٩٪ سنة ١٩٨٥ إلى ٨٥٪ سنة ١٩٩٢ .

قراءة في تقرير مصر المقدم لمنتدى بكين للمرأة

تقرير التنمية

بالتعليم الابتدائي لكنها تصل إلى ٥٪ فقط في عزب وقرى الوجه القبلي وترتفع نسب المسجلات من الإناث في كل من التعليم الإعدادي والثانوي ، إلا أن توزيع الإناث على شعب الثانوية العامة علوم ، رياضيات ، أدبي ، يبين تركيز الخريجات في شعبتي الآداب والعلوم مع انخفاض النسبة إلى حد كبير في شعبة الرياضيات التي وصلت إلى ١٦٪ فقط مقارنة ب ٤٤٪ للآداب ، و ٤٣٪ في العلوم ، مما يؤثر - كما يقول التقرير - على نسب التعااق الإناث بالكليات التي تؤهلن للعمل في المجالات غير التقليدية مثل الهندسة والتكنولوجيا والإلكترونيات والبترول والتعدين ، والمعاهد الفنية الصناعية التابعة لوزارة التعليم العالي وبالفعل يسجل تطور نسب خريجات الجامعات من الإناث تراجع

أصدر المجلس القومي للطفولة والأمومة التابع لمجلس الوزراء تقرير مصر الرسمي المقدم للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين سبتمبر ١٩٩٥ .

ويضم التقرير مجموعة من الجداول الإحصائية الهامة عن تطور نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية ، وهي الإحصائية التي تبين أن تخصيص مقاعد للمرأة بدأ من انتخابات ١٩٧٩ حتى انتخابات ١٩٨٤ قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عدد النساء النائبات ، وسرعان ما تراجع هذا العدد بعد إلغاء القانون ، وهو مادعا الكثير من المنظمات النسائية والمهتمة بالمرأة إلى إعادة طرح موضوع تخصيص المقاعد للنساء وأدرجته كأحد مطالبها الرئيسية .

وتسجل الإحصائيات ارتفاعا مضطردا في نسبة مشاركة المرأة في فئة المديرين ، وأصحاب العمل من النساء مالكات المشاريع ، وزيادة مضطردة في معدلات البطالة بين النساء في نفس الوقت .

ورغم الزيادة في عدد دور الحضانة بنسبة كبيرة إلا أن هذه الدور لا تستوعب حتى الآن إلا ٣٨٪ من الأطفال في سن الحضانة مما يؤكد هاشية فعالية هذه الدور بالنسبة للأم العاملة .

كما تزداد نسبة الإناث إلى إجمالي المتسجلين بالتعليم النس الثانوي وخريجي المدارس الفنية بينما تصل الأمية بين النساء في الفئة العمرية من ٤٥ سنة فأكثر إلى ٨٥٪ ، وتصل نسبة الأمية بين النساء الريفيات إلى ٧٦٪ في مقابل ٤٥٪ بين سكان الحضر وتترايد بشكل عام نسب التعااق الإناث

المرأة في مصر



مصر - مركز الدراسات والبحوث - القاهرة

القلق والبطالة وإزدياد مستوى المعيشة باعتبارها جميعا ظاهرا طبيعية يمكن التماشي معها ومحاولة التخفيف منها دون أن يقر بأنها تحتاج سياسات تنهجيها طبقة حاكمة تمثل مصالح متناقضة مع مصالح الغالبية العظمى من الشعب بشانه ورجاله .

لذا يرى التقرير في مقدمته :
" أن أهم التحديات الخاصة بالنهوض بالمرأة ، هي تلك المتعلقة بسيادة القيم التقليدية خاصة في الريف المصري ، والتي أبطأت مسيرة المرأة عن الإدماج في مسار التنمية وخاصة في مجالات التعليم في بعض المناطق الريفية والنائية وفي الالتحاق بسوق العمل الرسمي ... "

ويتخالف التقرير عن حقيقة أنه لا توجد في مصر تنمية شاملة ، وليس هناك تنمية أصلا فقد بلغت معدلات التنمية في سنة من سنوات التسعينات ناقصا واحد في المائة طبقا لدراسات المؤسسات الدولية عن الاقتصاد المصري ، كذلك أدى التراجع الحاد في الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم إلى إخراج الثبات الأشد لقرى من التعليم الذي لم يعد مجانيا .

وقد كشفت دراسة فيلجية قامت بها منظمة اليونيسيف في إحدى القرى القريبة من القاهرة أن ٩٠٪ من فتيات القرية هن خارج المدرسة ليس بسبب التقاليد وإنما بسبب الفقر وبالتالي فهن يعجزن عن الالتحاق بسوق العمل الرسمي الذي يقوم لعملا بطرد المتعلمات منه .

ومعروف أن القيم التقليدية تسرد حين يركد المجتمع وتعجز قراء الحية عن التقدم به إلى الأسام ، وهذا هو حال المجتمع المصري الذي دخل في أزمة شاملة برجاله ونسائه ، وهو ما يحتاج إلى منطلقات جديدة ورؤى جديدة وتحالف طبقى جديد يقوده للخروج - صعبا - من هذه الأزمة .

لكل هذه الأسباب تشدد الحاجة إلى تقرير شعبي تقدمه الحركة النسائية المصرية إلى منسقى يمكن يضع هذه الختاتن التي شخصها التقرير الرسمي في سياق جديد بخضمتها للتحليل والتركيب والنقد حتى لا يصبح تطوير واقع المرأة عملية خصم مما هو قائم في ظل الأزمة ، وإنما جزء من تطوير شامل للمجتمع المصري كله يدلع بمقتضى الى أمام مستهدفا النمر الشامل وإعادة توزيع الثروة أى الديمقراطية الحققة من أجل التغيير إلى الأفضل . وليس الثبات أى التراجع وهو ما أفضت إليه السياسات الحكومية .



ذلك كله الإستراتيجية المصرية لحركة المرأة فيها

ويتوقف التقرير عند حدود التشخيص والوصف وذلك بسبب منطلقاته التي تبدأ دون أي انتقاد أو تصورات بديلة من الأروحية الاجتماعية الاقتصادية التي أنتجتها سياسات الانفتاح الاقتصاد والالتزام ببرامج التكيف الهيكلى والتثبيت الاقتصادي أو ما يسمى بروشنة صندوق النقد الدولي ، والتي أدت جميعا لزيادة الانقسام الطبقي في المجتمع المصري ، وانكماش القاعدة الانتاحية الاقتصاد ، وزيادة الفقر ، والبطالة ، وتدهور مستوى معيشة الطبقات الشعبية . فيعد أن كانت مصر من الدول المتوسطة الدخل أصبحت من الدول المنخفضة الدخل مما أسفر عن مايسيه التقرير بظاهرة " تأنيث الفقر " التي ستظل تنشا ما يثبت هذه السياسات دون تغير .

ولا يشير التقرير من قريب أو بعيد إلى حقيقة أنه على الأروحية الاجتماعية الثقافية الاقتصادية للأزمة العميقة نشأت قوى الإسلام انبساط وقياداتها السلفية المادية للمرأة ، ونفوذها المتزايد في أجهزة الإعلام الحكومية والخاصة ، وفي مؤسسات وزارة التربية والتعليم ، وهو ما ضاعف عملية تشويه صورة المرأة ووعيتها بفاتها بعد أن أخذت النساء العاملات أو الباحثات عن عمل يصيحن التضحية الأولى للبطالة التي يقاومها برنامج الانكماش الاقتصادي والركود والتخلف .

ويتعامل التقرير مع كل من

وقد اهتمت وزارة الصحة بتسجيل الذابات وتدريبهن بالاشتراك مع هيئة اليونيسيف لأن نسبة الولادات بالمنازل في عام ١٩٩٠ بلغت ٦٩.٨٪ ، وفي المستشفيات ٢٢.٩٪ وعلى يد الداية ٥.٧٩٪ طبقا لإحصائيات الوزارة .

وفي ميدان العمل سجلت الإناث معدلا للنشاط الاقتصادي يزيد قليلا على ٤٨٪ وذلك لفئات العمر ١٢ سنة فأكثر ، والسبب الرئيسي في انخفاض معدلات النشاط الاقتصادي للنساء في إحصائيات التعدادات السكانية العامة لسنة ١٩٧٦ - ١٩٨٦ يرجع إلى عدم حساب عمالة المرأة في قطاع الزراعة بصورة دقيقة ، حيث تبلغ معدلات نشاط الإناث في الزراعة ١٩.٥٪ في ١٩٧٦ ، وحوالى ١١٪ سنة ١٩٨٦ ، طبقا للإحصاء التقليدى ، بينما تصل الى ٤١٪ في بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٨٤ أو ٦٠٪ في بحث العمالة بالعينة لسنة ١٩٨٨ .

إلا أن ٦٠٪ من النساء العاملات يعملن بدون أجر وذلك مقابل ١٤٪ فقط من الرجال .

وترتفع هذه النسبة في الريف ليهل عدد العاملات بدون أجر الى ٧٤٪ مقابل ٢١٪ للذكور ، وتبلغ حوالى ٢٣٪ في الحضر مقابل ٤٪ فقط للذكور .

إن حوالى ثلثى مساهمات النساء الاقتصادية غير مدفوعة الأجر .

وتتكسد عمالة المرأة في مجالات العمالة التقليدية المرتبطة بالتنوع .

وركز التقرير على تشخيص وصف الحالة الراهنة للمرأة وتقديم مائة إحصائية هائلة يشكك هو نفسه في دقة بعضها ووصل إلى الاستنتاج التالي :

" حركة المرأة المصرية إلى المستقبل إنما تنطلق من واقع إمكانيات زاخرة بالحيوية ، حيث بلغت فاعلية المرأة المصرية درجة متقدمة والمناخ الاجتماعي العام يتقبل ذلك بل يدفعه قديما إلى الأسام ، حيث تقف الدولة بكل صلاحياتها شتى حائزا ومشجعا على التقدم .. وهي إذ تنطلق قايما تنطلق نحو أهداف محددة ، ترتبط بالتعهديات التي يوجهها المجتمع المصري في مجمرعه ومن ثم فإن انطلاقها يسير منضبطا بأليات محددة وخطط منضبطة لتشكل من

دوما ليصل الى نقطة الانهيار والانهيار . مصطفى هيكل .

حتى التقينا في معتقل هايكسب (١٩٤٩) لأمارس انهيار بالقدرة النافذة على تدفق حديث متع ولسل ومفيد .

وتتقطع الصلة ، لتتواصل عبر كتيبات عدة ، ثم تختفي حتى الكتيبات فقد سافر صاحبها الى فرنسا ، ليعمل في اذاعتها لكنه لا يلبث أن يركل العنسل والترتب والمخاض إثر العدوان الثلاثي على مصر .. ويغادر إلى ألمانيا الديمقراطية .. حيث نلتقي طويلا وكثيرا .. ويبقى في ألمانيا .

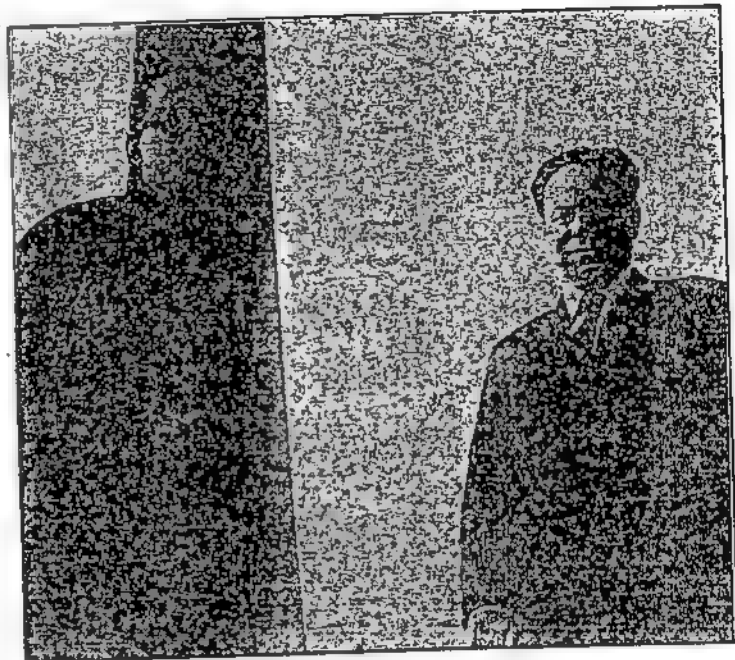
د . مصطفى هيكل

قلعة الباشا .. وباشا القلعة

هناك .. حيث الجغرافيا تلعب دورا هاما عاش الفتى مصطفى هيكل . في المنزل ٩ درب اللسانة بالقلعة . والجغرافيا مهمة فالانجليز في القلعة ، والثناون اليساريون المتشبهون حساسا وقمرا في البيت الملاصق قاما .. « بيت الفن » . ولم يحتاج الفتى ابن السابعة عشرة الى مقدرة الاقتحام التي تميز بها ، كي يدخل بيت الفن فأخوه الأكبر (أحمد) هناك يرسمه . وفي بيت الفن طالع بانهاره مندهش « لوحات السيراليين الأرائل » وسمع أشعار ومناقشات رواد البيت من سيراليين وكاتب وشعراء ، ليهيراليين وتروتسكيين ومجرد متحمدين .. وهناك تعرف على التلمساني وقزاه كامل وأبور كامل .. وعصام الدين حنفي ناصف ، الذي عرفه بعهد الفتح القاضى وتحدث معه طويلا .. عن الاحتلال ، والفاشية ، ومعاهدة ١٩٣٦ ، والقصر ، والماركسية .

والفتى ابن لشيخ أزهرى من هيئة كبار العلماء (كان الأب مستنيرا أو من مؤيدي الشيخ علي عبد الرازق) ومن ثم تلقى أيضا فهما مستنيرا للدين وعلاقات حميمة بالكثير من رجاله .

وهكذا ومنذ عام ١٩٣٩ ، وهناك في تلك الزاوية التي تفصل بين مسجد الرقاعي والسلطان حسن كان يلتقى مجموعة من طلاب المدارس الثانوية من أبناء الحى الأغنياء . منهم بالبيجامات ، والفقرات بالجلابيب يستمعون إذ يستمعون منهم لطالب متفرد منهم يعرف أكثر « وقرأ أكثر ، ويستغنى بشهم أوضح هو مصطفى هيكل الطالب بالحدوية الثانوية ورئيس جمعية الخطابة بها . يروى عبد العزيز بيومي قصة واحد من لقاءاته مع مصطفى هيكل « مالمث مصطفى أن انطلق في الحديث بشكل متواصل كالمذبح الرشاش سريع الطلقات بادن



مصطفى هيكل و د . رامت السيد

د . رامت السيد

(وهي بلدة أحمد الرقاعي ، وكفر غنام) دقهلية أيضا) وهي بلدة مصطفى هيكل ، وكان الاثنان قد وقدا الى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى عبر منظمة القلعة . وبقيت طويلا استمتع بحديث من عهد الله عبد الحفيظ وأحمد حرمز ، وأحمد هيكل .. منغم بمحنة الحياة ومستغرق في محبة الفقراء ، وبدور الحديث

الاسم : د . مصطفى عبد السلام هيكل

المهنة : موظف بالبريد - مديع في الاذاعة الفرنسية - أستاذ في جامعة برلين .

الاسم الحركى : منصور - الباشا . عندما قبض على لأول مرة وكنت لم أزل طفلا في الخامسة عشرة من عمري ، كان معى جيش من الفلاحين ، أناروا الحلق لدى المسدولين ، بأكثر مما أناروا الدمشية ، فكيف تسللت الشيوعية الى هؤلاء .. ؟

كانوا جميعا من قريتين : طناح (دقهلية



أحمد حماد



سلالة مرسى

من شرح معالم المجتمعات البدائية المسماة بالشيوعية البدائية مروراً بالعمودية والقطاع والرأسمالية حتى الوصول إلى الاشتراكية فالشيوعية، موضوع القانون الذي يحكم عملية التطور من مرحلة لأخرى مستخدماً تعبيرات جديدة علينا قوى الانتاج، علاقات الانتاج .. والمادية التاريخية والاشتراكية الخيالية .. وأسماء مثل ماركس وهيجل وفهريباخ .. ثم تحدث عن القضية الوطنية بفهم مخالف تماماً كما تردده .. فبدلاً من شعار وحدة وادي النيل، تحدث عن الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني، وحق تقرير المصير للشعب السوداني .. وبعد هذا وجدت نفسي منغمساً تماماً مع مصطفى هيكل في عالم السياسة المتلاطم .. حتى وصلنا معاً إلى منظمة القلعة »

ونعود للفن مصطفى .. الذي استقى قدراً كبيراً من معلوماته عبر لقاءات مع عصام الدين تامل ، وعبد الفتاح القاضي وسلامة موسى وعشرات من الكتب أعطاها له ، وكما كان يتعلم بشراهة كان يتسلم معلوماته بشراهة أيضاً مع مجموعة الأصدقاء .. ويقول : كنا في البداية مجموعة من الأصدقاء حوالي ثمانية . أنا وعبد العزيز بهومي ، وعبد الفتاح يونس (طالب أزهرى - ابن شفيخ التكية التركستانية) وكانت بؤرة شديدة العداء للاتحاد السوفيتي (ومحمد الهخاري (طالب أزهرى أيضاً) وعبد الفتاح هيكل (شقيق مصطفى) وعامل بالمنظمة الأميرية اسم رمضان ولا أذكر بنية اسمه وعامل في الترجمة اسم عبد العزيز لا أذكر أيضاً بنية اسمه »

كانت مصر تنفلى .. وكان العداء للاستعمار هو الهم الأكبر .. وتعود تضاريس التي لتفرض نفسها عليهم فإلى جوارهم المركز العام للاخوان المسلمين .. يلفيون ، يناقشون ، بل ويكسبون بعضاً منهم ثم .. وعن طريق صلاح عبد الحافظ التقيت بالمرشد العام حسن البنا .. ومع استمرار نشاطنا في صفوف الاخوان أصدر مكتب الارشاد قراراً بعدم السماح لي بالدخول إلى مقر المركز العام « تم » وفي ٤١ - ١٩٤٢ بدأ يتسلسل في مجموعتنا فكر اشتراكي معد العالم وإن كان غير مدروس دراسة كافية .. وفي ذلك الحين وقع حادث ٤ فبراير ، وحزنا الحادث هذا عني وأخاف بما كان لدينا من سيرل وفدية وحشنا على أن نسعى نحو تنظيم مستقل . لم تكن نعلم أن هناك تنظيمات أخرى ، كان عمالنا محصوراً فيما حونا .. وبدأ كل منا يجمع أكبر قدر من الكتب والمجلات التي كانت تصل من سوريا ولبنان . وأمكنا أن نحصل على بعض الكتب الماركسية لتدرسها بلهفة ومنها « القيمة والتمن والربح » و « البيان الشيوعي » و « رأس المال والعمل المأجور » وهكذا يمكنني القول أننا قد أصبحنا في عام ١٩٤٢ حلقة ماركسية ، وبدأنا في العمل كنظمة ، كان مصطفى في البداية طلاباً ، وبدأ كل شخص منا يجند بعض معارفه ولم تكن نعلم على الإطلاق بوجود منظمات أخرى »

ولعل تجربة هذه المجموعة من الشبان التي سميت « منظمة القلعة » نسبة إلى الحي الذي يعيش فيه أعضاؤها ، يمكنها أن تعطينا صورة عن مدى الشوق الجارف الذي كانت

تتملكه مصر نحو التقدم والاشتراكية ..

فبعضة طلاب .. لا يمتلكون أية خبرة تنظيمية ، ولا معرفة نظرية كافية ينتشرون وبسرعة ليصبحوا تنظيمياً ويصل عددهم في ظرف عام أو عامين إلى أكثر من مائة وخمسين عضواً . ولنترك مصطفى هيكل يتحدث في العام الدراسي ٤٢ - ١٩٤٣ دخلت كلية التجارة جامعة فؤاد الأول (القاهرة) وواصلت عملية التجنيد النشط للعديد من العناصر . (تتضمن ورقة الأستاذ عبد العزيز بهومي مناظرة ممتعة تعبر عن عقلية شباب هذه الفترة ، جرت بينه وبين مصطفى هيكل عندما التحق بكلية التجارة ، كلية البقالين ، ولم يدخل كلية الحقوق كلية الزوا .. لكن مصطفى أكد أن كلية التجارة يمكنها أن تعلم علم الاقتصاد ..

والاقتصاد هو محرك التاريخ) وفي عام ١٩٤٤ اتسع نشاط منظمنا وبدأت عملية التجنيد تخرج عن إطار حي القلعة ، وأتاح لي تواجدي بالجامعة ضم عناصر نشيطة وفعالة مثل أحمد الرفاعي - هادي سيف النصر - مصطفى أفغا - هادي عبد الجواد - فؤاد عبد الحليم ، ونشط أخي عبد الفتاح وسط طلاب مدرسة بنها قادن الثانوية أما الأزهران محمد الهخاري وعبد الفتاح يونس فقد انطلقا في تشكيل خلية من طلاب الأزهر

.. وهي القلعة ملئ بالهزليين وضمنا بعض صانعي الأحذية وعن طريقهم بدأنا الاتصال بنقابة صانعي الأحذية ، ومن خلالها بنقابات أخرى ، وتعرفنا في هذه الفترة بمحمود العسكري وفضالي عبد الجبار ، كذلك فقد نشطنا في الأجهزة الصينية في قرنا ونجح أحمد الرفاعي في ضم عدد من فلاحين قرية طناح ، ونجحت أنا وأخي عبد الفتاح في إقامة نشاط في قرية كفر هنام »

ثم .. وبدأنا نشعر بالحاجة الملحة إلى ترجمة عدد من الكتابات الماركسية معتمدين على معرفتنا باللغة الانجليزية ، وبدأنا في ترجمة بعض الكتب منها مشلا و أسس الليبنسية « لكننا دفنا عندما وجدنا مترجماً ومطبوعاً بالعربية »

ثمة جانب آخر لم نعرفه بعد .

فالشباب مصطفى .. عمه باشا عريق ، وواحد من رموز الأرستقراطية الاقطاعية بمصر محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين .

ومن هنا جاءت المفارقة ، عندما علمت المنظمات الأخرى بوجود هذه المنظمة المحصورة في حي القلعة أسمتها « منظمة القلعة » وأرتاحت حي إلى هذا الاسم . ثم علموا بأن مسئولها عبد الباشا الكبير فأسموه « الباشا » وتمسك هو بعد ذلك بالاسم رغم أن اسمه الحركي الأول كان « منصور » لكن صادت المنظمة هي « القلعة » والوالى المتيم عبر التاريخ المصرى هو باشا القلعة .. فليكن .

وتظل المنظمة الصغيرة في الاتساع بما يؤكد الشرق المصرى للاشتراكية ونمضى لنستمع الى مصطفى هيكل ، وعهد العزيز بهيمى كان يتحرك في منطقة درب الحصر وأنا في الخلية ، ورمضان عامل المطبعة الأميرية كان يتحرك في منطقة المحجر ، ومن القلعة الى سوق السلاح ثم الى الأزهر .. وفى إحدى زيارتي لهيكل باشا في مجلس الشيوخ تعرفت بالأستاذ محمد خطاب عضو المجلس (وكان خطاب يمتلك في ذلك إسما مديرا بسبب مطالباته المستمرة بإصلاح زراعى يحقق مصالح الفلاحين الفقراء) أوقات بيننا علاقة وطيدة ومناقشات مستمرة ، وعن طريق خطاب تعرفت بالضابط أحمد حمروش وضمته إلى التنظيم .

ويستثمر الفتى حاجة ملحة إلى الخبرة في بناء تنظيم شيوعى سرى ، وإلى المعرفة الماركسية .. وبدأ رحلة استطلاع طويلة و حاولنا الاتصال ببعض الشخصيات المعروفة بميولها الاشتراكية فواصلنا بعصام الدين حننى ناصف ووجه لنا نصائح كثيرة لكنه رفض الانضمام إلينا عل أساس أنه سيكون عبئا علينا لأنه مكشوف للأمن .. وعشرنا على كتابات لنتقولا حذاه لكنه كان رافضا بشكل كامل لموضوعية الحزب ، وكان ينصحن بأن نقرأ ونقرأ .. ومنه أخذنا بعض الكتب .

ومن الشخصيات التى اتصل بها سلامة موسى وأعطانا انطباع طيب وأعدانا مجموعة من كتبه .. واتصلنا بمحمد عبد الله عنان وناقشناه طويلا في موضوع التنظيم وأسلوبه ونهجاريه ، لكنه حارل أن ينضمنا بتنظيم ذى طقوس ، لكن النقاش معد أفادنا ، ومنه عرفنا فكرة الخلايا ذات الثلاثة أو الخمسة أعضاء ، وبدأنا نطيقها . وأخذنا نتمو »

.. كم كان هؤلاء الشبان متخسبين ، متدفعين في بحثهم عن المعرفة الماركسية ، والخبرة التنظيمية ؟ وكم تعمبوا في العصور على مائة منها الأولية عبر إلحاح ، ولقاءات صعبة ؟

إن السيارات السابئة موحدة قاما ، فهى تقدم صرورة مبردة من الاصرار ، والتفانى .. والرغبة في التعلم .. ليس من أجل مجر



هدى عطية الناصر

التعلم ، وأما من أجل بناء منظمة تضالبة .. وبنى عام ١٩٤٦ ليجد المجموعة الصغيرة وقد كبرت بعض الشيء ، ولوجد « الباشا » وقد تعرف على الماركسية بالتدريج الذى مكثه من أعداد كورس تشقيفى طبعه على « البالوفة » ويصدر عددا من الكتيبات العلنية لتسهم في تثقيف أعضائه .. وتتجف الآخرين .

ويقرر .. « في البداية أعددت ملخصا لكتاب برأس المال في عام ١٩٤٥ كجزء من البرنامج التشقيفى لمنظمة القلعة ، وقد أصدرته مطبوعا في كتيب بعنوان « خلاصة رأس المال » (١٩٤٧) وفى سنة ١٩٤٥ أصدرت كتيباً بعنوان « مؤامرات في ميدان السياسة المصرية » ويتضمن تحليلا لحقيقة جماعة الإخوان المسلمين ، وقد أسهمت في طبعه مجموعة من الرفديين . وفى ١٩٤٦ أصدرت كتيباً بعنوان « قصتنا الوطنية بين الحكومة والشعب » وكان عبارة عن برنامج على لمنظمة القلعة »

وبعد توحيد القلعة في إطار منظمة حدثو وأصل مصطفى هيكل إنتاجه الفكرى .. وفى عام ١٩٤٧ أصدرت أنا وعبد الواحد بصيلة كتيباً بعنوان « لماذا أيدنا الاتحاد السوفيتى » وفى ١٩٤٧ أصدرت مع عبد الرحمن بصيلة كتيباً هو « تطور المجتمع » وقد صدر باسم سرى هو مصطفى عبد الرحمن (الاسم الأول لكل منا) .

وبعد خروجه من المعتقل أصدر عددا من المؤلفات .. « مذكرات معتقل » « السلام وحرية الشعوب » « أناشيد من فيتنام » كيف نكتب القصة القصيرة »

.. لكننا بذلك نتفجر بجدا فلتعد الى القلعة .. وباشا القلعة .

العضوية وصلت كما قلنا إلى ١٥٠

عضوا وتشكلت له لجنة مركزية من مصطفى هيكل - حمدي عبد الجواد - نزار عبد الحليم - أحمد حمروش - عبد الواحد بصيلة (محضر نقاش مع حمدي عبد الجواد - هكذا تكلم الشيوعيون - ص ٢٢٤)

وكان مصطفى هيكل السكرتير العام لهذه المنظمة الصغيرة .

لكنه ما إن سمع بوجود منظمات أخرى .. وبالذعوة لتوحيدها حتى اندفع بذات الحساس وألفا شعارا صاغه بنفسه وربما لنفسه « ليس ثوريا من لا يوحد الثوريين »

وانتهى الأمر بالقلعة أن توحدها بعضها مع منظمة إيسكرا وبعضها الآخر مع منظمة الحركة المصرية للتحرير الوطنى ، ثم التقي الجميع في إطار الحركة الديمقراطية للتحرير الوطنى .

لكن شهدي عطيه الذى كان أول من اتصل من إيسكرا مصطفى هيكل ، والذي أصبح قياديا بارزا في حديثه ما لبث أن بدأ مأساه « التكتل الثوري » احتجاجا على دور كوربيل والأجانب عامة .. ورفض مصطفى التكتل لكنه حاول إعادة شهدي على أساس أن يصبح السكرتير العام وأن يعزل الأجانب في قسم خاص . ولم يكن هذا حلا عمليا فكيف يكافأ التكتل بتصفيد

إلى أهم موقع : في المنظمة : السكرتير العام . وبعد مصطفى هيكل وعديد من كرادر حديثو أنفسهم في موقف معقد .. كنا نرفض تكتل شهدي وندينه ونطالبه بالعودة .

ونتقد سياسة القيادة ، ونرفض الانقسام . وقاد هذا الموقف المرتبك أصحابه إلى خطأ مرتبك فأصدروا نشره تعارض الجميع واسمها « صوت المعارضة » واستمروا خاضعين لقيادة حديثو ..

.. ويقتل مصطفى هيكل في عام ١٩٤٩ . ولم تشفع له قرابته بالباشا الذى كان واحدا من كبار الحكام ورئيسا لمجلس الشيوخ .. وبعدما يسافر إلى فرنسا ثم ألمانيا .

لتبدأ رحلة اغتراب بلا نهاية .

* تستند هذه الصفحات إلى مصادر عدة: أرشيفي الخاص . محاضر مناقشات مع مصطفى هيكل وأحمد عبد الجواد التى ضمت في كتابي هكذا تكلم الشيوعيون ؟ وإلى ورقة تفضل بإعدادها بناء على طلب الأستاذ عبد العزيز بهيمى المحامى صديق صبا ورفاق كفاح مصطفى هيكل وعنوانها « رحلتى من قلعة صلاح الدين إلى قلعة مصطفى هيكل » .

ندوة روما هل تدفع الأزمة السياسية في الجزائر باتجاه الحل أم التصعيد؟

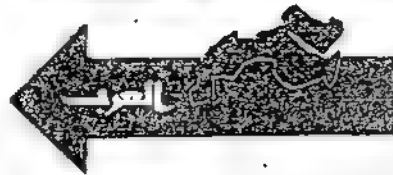
ومع أول بادرة حثيثة من جانب «الإنقاذ» بإحداث نقلة نوعية على مستوى الحوار وذلك بإعلان عباس مدني زعيم «الإنقاذ» مشاركته في الحوار بلا قيد أو شرط واتصاله بزعيم الجماعة الإسلامية المسلحة «الشريف قريسي» بهدف إيقاف العنف، جادر الأمين زروال بتقديم مفاجأة على عكس ما كان متوقفا حيث أعلن في نوفمبر ١٩٩٤ فشل الحوار وطرح بديلا ما أسماه «الحوار مع الشعب» أي التحضير لانتخابات رئاسية قبل نهاية عام ١٩٩٥.

ومع هذا الوضع جاء رد أحزاب المعارضة الرئيسية وعلى رأسها الأحزاب التي حققت نجاحا في الانتخابات الملقاة «الجهة الإسلامية للإنقاذ» و«جهة القوى الاشتراكية» و«جهة التحرير الوطني» باجتماع روما (١) وروما (٢) تحت رعاية جمعية صانت ايجهدو الكاثوليكية في إيطاليا. وتم الاتفاق في الاجتماع الأخير على «العقد الوطني» الذي وقعته خمسة أحزاب مهمة (من أصل سبعة) وحزبين صغيرين إضافة إلى منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان.

ورغم إعلان أطراف من السلطة الجزائرية (وزير الداخلية) رفضه لاجتماع روما ١، ٢ «واتهام المشاركين فيه بالخيانة» إلا أن ممثلين عن أحزاب المعارضة حاولوا أن يقابلوا الرئيس زروال لتقديم وثيقة «العقد الوطني» إليه غير أن زروال رفض مقابلةهم وذلك توافقا مع الانفجار الكبير الذي تبنته الجماعة الإسلامية المسلحة الرافضة للحوار ولاجتماع روما أمام مركز الشرطة الرئيسي في شارع عميرش بالعاصمة كما يدخل الجزائر في مرحلة التصعيد وليس الحل الذي كد أن يبدو قريبا مع ترسل أطراف المعارضة إلى اتفاق على وثيقة لم تحمل السلطة نفسها عنها النظر إليها.

والخطوة ليست في استمرار الأزمة بين المعارضة والسلطة وإنما في إذكاء الأزمة بعوامل أخرى منها حركات محلية وعلى رأسها نشاط الجماعات الارهابية مثل الجماعة الإسلامية المسلحة في مثل هذه الظروف، وعوامل خارجية ومنها تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للتقوى الأصولية وضغط اطراف دولية أمريكية على الحكم في اتجاه تبني الحوار ويشار هنا إلى مبادرة الرئيس مهيران التي أحدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا مؤخرا، وأعلنت على أثرها الخارجية الفرنسية عدم تبنيها للمبادرة. ورغم ذلك يظل السؤال الأساسي مطروحا

صلاح صابر



اللواء خالد نزار واللواء محمد مدين (توفيق) واللواء محمد العماري واللواء محمد التواتي. وهذه المجموعة ترى في الحوار تهديدا جديا لوحدة المؤسسة العسكرية، وبالتالي كانت دائما ما تنبه الرئيس زروال بشتى الطرق كلما أمن في تقوية الحوار إلى أنه (أي الرئيس) مقبوض مثل من سبقوه وأنهم المسكونون بالفعلين بالسلطة.

أما الثاني: - وهو عكس الأول - فهو طريق الحوار الذي عمل زروال على تقييده بشتى الطرق، منها إقالة مسؤولين متشددين وتعيين آخرين مرتين في مناصب كبرى، ومنها الإصرار على بعض قادة الجهة الإسلامية لإنقاذ. وكان الهدف من ذلك أن يكمل الرئيس زروال «الحوار» الذي ورثه عن سابقه تحت اسم ندوة الرفاق الوطني والذي كان يبدو فاشلا بكل المقاييس، ومنها غيبة الأحزاب المعارضة الكبرى عن هذا الحوار وبذلك بنا الحوار وكأنه «مونولوج» خاص بالسلطة نفسها.



الأمين
زروال

«إذا قتلنا واحدا من الإسلاميين لقط في مقابل عشرة منا لثمن الراحين في نهاية المطاف».

هذه هي إحدى مقولات الرئيس الجزائري الأمين زروال التي تلخص موقفه من حل الأزمة السياسية في الجزائر والتي بدأت مع إلغاء نتائج الانتخابات التي كانت أن تقوى فيها الجهة الإسلامية للإنقاذ عام ١٩٩١، والتي على إثرها تدخل الجيش ليجبر الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد على تقديم إستقالته ويضع بدلًا منه الرئيس الأسبق (الذي اغتيل فيما بعد) محمد بوضياف، ثم الرئيس السابق على كافي وأخيرًا الرئيس الحالي الأمين زروال.. أي أن الأزمة السياسية استعصمت حتى الآن ثلاثة رؤساء (خلافا لزروال) أحدهم تم اغتياله، ونشير بعض أصابع الاتهام إلى أطراف من النخبة الحاكمة نفسها في ذلك العمل، هذا إضافة إلى حوالي ٤٥ ألف قتيل منذ الأزمة وحتى الآن. ومن هنا يبدو تبسُّط الرئيس زروال للأزمة والذي أورد في مقولته ليس أمرا سطحيا فقط وإنما هو يعبر عن عدم تقديره للعلماء التي تنزف سراء من الإسلاميين أو من الجيش (الذي يعبر عنه به هنا) فكلا الجانبين مواطنون جزائريون.

إلا أنه من الواضح أن الحكم في الجزائر إختار الحل بالاستئصال وهو الطريق الذي يزيده رسوخا عديدة في الحكم مثل اللواء العماري ونيس الأركمان و«سليم سحدي» وزير الداخلية و«رموز عديدة في المعارضة مثل سعيد سحدي أحد الرموز البربرية بزعيم حزب التجمع من أجل الديمقراطية والثقافة».

ويرى البعض أن رؤية المراقبين لازدواجية الأمين زروال في تعامله مع الأزمة ترجع إلى عاملين الأول: هو سيطرة كبار الضباط الذين أحمرروا بن جديد على الاستقالة في ١١ يناير ١٩٩٢ على مصائر الأمور وتوجهاته الفعلية وبخاصة تلك المجرعة التي أطلقت عليها بعض الصحف «عصابة الأربعة»، وهم

وهو ، هل تساهم اجتماعات روما في حل الأزمة أم في تصعيدها؟
والاجابة على هذا السؤال تتحدد من خلال عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

*** الأزمة

لعل أهم ما تسم به الأزمة في الجزائر هو أن أسبابها ليست أحادية وإنما هي أسباب متشعبة منها ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي لتأتي ولكل جانب من هذه الجوانب إسهاماته في تزايد الأزمة.
فبالنسبة للجانب الاقتصادي نجد أن الأزمة الاقتصادية بدأت بصورة متسارعة مع عام ١٩٨٦ عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعاً لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي فتقلصت الموارد بصورة محسوسة، وفي المقابل تزايد مستوى الاتفاق العام نظراً إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينات.. إضافة إلى التأثيرات السلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعمت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها.

وبذلك وجدنا عجزاً في الجهاز الانتاجي وصل إلى ما بين ٢٠٪، ٥٠٪ للطاقة الفعلية ، وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة التي وصلت إلى ٢٥٪ من القوى العاملة ، وتراجع الدخل الوطني وارتفع معدل التضخم إلى حد يشير القلق في منتصف الثمانينات وتزايدت حدته في التسعينات وخصوصاً بعد توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة الدين عام ١٩٩٤ وما تبع ذلك من إجراءات مالية وتقنية مثل تخفيض قيمة العملة بـ ٥٠٪ وتحديد الأسعار وتجميد الأجر .. كل ذلك في ظل غياب الاستثمارات ودين يبلغ ٢٦ ملياراً من الدولارات منها قروض قصيرة الأجل أما الجانب الاجتماعي الثقافي فيتلخص في اختلال القيم والمعايير الحاكمة للنظام المجتمعي ومن ذلك تدهور قيمة العمل والاداء والفعالية والكفاءة .. إنخ وانحيار تنظيم المناقشة السلمية بين الفئات والشرائح الاجتماعية أي انهيار النسق العام الذي يعدد رساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق تداول السلطة ودورات النخبة وأسس توزيع القوة في المجتمع ، وبأتي ذلك في ظل فشل المؤسسات الاجتماعية (الأسرة - المدرسة) في القيام بدورها ترتيباً على الاضطراب العام لتصبح قبيحة

وترتب على ذلك تفاوت اجتماعي على أسس غير مشروعة وصاحب ذلك ردود فعل

لقوى اجتماعية وسياسية استفادت من هذا التفاوت دفاعاً عن مواقفها ضمن النظام الحالي وهي نفس القوى التي تدعو لاستخدام العنف متحالفة مع التيارات السياسية المتطرفة أو مع تيارات النخبة الحاكمة الداعية للعنف (وكلاهما واحد في نتيجته النهائية بالسبب لمصالحها) ويدفع ذلك في تصعيد الأزمة أكثر مما يدفع إلى حلها خاصة في غيبة الايمان بالتحديدية، وهذا الوضع خلق وضعاً سياسياً مأزوماً في جانب منه معارضة اراهية مسلحة تتمركز حول عوامل ثقافية مثل الدين والهوية ، وفي جانب آخر السلطة بأصنافها الاستثنائي. وبين هذا وذاك تقلصت المعارضة ذات الجماهيرية الكبرى وداخلها الجبهة الإسلامية للإنتفاضة التي تعمر من تيار لا يمكن إنكاره أو إهماله في الجزائر ومهما قيل عن الأغلبية الصامتة التي لم تصوت في الانتخابات فهناك ٣ مليون صوت لصالح هذا التيار.

* البعد الدولي

ليست الجزائر مثل الصومال أو رواندا وأما هي دولة تهب ثروات هامة على رأسها البترول والغاز ويجعل منها سوقها على البحر المتوسط في مواجهة أوروبا ، منطقة مزورة في صنع المستقبل للتعامل بين الشمال والجنوب لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار عامل الهجرة إلى أوروبا (وبخاصة إلى فرنسا) الذي تخشاه دولها وتعبه خطراً على مجتمعاتها. ومن هنا فإن ما يحدث فيها له تأثير ومردوداته على المستوى العالمي مثلما هو كذلك على المستوى الاقليمي العربي . ومن هنا أيضاً جاء الخلل بين فرنسا والولايات المتحدة على الموقف من الأزمة الجزائرية ترتيباً على اختلاف مصالح كل منهما في الجزائر بشكل خاص وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام.

والناظر إلى نوعية حسابات القتلى الأجانب الذين تستهدفهم الجماعات الإسلامية ربما - يحسن تفسيره في الخلل الفرنسي الأمريكي حول الجزائر، فرغم تعدد القتل لثانته لم يحدث أن سقط أمريكي واحد ، وفي المقابل تشجع الولايات المتحدة الأصوليين في الجزائر وبخاصة جبهة الانتفاضة التي يقيم أحد قادتها والمتحدث باسمها أنور هدام في الولايات المتحدة ويصمم له بمبارسة نشاطه السياسي، ويرى يقترب الموقف الأمريكي من موقف دولة مثل ألمانيا

التي تستضيف رابع أكبر وأسامه مدني وها من قادة جبهة الانتفاضة أيضاً. بينما قرنا ما زالت تساند الحكم الجزائري الذي يدعوه الجيش ، وترى أطراف عديدة داخل الادارة الفرنسية نفس الرؤية الاستثنائية التي يحملها جنرالات الجيش الجزائري ، ومن هؤلاء وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا.

ويفسر الفرنسيون اهتمامهم بعدم وصول الأصوليين للحكم في الجزائر على عكس الولايات المتحدة بمخطوطة حدثت كهنا على فرنسا ذاتها نتيجة للهجرة والمخوف من تأثير مصالحها القوية التي تربطها بالجزائر إضافة إلى المخطوطة الثرية على ذلك على دول المنطقة مثل تونس والمغرب، بينما تعدد الولايات المتحدة بعيدة عن ذلك وبالتالي فهي تقدم المساعدة للأصوليين. حتى لا يتكرر معها ما حدث عند انتصار الثورة الإيرانية.

بينما هناك من يرى أن الولايات المتحدة غير معنية بحمل الهوية أو الدين فهناك ملك الشعوب تختاره حسبما تشاء ، وأن ما يعنينا هو المصالح الاقتصادية تلك المصالح التي لن تتأثر بتقدم الاسلاميين للجزائر وبالتالي فهي تتعامل معهم بعكس فرنسا التي تركت منذ الاستقلال شكل الاقتصاد للجزائر واتحت فقط بالحفاظ على الجانب الثقافي وهو ما يدخلها أساساً في صراع مع الاسلاميين أو يدخلهم معها في صراع.

ويلاحظ مزخرا إقبال الولايات المتحدة على العمل بقوة في مجال النفط في الجزائر. فقد أبرمت مجموعة (أوكو) الأمريكية اتفاقاً مع الجزائر لاستعمار حقن نفطي بعد سنتين من المفاوضات إلى جانب مضاعفة انتاج الحقن إلى حوالي ٥٩٣ مليون برميل واستثمار ٥٠ مليون دولار لتسوية حقول أخرى لحساب (سوناطراك) وباستثناء فرنسا فهناك ضغط غربي بشكل عام بالحد من الحوار مع المعارضة (خاصة التي ترفض العنف) هذا الضغط إلى جانب تصاعد الأزمة على كل المستويات قد يجبر السلطة على الانفتاح على المعارضة التي اجتمعت في روما ومنها الجبهة الإسلامية للإنتفاضة.

وبهذا يصبح الخيار إما التقاء المعارضة التي وقعت على العقد الوطني ، في روما ولها جماهيريتها الراسخة ، مع السلطة والاتفاق على تسوية الأزمة الجزائرية وإما استمرار الحرب الأهلية التي يغذيها التطرف الأصولي والقصاد المتخلف في نظام الحكم.

خطة العزل الإسرائيلية تتضمن نشر الجيش حول المستوطنات

الفلسطينية وجاء ذلك ضمن سياسة المرحلتين التي أقرها اتفاق أوسلو ومراحل المراحل التي تبعتها اتفاق القاهرة وبعد ذلك تمسدت التفسيرات الإسرائيلية لفحول الانتشار خارج التجمعات السكانية إلى إعادة انتشار خارج المدن، ومن ثم إلى إعادة انتشار للجيش وليس للشرطة وقوات حرس الحدود التي يجب أن تبقى في مكانها كما صرح وزير الشرطة الإسرائيلي موشيه شاحال، أما الآن فيجري الحديث عن إعادة انتشار من مدينة أو مدينتين وذلك وفق جدول يخضع بالكامل للاعتبارات الأمنية الإسرائيلية ومدى إستجابة السلطة الفلسطينية لهذه المتطلبات.

ومن الملفت للانتباه أن الاعتبارات الأمنية لحكومة رابين والتي تحاول فرضها على السلطة الفلسطينية لا تستند فقط إلى ما يتعلق بأمن إسرائيل داخل حدودها، أي داخل الخط الأخضر، وإنما أيضا إلى أمن المستوطنات والمستوطنين واعتبار الحدود بين الضفة والأردن حدودا أمنية إسرائيلية بالرغم من التوصل إلى اتفاقية السلام مع الحكومة الأردنية، وهنا يعني بشكل مباشر مطالبة السلطة الفلسطينية بالوضوح لاعتبارات أمنية من شأنها تكريس الاحتلال وإبقاءه على الأرض الفلسطينية وبأدوات فلسطينية.

لذلك كان من غير المفهوم، صدور تصريحات عن عدد من أقطاب السلطة الفلسطينية في غزة، ومنهم الطبيب عبد الرحيم أمين عام الرئاسة، مفادها أن السلطة الفلسطينية تقبل بإعادة انتشار تدريجي للقوات الإسرائيلية من مناطق معينة في

خاتمة

رسالة القدس

وحسب التقديرات الأولية فإن هذه الخطة ستكون ٥٠٠ مليون شيكل إسرائيلي أو ما يعادل ١٧٠ مليون دولار.

من المطالبة بالانسحاب إلى إعادة الانتشار ثم الانتشار التدريجي. لنا بحاجة لتذكير أحد أن المفاوضات الفلسطينية مع إسرائيل قد ابتدأت من نقطة المطالبة بتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠.

انتقلت مختلف الأساط بأن ما تسميه الحكومة الإسرائيلية بـ «خطة الفصل مع الضفة» والقطاع، هي في حقيقة الأمر خطة لعزل هذه المناطق ولا سيما المأهولة بالسكان واقتطاع مساحات كبيرة منها لصالح المستوطنات والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية التوسعية.

وأكدت مصادر إسرائيلية علنية أن قيادة الجيش الإسرائيلي قد بلورت الخطوط الرئيسية لهذه الخطة وأنها الآن باتت بانتظار الإقرار النهائي لرئيس الحكومة اسحق رابين.

وحسب هذه المصادر فإن الخطة المذكورة تتضمن النقاط التالية:-

- تخصيص الجيش الإسرائيلي قوات عازلة في الضفة الغربية لتهمة في الجانب الشرقي - أي داخل الضفة - لخط الحدود الفاصل مع إسرائيل أو ما يطلق عليه الخط الأخضر.

- لن يتم بناء جدران أمنية على طول خط الحدود، كما هو الحال في جنوب لبنان - ولكن إقامة مثل هذه الجدران ستتم في المناطق التي تلاصق فيها المستوطنات، المدن الفلسطينية أو أماكن التجمع السكانية العربية الأخرى.

- انتشار قوات حرس الحدود حول المستوطنات.

- تحصين إمكانية إقامة مراقب عسكرية وتحصينات وأبراج مراقبة واستخدام الكلاب على طول خط الفصل المزمع إقامته.

وأضافت المصادر المذكورة أن خطة الفصل تأخذ بعين الاعتبار احتمالات إعادة نشر الجيش الإسرائيلي خارج المدن الفلسطينية، ويلاحظ هنا استخدام عبارة المدن الفلسطينية وليس التجمعات السكانية الفلسطينية مما يعنى رسم خط عازل بين المدن والريف الفلسطيني.

حزب الشعب الفلسطيني يطالب بـ

وقف المفاوضات

حتى تتوقف انتهاكات

اسرائيل للاتفاقيات

أصدر حزب الشعب الفلسطيني بمناسبة ذكرى إعادة تأسيسه البيان التالي:

اعتاد حزبنا في العاشر من شباط كل عام أن يتخذ من هذه المناسبة إعادة تأسيسه، فرصة للحساب مع النفس حول نشاطه ودوره في الساحة الوطنية ومدى التزامه بالوعود التي قطعها على نفسه أمام جماهير شعبنا، والمواقف التي تمهد أمامها بالدفاع عنها.

وقد تميز هذا العام منذ الذكرى الثانية عشرة لتأسيس حزب الشعب، بتوقيع اتفاق القاهرة، وقيام السلطة الفلسطينية، وقمادى السلطات الاسرائيلية في اجراءاتها القسرية ضد شعبنا، ومصادرتها لارض وطننا، واغلاقها للقدس العربية، وتكرير الاغلاقات والمقررات الجماعية على الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوسع الاستيطاني خلافا لكل الاتفاقيات والاعراف الدولية بل والاتفاقيات مع السلطة الفلسطينية نفسها وعلى الآلاف من أبناء شعبنا في السجون والمعتقلات، ولم يتحقق الرخاء الموعود بل زادت سوءاً أحوال الجماهير الشعبية وتشتت البطالة، وظلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تقارس سيطرتها كالمعتاد ضاربة عرض الحائط بما اتفقت عليه مع السلطة الفلسطينية، وتقررت مطلب هذه السلطة من ضرورة تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالنقطة الانتقالية وتسليم الصلاحيات في الضفة الغربية، وإعادة انتشار قوات الاحتلال واجراء الانتخابات، إلى المطالبة بالمفاوض حولها.

وقد بات واضحا ان تحذيرات حزبنا من مخاطر وثغرات الاتفاقيات الموقعة من الحكومة الاسرائيلية كانت في محلها. وأن معارضتنا لاتفاق القاهرة كانت صحيحة، وأنها كنا

امتحان الكرم الفلسطيني باقتراح جديد يقضى بإقامة إدارة مدنية في جنين من التاحيتين الاقتصادية. والبلدية وبدون شرطة فلسطينية مع بقاء الأمن تحت السيطرة الإسرائيلية.

هذا يعني أن إعادة الانتشار التدريجي التي وافق عليها الجانب الفلسطيني من حيث المبدأ قد تحولت بالنسبة للجانب الإسرائيلي إلى أداة مدنية بالتدريج أو بالقطاع مع بقاء القوات الاسرائيلية وعدم نشرها في هذه المرحلة على الأقل مما دامت السلطة الفلسطينية لم تثبت بعد جدارتها الأمنية ولأن ذلك يتعارض مع احتياجات إسرائيل الأمنية.

وبدل أن يعلن الجانب الفلسطيني اعتراضه على هذا الاقتراح فقد اكتفى «بعدم الترحيب بالفكرة» وهذا من شأنه أن يشجع راين على المضى في وضع المفاوضات الجارية في ميرب ثانوي جدا ليس بحاجة لأي مفاوضات أصلا، أي تعريب الإدارة المدنية الإسرائيلية أو إقامة إدارة مدنية فلسطينية تحت السيطرة الاسرائيلية، وإجراء الانتخابات ضمن هذه المعادلة.

إن تعريب الإدارة المدنية كان مطلبها اسرائيليا منذ إنشاء هذه الإدارة في مطلع الثمانينات وقد اصطلح تطبيقه بمقاومة الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة وبالتالي فقد تولت هذه الإدارة ضباط اسرائيليين حتى هذا التاريخ. والآن تحاول إسرائيل نقل أعباء هذه الإدارة أي أعباء الاحتلال المالية، إلى السلطة الفلسطينية من خلال اقتراح جنين ثانيا بعد غزة وأريحا أولا..

لقد تشكلت الإدارة المدنية الإسرائيلية باسم عسكري صدر عن القائد العام لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة في ذلك الحين.. ويبدو أن راين لن يحتاج حتى لمجرد إلغاء هذا الأمر في حالة موافقة الجانب الفلسطيني على اقتراح تعريبها... ان كان ذلك في جنين ثانيا.. أو عاشرًا..

وعندما نقول عاشرًا فهذا ليس من باب المبالغة وإنما للتذكير بما ورد في اتفاق القاهرة عن جيب الهرجيا وجيب النبي موسى في منطقة أريحا، حيث وضع هذان الجيبان تحت اشرف السلطة الفلسطينية وأما الطرق والمناطق المحيطة بهما فقد ابقيت تحت السيطرة الإسرائيلية.

فهو المقصود الآن هو إقامة جيب جنين المدني تحت السيطرة الإسرائيلية وليس الفلسطينية! ان هذا يعد ذاته ينطوي على تراجع كبير حتى صا تم عرضه والم قبول به في غزة وأريحا.

الضفة الغربية ضمن جدول زمني محدد ومتفق عليه؟ دون أن تتسرع هذه الموافقة وهذا الجدول، بانسحاب تدريجي أيضا للمستوطنات باعتبارها النسب الرئيسي لحالة عدم اعدام الأمن بالنسبة للفلسطينيين وأيضا لاعتبارها الأساس الذي يستند إليه راين في طرح طلباته الأمنية ذات الطابع التوسعي ولكونها -أي المستوطنات- وقواعد أمنية لبقاء الاحتلال.

إن عدم طرح مطلب الانسحاب التدريجي للاستيطان والمستوطنين في الضفة مع إعادة الانتشار التدريجي للقوات الإسرائيلية منها، يعني أن الجانب الفلسطيني قد قرر الاستجابة لسياسة الماسطة والتعطيل التي تتبعها إسرائيل في المفاوضات الجارية، كما أنه يعني أيضا إغراق المفاوضات بمراحل جديدة وللفترات زمنية طويلة، لانها ستشمل كل مدينة وقرية في الضفة الغربية حتى نصل إلى إعادة الانتشار ليس أكثر! ومتقابل ثمن أمننا باعطى على السلطة الفلسطينية أن تقدمه إذا ما واصلت السير وفق هذا المنهج.

وإذا كانت النتيجة ستكون بهذا الشكل فإن السؤال: ما جدوى الإصرار على الاستمرار في مثل هذه المفاوضات!!

الأمن أولا.. وجنين ثانيا

أو عاشرًا.

بعد اجتماع واشنطن الخامس بين وزراء خارجية أمريكا ومصر والأردن وإسرائيل والفلسطينيين، وصدر البيان الذي أقره وزير الخارجية الأمريكي وراين كرسنر والذي ربط بين التقدم في المفاوضات وبين استجابة السلطة الفلسطينية لشروط إسرائيل الأمنية، أصبح بالإمكان طبعا إدراج موضوع الأمن الإسرائيلي كنقطة أولى في المفاوضات على حاجز إيرز بين راين وعزروت.

وهكذا فقد أعلن راين بعد اجتماعه مع عزروت في ١٦ (فبراير) شباط بانها تباحثا في قضايا الأمن والانتخابات وإعادة الانتشار وتوسيع نقل الصلاحيات، أي أن موضوع الأمن الإسرائيلي اضيف إلى جدول الأعمال كنقطة أولى لبحث باقي الموضوعات.

ويبدو أن هذه الاستجابة الفلسطينية أو اتساع الصدر الفلسطيني للاشتراطات الاسرائيلية المتصاعدة قد شجع راين على



ان نهج التفاوض على مراحل ، كما بينت تجربة التطبيق ، ليس سوى أداة لتثبيت حكام إسرائيل من فرض الحل الذي يلائم أطماعهم التوسعية!

لذلك فإن على السلطة الفلسطينية أن تنتقل بقضية الشعب من حاجز أبرز إلى الأمم المتحدة ، وأن تعود إلي مرجعيتها من أجل الأهداف الوطنية الفلسطينية.

لقد أدرك شعبنا بحسه المبدع ، وخبثه الكفاحي ، أن النضال ضد الاستيطان يقع في صميم النضال من أجل الوطن ، وأنه ليس قضية تختمل التأجيل والتسريح للمرحلة النهائية من المفاوضات ، وبدافع هذا الحس المبدع والوعي الوطني العالي المستوى قامت لجان الدفاع عن الأراضي في مختلف مواقع الاستيطان ، وتحولت تلك المواقع بنضال أبنائها وتضامن القوى الشعبية معهم إلى ساحات نضال ملتية ، فشلت أعمال التمتع الإسرائيلية ومحاولات الاجهاض اليسوقراطية من اطفائها.

فليكن العاشر من شباط مناسبة لتعميد النضال ضد الاستيطان ، ولرعى الصلوات الوطنية من أجل إطلاق سراح السجناء والمعتقلين ومن أجل تحقيق الأهداف الوطنية وتأمين حق العودة.

ولتعلن حية خالدة إلى الأبد ذكرى شهداء شعبنا.
حزب الشعب الفلسطيني

بناء التصور في الهواء ، مثلما هو ليس مستعدا باسم قسوة الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة والنضال العربي للقبول بالاملاءات الاسرائيلية ، أو للتنازل عن حقنا في تقرير المصير والعودة على اساس قرارات الشرعية الدولية.

لكن ما يجري الآن من توسع استيطاني وانتهاك حتى للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية ، ووقوع هذه السلطة في فخ التفويض حول تعهدات إسرائيلية على الحكومة الإسرائيلية تنفيذها مثل إعادة الانتشار والانتخابات ، كل ذلك يشير إلى أن النهج التفاوضي الحالي قد وصل إلى طريق مسدود ، ولا يخفى التمسك به غير الإبقاء على الاحتلال الإسرائيلي!

لذلك فإن السلطة الفلسطينية ، من أجل السلام العادل ، مطالبة بوقف تلك المفاوضات حتى تتوقف كافة الانتهاكات الاسرائيلية للاتفاقيات ولقواعد التفاوض التزيد ، مثل التوسع الاستيطاني والاغلاقات ، والمناطة في تنفيذ الالتزامات الإسرائيلية بموجب الاتفاقيات ، وبعد ذلك يجرى التفاوض على أسس جديدة ، مماثلة لما جرى عليه التفاوض مع مصر والأردن ، أي بالإقرار بمبدأ الانسحاب والتفاوض على الترتيبات الضرورية لقيام علاقات سلام وحدود آمنة بين دولتين مستقلتين على أرض فلسطين بحدودها الانتخابية.

على حق حينما قلنا أن اتفاق التذكرة هو ترجمة إسرائيلية لاتفاق إعلان المبادئ ، وهو تنفيذ لبرنامج حزب العمل الإسرائيلي للحاكم الذي ينص على الانسحاب فقط من المناطق المحتلة بالسكان وضم الأجزاء الأخرى من وطننا إلى إسرائيل.

ولم يضع المحتلون الإسرائيليون ، وقتها ، فاصقا في جبهه محصور لتوسيع مستوطناتهم ورسم الخارطة التوسعية الإسرائيلية بالجرافات لفلتهم أكثر من نصف الضفة الغربية ، وقد كشف المحتلون الإسرائيليون نواياهم تجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية ، وكان شعار الفصل الذي خرج به رابين صريحا في رفضه حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وفي أهدافه التوسعية ، وترجيحه لتزيق الوحدة الإقليمية لأرض وطننا والوحدة الوطنية لشعبنا. كما بصر حكام إسرائيل على استعلاء السلطة الفلسطينية ضد قطاعات أخرى من الشعب وبغذين عراجل الاقتتال الداخلي بهدف اشغال شعبنا عن الاحتلال وعماراته وحرره عن واجباته الكفاحية الأساسية لاجلاء المحتلين واستوطنهم عن اراضي الوطن الفلسطيني.

أمام كل هذه التعديلات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه ، وأمام الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة حتى للاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية ، وأمام شراسة الهجمة الاستيطانية والساعى الإسرائيلية المحمومة لتكريس الوضع الاحتلالى القائم وخاصة في مدينة القدس العربية ، ويتوجب على السلطة الفلسطينية التي برزت قبولها للاتفاقيات مع إسرائيل بأنها مستعدة إلى تحسين الأعداء الوطنية الفلسطينية وفي مقدتها قيام الدولة المستقلة وتصفيتها القدس ، أن تميد النظر في مرقفها بعد أن تبين في التطبيق العملي أن تلك الاتفاقيات لم تكن إلا غطاءا لتسريع تحت الاطماع التوسعية الاسرائيلية ، والتفكير للشرعية الدولية ولقرار مجلس الأمن ٢٤٢

وبعد ان اتضح ان السلام الاسرائيلي يحنى حريانا الشعب الفلسطيني من حقيقته في الصبر بامن وسلام وحسرة في وطن حبيب مستقل بموجب قرارات الشرعية الدولية وفي حدود عام ١٧ في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة

لقد أبد حينما على الدوام الحل السلمي العادل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي . وكان صادقا مع شعبه ، وصريحا معه في هذا الموقف ، ولم يشارك الآخرين في

مسودته النهائية.

وبهذا سقطت ذرائع حكومة رابين فلم تجد ما ترد به سوى الهجوم الذي شنه رئيس الحكومة على وزارة الخارجية المصرية : " هناك رياح شوية معادية لإسرائيل تهب في وزارة الخارجية المصرية " قالها رابين أمام اجتماع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يوم الأربعاء ١٥ شباط / فبراير

مثل هذا التصريح ليس متبعيا في العلاقات بين الدول ففي اللغة الدبلوماسية يستطيع رئيس دولة أن ينتقد أو يهاجم سياسة دولة أخرى . لكن أن يقوم بالإشارة بأصبع الاتهام نحو جبهة محددة (وزارة الخارجية) فهذا تدخل فظ في الشؤون الداخلية يفهم منه ضغط على الرئيس كي يعاقب وزارة الخارجية محذرا أو مقبلا .

ومع صدور تصريح رابين ، بدأت تطلق الشائعات والتكهنات في إسرائيل حول احتمال أن يقدم الرئيس مبارك بنزع ثقته عن الوزير عمرو موسى فيقبله أو يرحله ، في أحسن الحالات ، ويحد من تأثيره ويخفض مكانته فيسقط مشروع نزع السلاح النووي وتواصل المسيرة .

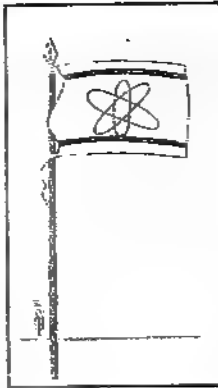
ولم يقتصر الأمر على هجوم رابين ، فقد اشتعل أيضا خط التحالف الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي . وإذا بوزير الخارجية وارن كريسفورد ، يرحله " انتقادا شديدا " للموقف المصري في موضوع معاهدة نزع السلاح . وبلغ به الأمر أن يعتبر هذا الموقف " متافضا للمصالح الأمريكية " .

ولكن الرئيس المصري حسني مبارك صدم رابين وكريسفورد وكل المراقبين الإسرائيليين والأمريكيين ، حين خرج بهجوم مضاد على رابين (دون أن يعطرق لإدارة الأمريكية) وبنهي عمليا مرقف الوزير عمرو موسى . مما أدى إلى ارتفاع درجة حرارة المعركة . فخرج شمعون بيرس ، وهو دبلوماسي متفتح أذكي من رابين وأكثر منه حساسية تجاه الكرامة العربية ، هرع إلى باريس لمناظرة عمرو موسى والتخفيف من حدة التوتر .

(عند كتابة هذه السطور لم يكن قد عقد لقاء بيرس - موسى بعد لتعرف نتائج) .

خلفية هذه المواقف

قد يستغرب المتفرج المحايد من دواعي هذا الموقف الإسرائيلي ، إذ أن الموقف المصري - العربي أقرب إلى المنطق والتزاهة .



تظهير خطي

وسالة حيفا

الجامعة بمستوى وزراء الخارجية العرب لدراسته والتي بشأنه ، والمفروض ، كما أفضح من تفاصيل صوم ، أخذ بالاعتبار ليس فقط مصالح العرب بل مصالح إسرائيل أيضا إذ أنه يتحدث عن توقيع إسرائيل وجميع الدول العربية وكذلك إيران .

وكما هو معروف ، فإن هذا الموضوع سيطر على الخط الدبلوماسي المصري - الإسرائيلي منذ عدة أشهر . وإسرائيل رفضت من البداية التوقيع على الميثاق الدولي لمراقبة السلاح النووي . فانتقدتها مصر وبدأت بحملة اقناع عالمية ضد الموقف الإسرائيلي ووجدت حكومة رابين مغربا لها من الموضوع حين أعلنت أنها لن توقع على اتفاق نزع السلاح النووي إلا إذا أقيم سلام شامل في الشرق الأوسط . يشمل العراق وإيران وليبيا وقد ردت مصر على ذلك باقتراح منم إذا طرحت مشروع التوقيع على معاهدة ترقعها جميع دول المنطقة بما فيها ليبيا والعراق وإيران وتبنت لجنة الجامعة العربية المشروع . وأعدت

الخلاف

الإسرائيلي - المصري

وإمكانية حسمه بكرامة

نحن الذين نعيش في إسرائيل ونعيش حكوماتها منذ حوالي نصف قرن ، لم نقابا أبدا بالمشكلة التي افتعلتها حكومة رابين مع مصر على خلفية نشاطها المبارك والمحمود لأجل تخليص الشرق الأوسط وتطهيره من السلاح غير التقليدي ، النووي والكيميائي والبيولوجي . بل إننا نرى أن هذه المشكلة شبيهة جدا بالمشاكل التي نشأت وعرفت مسار التفاوض الإسرائيلي - الفلسطيني .

وإن كنا نرى أن حكومة رابين في هجومها على القيادة المصرية ، ارتكبت خطأ فاحشا أحسن .. نعمتقد في ذات الوقت أن هذه التجربة مفيدة جدا للدول العربية المتجهة نحو إقامة علاقات مع إسرائيل . فإذا درستنا بعين وجدية واستخلصت منها العبر المناسبة ، فمن شأنها أن تحسن أداها وتكون أكثر ينظرة على مصالحها بحيث تقدم العلاقات على أساس من المساواة وتبادل المصالح . ولا نستبعد أبدا أن تؤدي هذه التجربة إلى بداية تفهم أكبر للموقف الفلسطيني في المفاوضات وربما بداية تعاون عربي شامل يجعل العلاقات مع إسرائيل متكافئة ونزيهة وصادقة ، وليس علاقات ملوثة من الهيئت الأبييض .

نقول : لم نقابا ، لأننا ذقنا على جلودنا هذا الأسلوب وأثاره وتطورات .

فما الذي حدث هنا بالضبط ؟

الجامعة العربية ، على مستوى لجنة إدارة - نشة ، أعدت مسودة معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة من السلاح غير التقليدي .. استهدفت طرحها على مجلس

نالمشقق يقول أنه في ظل انطلاق عملية تفارضى حول سلام بين إسرائيل والعرب ، ينبغي أن يكون السلام شاملا ومبينا على أساس إزالة كل الشكوك وأسباب التبرير وأخطار الحرب . ولا يكون هناك سلام حقيقي طالما أن هناك طرفا أو أكثر يطور أسلحة الدمار .

والنزاهة تحتم أخذ مصلحة جميع الأطراف بعين الاعتبار . وفي هذه الحالة اتهم المشروع المصري بإزالة مخاوف إسرائيل أيضا . فشمت إيران وكل الدول العربية وكان المتوهم أن ترفض المشروع إيران أو ليبيا وحتى العراق . لكن إسرائيل لم تترك لهذه الدول فرصة للرفض . وسبقتها إلى إعلان رفضها .

وجاء هذا الموقف ليس فقط من باب الحساسة وقصر النظر ، بل بالأساس من باب الاعتماد على عقلية قديمة تنفذ بقواعد النظام العالمي الجديد وما أنتجته منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وانذاع حرب الخليج العالمي .

لقد تغيرت مفاهيم كثيرة في إسرائيل ولدى قادتها في الحقبة الأخيرة ، خصوصا مع التوصل إلى اتفاق أوسلو . لكن الكثير من أساليب التفكير لم تتغير بعد في إسرائيل خصوصا لدى زعيم الحكومة رابين واستخباراته وقبائده العسكرية . يريدون أن يثق بهم العرب أجمعين .. لكنهم هم لا يثقون بالعرب . يريدون ، بشكل صريح ، أن يكون الضمان للسلام تفوقا إسرائيليا عسكريا استراتيجيا على كل الجيوش العربية ومعها إيران . وقد اقتنعوا العرب بموقفهم هذا من خلال القول أن الأنظمة العربية غير ديمقراطية ولذلك فهي غير ناضجة . قد تحدث انقلابات تغير النوايا والسياسة

" أما إسرائيل - يقولون - فهي دولة ديمقراطية إذا تغيرت فيها الحكومة فإن كل حكومة جديدة تحترم الانتخابات التي وفعتها الحكومة السابقة " . وسنحاطل في هذا المعرض أن اليكرد ، وهو الفترة الوحيدة التي تشكل بدلا من حزب الفصل في التسيادة ، أعلن على لسان العديد من قادته أنه إذا عاد إلى الحكم ، لن يحترم ترقيع حكومة رابين على اتفاق أوسلو وسيعمل على سن قوانين لضم الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة إلى حدود إسرائيل الرسمية .

من الواضح أن الواقع اللا ديمقراطي في العالم العربي يساعد

حكومة إسرائيل على هذا الطرح في دول الغرب ويساعدها أكثر أسلوب قوى التطرف والتعصب في الحركات الاسلامية السياسية التي تعتمد على الاوهاب وتطرح شعارات " إقامة دولة اسلامية " على شاكلة إيران وتشير العالم أجمع بأنها تهدد استقراره وأمنه في كل الأرجاء .

لكن هناك أيضا الدعم الأمريكي المطلق للموقف الإسرائيلي للإدارة الأمريكية الحالية ، مثل معظم سابقاتها ، تضع في برامجه صراحة مسألة " ضمان التفوق الإسرائيلي الاستراتيجي على جميع الدول العربية " . وتصريحات وزير الخارجية ، كرسنوف ، بشأن معاهدة نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط واضحة . ويقال أنه ، حين التقى صمو موسى ، يوم ١٦ شباط / فبراير ، هنده بالمراسم بالعلاقات بين البلدين إذا لم يتوقف هذا النشاط .

موقف عربي موحد

إن الموقف الإسرائيلي في هذا الموضوع هو نهج مبدئي حتى الآن ، ينبغي أن يعرفه كل من يتعامل أو يريد أن يتعامل مع إسرائيل .

ولن يتغير هذا النهج إلا حين يجد في مواجهته موقفا صارما ، مثلما هو الموقف المصري الحالي في قضية نزع السلاح النووي . وهذا الموقف (المصري) يتصف بالنزاهة والموضوعية والكرامة وأيضها بالانضمام بمصلحة إسرائيل أيضا .. شرط أن لا يكون على حساب مصالح الآخرين .

خذوا نموذجاً آخر من هذا الأسلوب ، في تعامل حكومة رابين مع الطرف الفلسطيني .

لقد وصل الأمر بهم لدرجة مطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بأن تقطع دابر الارهاب ، الذي تقوم به " حماس " و " الجهاد " مع أن كل حكومات إسرائيل وجيشها المتفرع ومخابراتها التي تنافس ال " سى . اسى . اسى . ايه " وال " كا . جي . ايه " .. عجزت عن مكانته . ولا تكفي مطالبة الفلسطينيين . بل بحجة عدم مكافحة الارهاب تعاقبهم . فتفرض الحصار وتوقف عملية الانسحاب من الضفة الغربية وتعزل المفاوضات وتماطل في تنفيذ بقية بنود اتفاق أوسلو والقاهرة .

تجربى عملية سلام مع الفلسطينيين ، وفي الوقت نفسه تعامل سلطات احتلالها وكان لاجود للسلام تراصل الاستيطان والتمسح واقتل ومصادرة الأرض .

تدعى أنها متمسكة بالتفاوض مع الرئيس الفلسطيني ، ياسر عرفات . ومقتنعة بأنها

تعمل ذلك ليس حبا أو تقديرًا للرجل بقدر ما هو لأنها مدركة أنه الرجل القوي في صفوف الشعب الفلسطيني . وفي الوقت نفسه تسعى لاضعافه وزعزعة مكانته ، بالتصريحات الاستفزازية والمثالب المخرجة منه وأصبحت هذه السياسة الاسرائيلية غذاء فقط لأعداء السلام من الطرفين .

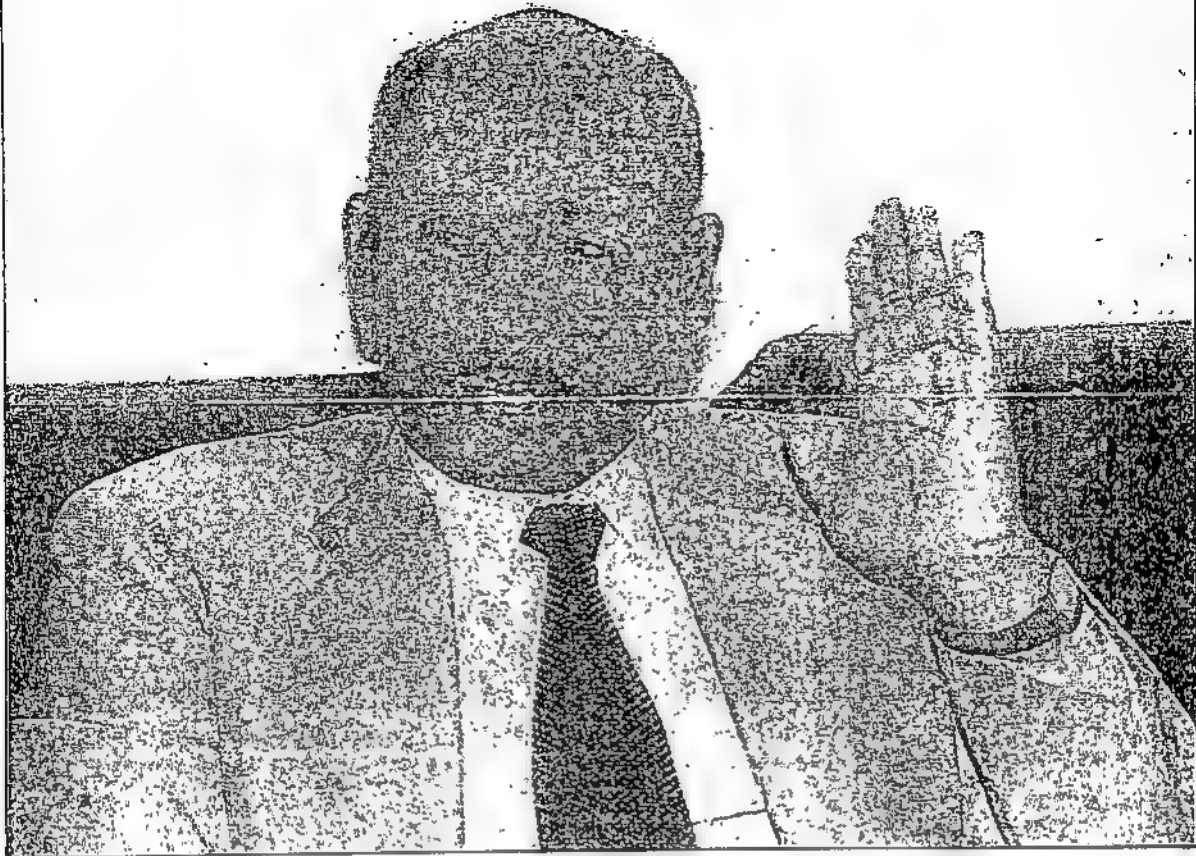
لكن المشكلة هنا أن الشعب الفلسطيني لا يتمتع بعد بدولة ، مثل مصر ، حتى يتصدى بقوة جدية للمحاولات الاسرائيلية . فهو شعب نصفه في الشتات وثله تحت الاحتلال القسري وثلاثة أرباعه يعيش في أوضاع اقتصادية متدهورة ما بين الفقر والجوع .

والشعب الفلسطيني ، رغم ما ذاق من مر العذاب ودفع من ثمن باهظ (أكثر من مائة ألف شهيد) ، فقد وهبه الله التسرع إلى عشرين فصيلا وفضيل ، فتح وجبهة شعبية وجبهة شعبية - قيادة عامة وجبهة ديمقراطية وجبهة النضال العربي وجبهة التحرير العربية وحزب الشعب والحزب الشيوعي والاتحاد الديمقراطي .

والشعب الفلسطيني أمضى حوالي القرن في النضال من أجل التحرر واشعل انتفاضة بطولية كانت الدافع الأساسي للجوء الغرب وإسرائيل إلى طاولة المفاوضات . ولكن انتفاضه بهت بعد سنتين كبيرتين من الصمود . وراحت تفرز مظاهر سلبية لاثين باسمها مثل : خفض مستوى التعليم إلى الدول ، الصراعات الدورية الداخلية وتحويل العديد من الشجارات الفردية إلى أعمال قتل وانتقام .

باختصار ، الشعب الفلسطيني دخل المفاوضات ضعيفا . ولم يلق الدعم الكافي والمناسب من الأخوة العرب . وكان هذا بشابة واحد من عناصر ضعف الاتفاقيات وسلباتها ، إضافة إلى عناصر أخرى ليست موضوعنا الآن .

والتجربة مع الطرف الفلسطيني شجعت حكومة رابين على اتباع الأسلوب نفسه مع بقية العرب . لكنها لم تجد لها متصما من الوقت مع مصر في موضوع التسليح النووي وإذا وقت كل الدول العربية بما فيها العراق وليبيا والأردن وسوريا وفلسطين والبحرين والخليج ، مع مصر في معركتها العادلة لتجريد الشرق الأوسط من السلاح النووي وغزو التقليدي .. فستنتهي القضية بنجاح وكرامة .



الفريق عبد الرحمن سعيد : الأزمة في السودان .. أزمة حكم و أزمة معارضة

أزمة الجيش

كيف تنكر القيادة الشرعية للثوات المسلحة السودانية ، التي تعد فصلا رئيسيا من نصائل المعارضة، وأحد الأطراف الهامة المشكلة دلتجمع الوطني الديمقراطي المعارضة. ربما قد مرت عليها من قضايا الحرب والسلام في السودان؟ وهل توافق على حق تقرير المصير لمجتمعيها؟ وكيف تفسر الخلافات الحادة بين أطراف المعارضة السودانية؟

عن هذا الأسئلة وغيرها، يجيب الفريق عبد الرحمن سعيد « ٥٦ » عاما، أحد القيادات البارزة في القيادة الشرعية للثوات المسلحة السودانية . تخرج في الكلية الحربية في الخرطوم عام ١٩٦٢ ، وعمل في سلاح المهندسين حتى رقى قائدا له، كما عمل في السلطة الدبلوماسية ، مسلحا عسكريا لفترة ، حتى رقى إلى مرتبة نائب رئيس هيئة الأركان للعمليات بالقيادة العامة للثوات المسلحة ، وبقى في هذا المنصب حتى انقلاب يونيو عام ١٩٨٩ ، حيث أحيل للمعاشي وشاهد السودان إلى مصر عام ١٩٩٠ لينضم مع بقية القيادة

عمر سعيد إسرة تجمع »

السياسيون لا العسكريون

سألت الفريق صيد الرحمن

سعيد..

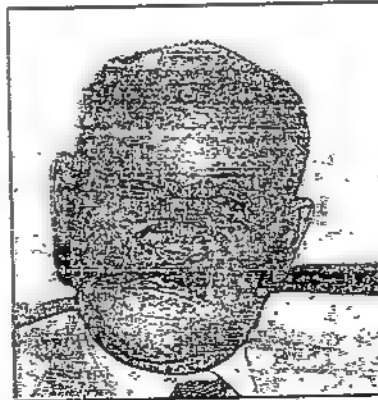
جاء لعبت القوات المسلحة
السردانية دوراً حاسماً في الحياة
السياسية منذ الاستقلال وحتى الآن
، بالرغم من وجود حركة حزبية
فما هي أولاً سلاسل هذا الدور وما
هي الظروف التي هيأت التليام بدأ
بالمعمل لعبت القوات المسلحة دوراً كبيراً
جداً في الحياة السياسية السودانية لتتاريخ
القوات المسلحة يرجع إلى الحرب العالمية
الثانية التي شاركت فيها ، وكان لها دور كبير
في شمال أفريقيا ومنطقة شرق السودان.
وقامت القوات المسلحة محصورة عملها في
الشؤون العسكرية دون الخوض في أي عمل
سياسي . وفي عام ١٩٤٨ تخرجت الدفعة
الأولى من الكلية الحربية التي أنشئت على
النمط البريطاني ، حيث قسمت القوات
المسلحة إلى عدة كتائب في شرق أو غرب أو
شمال السودان ، وكانت تلك الكتائب قوية ،
مدربة تدريباً عالياً ، تتنافس فيما بينها على
أي المناطق أعلى تدريباً وأكثر انضباطاً .
وأول دخول للقوات المسلحة في العمل
السياسي ، كان مشاركتها في سلطة
الانقلابات التي جرت في السودان والتي
بدأت بانقلاب عام ١٩٥٨ بعد ثلاث سنوات
من الحكم الوطني . وفي هذا العام دعيت
القوات المسلحة بواسطة القوى السياسية
لاستلام السلطة في ذروة المكنبة السياسية
بين الأحزاب . فحزب الأمة الذي كان يحز
الأغلبية البرلمانية ، نمر أن البساط سيج
من تحت قدميه . وأن الاتحاديين على وشك
أخذ السلطة منه . فاستأثر ألا يسلم السلطة
للحزب الآخر ، أو للقوى السياسية الأخرى في
البرلمان ، فاستدعى القوات المسلحة للتدخل
واستلام السلطة . وكان على رأس القوات
المسلحة آنذاك الفريق إبراهيم عبود ، الذي
أصبح رئيساً للجمهورية فترحب سا الانقلاب .
وتدخلت القوات المسلحة بشكلها التبرمي
حيث أصبح القائد العام هو رئيس الجمهورية ،
ويليه في الأقدمية بقية الضباط . لكن
الضباط الذين لم يتولوا مناصب ، وتم
تجاوزهم لأسباب ربما تتعلق بكفاءتهم أو غير
ذلك ، لم يقبلوا تلك الأوضاع ، وحاولوا القيام
بانقلاب مضاد ، تدخلوا في سلسلة من

الانقلابات وكانت تلك الانقلابات ، لا يكتب
لها النجاح حيث تكشف ويتم ضربها قبل أن
تظهر على السطح . وبعد الانقلاب الأول الذي
دعيت له القوات المسلحة من قبل الأحزاب
السياسية . وبعد انتضاء ٦ سنوات بدأ الحكم
العسكري في التآكل ، وانطلقت إنتفاضة
أكتوبر ١٩٦٤ ، وذهب الحكم العسكري ،
وجاء الحكم الديمقراطي ، وبعد الفترة
الانتقالية أجريت الانتخابات .

مرة أخرى تكررت المسألة . وكبر الحكم
الديمقراطي أخطاءً ، من مكنات حزبية ورفض
الهزينة داخل البرلمان ورفض القبول بتنازع
الانتخابات ، وبدأت المشاكل تظهر من جديد .
ومن هنا انتهر الحزب الشيوعي الفرمية -
وكان خارج الحكم آنذاك - بمساعدة مجموعة من
الضباط ، ليقتز إلى السلطة بانقلاب مايو عام
١٩٦٩ ، الذي لعب فيه الشيوعيين
السردانيون دوراً أساسياً ، حيث تولوا المناصب
الرئيسية في الحكومة . وفي لقاء أخير اعترف
أحد قادة الحزب الشيوعي السوداني ، بأن أحد
الأخطاء التي ارتكبتها الحزب الشيوعي ، هو
محاولة التفرز على السلطة ، بإجهاض الحكم
الديمقراطي . عبر إنقلاب عسكري ، كان على
رأسه **جعفر محمد نمري** .

لكن نمري لم يستمر طويلاً في تحالفه مع
الشيوعيين ، إذ شعر أن الحزب الشيوعي قد
أخذ يتغلغل في الحياة السياسية ، فدخل في
صدام معه ، واعتقل أعداءاً هائلة منهم
وأبعدهم بالتالي عن المناصب التي كانوا قد

الفريق صيد الرحمن سعيد



تقلدوها . وما حدث بالضبط في عام ١٩٧١
أن الحزب الشيوعي أدرك أن نمري ، ليس
لعبه في يده ، فحاول التخلص منه ، فسيهم
هو وتخلص منهم فبعت عرب تحارلة إنقلاب
وحاشم **العطاش** . وبعد التخلص من
الشيوعيين ، إنفرد نمري بحكم السودان
مستعيناً بالتكنوقراط في مختلف نواحي
الحياة السودانية .

السعي للانفراد بالسلطة
بمناحي المراحل التي تحكت
في إضمار حكم نمري .

هناك عدة عوامل ، على رأسها ، أن
نمري وقع في أخطاء كبيرة جداً منها
استقطاب بعض الأحزاب ، كان على رأسها
مجموعة الأخوان المسلمين بقيادة د . حسن
النواهي التي تغلفت في كافة أجهزة الدولة
والحكم حتى أواخر أيام عهد نمري . وحين بدأ
نمري بشمر بقوة نفوذ جماعة **حسن**
النواهي ، فأعتقلها وزج بها في السجن ،
ولكن هذه الخطوة جاءت متأخرة جداً . وهنا
مؤثر آخر على أن الأحزاب طوال الحكم
العسكري ، تشب إلى الحكم ، وتسعى للانفراد
بالسلطة والهيمنة . ورغم أن نمري انفرد
بالحكم طوال ١٦ عاماً ، وألقى فيها الأحزاب
الأن الاخوان تمكنوا من العمل والتغلغل
والنفوذ لأجهزة الحكم ، وسعوا إلى توجبه
حكم نمري توجسها يضلقي مع فكرها
وأيديولوجيتها ، وصاغوا له قوانين سبتمبر
١٩٨٣ ، التي ظلت معضلة للسنوات التي
تليها وخلفت كافة المشاكل التي عجز حكم
الانتفاضة على حلها ، كما نصبوا نمري
إماماً ، حتى تمكن الشعب السوداني من
الانتفاضة في أبريل عام ١٩٨٥ ليطيح
بنمري ويغير نظام الحكم

تجاهل التحذير

بعض التيارات تعارض
السردان يحملون الجيش مسئولية
الانتفاض على الديمقراطية من
إنقلاب نوفمبر عام ١٩٨٥ ، مردداً
بانقلاب مايو ١٩٦٩ وإنشاء
بانقلاب الجبهة الإسلامية في يونيو
١٩٨٩ . فهل توافق على ذلك؟

هذا غير صحيح ولنتظر ماذا جرى
لنتمكن من التوصل لتقييم دقيق له . فبعد
الانتفاضة تشكلت الحكومة الانتقالية من
العسكريين وجزء من السياسيين ثم لا
يتسبون لأحزاب . وبعد عام من الحكم
الانتقالي أجريت الانتخابات ، وجاء حكم

ديمقراطي متخبط . فما الذي جرى ؟ عاد الأخوان المسلمون في شكل جديد هو حزب الجبهة الإسلامية القومية ، التي دلت المركز الثالث في الانتخابات ، وبدأ حزب الجبهة يعمل داخل القوات المسلحة وبشكل سافر ومكشوف للجميع ، أخذت الجبهة في استقطاب الضباط والجنود . وتقدت تبتهت السلطة السياسية آنذاك . بأن الجبهة الإسلامية تعمل داخل القوات المسلحة ، مما يعطى مؤشرا خطرا على قومية تركيبة القوات المسلحة . لكن السلطة السياسية لم تتصرف على ضوء هذه الحقيقة ، وأخذت الجبهة تصعد من نشاطها داخل الجيش بإرسال الضباط لتلقى دروات في المركز الاسلامي للوعظ والإرشاد وتدخل في بعض الوحدات بحضور قياداتها الشخصية إليها ، وبإمداد بعض الضباط بأموال طائلة ، وتسخير بعض البنوك لتسهيل منح الضباط والجنود أموالا بصورة ميسرة ، لتجنيدهم واستقطابهم . وكان هناك أكثر من مؤشر على أن الجبهة الإسلامية تعمل داخل القوات المسلحة ، من أجل إجهاد الوضع الديمقراطي ، وإحلال بديل له . واستطاعت الجبهة أن تكون في هذا البديل ، بنجاحها في انقلاب يونيو ١٩٨٩ ، واستيلائها على السلطة ، لتكون هذه هي المرة الثالثة في السودان ، التي نستولي فيها القوات المسلحة على السلطة بتدخل آخرين .

* وما هو ذلك على من يقولون أن تدخل الجيش في شؤون السياسة هو الذي أفضى لانقلاب يونيو ١٩٨٩ وقضى على الانتفاضة ؟

- هذا غير صحيح . لقد أرسلت القوات المسلحة في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ مذكرة للسلطة السياسية ، نبهت فيها لخطورة الموقف في حرب الجنوب . وعدم التكافؤ في التسليح بين الأخيرة الجنوبيين والقوات النظامية التي أصبحت بضعف التسليح بعد سقوط غيري ، وانخفضت روحها المعنوية للرج بها في القتال في مناطق لا تتوافر فيها الحدود الدنيا لشروط الإنسانية ، أكدنا في هذه المذكرة أن القوات المسلحة مع الديمقراطية ، ولا نريد إجهاد نفسها ، بل نريد إصلاح حال القوات المسلحة ، بأن توفر الدولة لها احتياجاتها ، أو تدعبل إلى السلام ، وفقا للاتفاقية التي وقعها السيد محمد عثمان الموهغنى رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الحركة الشعبية . كل هذه الأحداث تؤكد أن القوات المسلحة السودانية في حد ذاتها ليست

انقلابية ، ولا نرغب إلى السلطة ، لأنها ليست بعيدة النال . لأننا نملك السلاح الذي يمكننا من إحداث انقلاب . ولقد استغلت هذه المذكرة من قبل جهة سياسية أيضا هي حزب الجبهة الإسلامية القومية ، التي قامت بخدعة كبرى للقوات المسلحة بأن قيادة القوات المسلحة ، قررت الاستيلاء على السلطة ، وطلبت من كل القادة إرسال موافقتهم دون أى تحرك ، ثم اعتقلوا عددا كبيرا من قيادات القوات المسلحة مع قادة الحركة السياسية وأودعوا السجن وهكذا أستطيع التأكيد مرة أخرى أن القوات المسلحة السودانية ، لم تعرف في تاريخها بأنها انقلابية . بالإضافة إلى ذلك فإن الضباط الذين كانوا يقرعون بهذه الانقلابات ، سواء كان ذلك في انقلاب غيري أو انقلاب الجبهة الإسلامية ، هم ضباط معروفون لا أمل لهم في أن يتقدموا الصنف . مع زملائهم لتسلي مرافق قيادية ، لذلك بسهل اغرازهم بالوصول إلى قمة السلطة عبر إنقلاب . والخلاصة أن المسئول الأول عن إجهاد الديمقراطية الثلاث في السودان هي الممارسة الحزبية للقوى السياسية . وليس القوات المسلحة ، ففي إنقلاب ١٩٨٨ سملت السلطة السياسية تسليمها للجيش في مكيدة بين الحزبين الكبيرين ، وفي إنقلاب غيري أدى طرد الحزب الشبوعى من البرلمان إلى تغلبه داخل القوات المسلحة واستقطاب بعض الضباط لتنفيذ هذا الانقلاب ، أما الانقلاب الأخير فقد وضع بشكل نهائى أنه ان يتخطيط من حزب الجبهة الإسلامية القومية .

أخطار على الديمقراطية

* هل يعنى ذلك أن سعى الأحزاب السودانية ، لتشكيل أنصار لها داخل القوات المسلحة ، يشكل خطرا من وجهة نظرك على الديمقراطية ؟

- بالطبع هو خطر على الديمقراطية وعلى القوات المسلحة في نفس الوقت . فالقوات المسلحة هي تركيبة قومية ، ينضم إليها أهالى شمال وشرق وغرب وجنوب السودان ، وهذه مناطق معروف أنها مقفولة على أحزاب بعينها فتشمال وشرق السودان هي مناطق معروفة بولائها للحزب الإتحادى الديمقراطى ، وغرب السودان هو منطقة مقفولة لحزب الأمة ، مما يسهل العمل وسط قبايل هذه المناطق . وعند نشأتها كانت القوات المسلحة بعيدة عن المدن إلا أن ذلك لم يعد متحققا لضيق إساكنيات

القوات المسلحة ، ولعدم امتلاكها لكرادس مؤهلة تأهيلا عاليا ، فتلقد أصبحت تتواجد وسط المدن الأهلة بالسكان ، وتعيش وسطهم ، تعاني ما يعانيه ويستقطب كوادره من يريد ، فتلقد أصبحت القوات المسلحة ، هي الحصان الرابع الذى يسعى كل حزب أن يكسبه إلى جابه . وما لم تستطع القوات المسلحة السودانية أن تبني معسكراتها خارج المدن ، وأن تملأ وقت الجنود والضباط بالتدريب والتثقيف ، فلن تتمكن من إيجاد قوات مسلحة عازقة عن الانقلابات فالسلاح الذى تحوزها القوات المسلحة هو ملك للشعب الذى دفع ثمنه ، ويجب توجيهه ضد من يحاول أن يسئ للشعب وأن يهدد وحدة تراب الوطن .

*** ألا تستفيد القوات المسلحة بشكل عام من حكم الأنظمة العسكرية ؟

- الجيش السودانى ، هو أكثر الأطراف تضارا من النظم العسكرية . ففى ظل تلك النظم ، يكون الهم الأول للقوات المسلحة هو حماية النظام وحسب دون أن تشتت لهماهاها الأساسية ، فالقوات المسلحة فى أى دولة من المنفروض أن تواصل التدريب والتعلم لحماية الأمن الخارجى للبلاد . لكن هذا الدور ينحصر فى ظل الأنظمة العسكرية ، حيث يقتصر عمل القوات المسلحة على تأمين النظام القائم وهنا ليس عمل القوات المسلحة . وفى ظل الأنظمة الديمقراطية ، تتمكن القوات المسلحة من التفرغ للتدريب ورفع كفاءتها ودرجات تأهيلها ، حتى لو شاركت فى بعض الأدوار الأخرى كبناء الجسور أو شق الطرق أو إقامة المشاريع ، وهى أدوار لا تظهر فى عبء الحكم العسكرى . والعلاج لظاهرة تدخل القوات المسلحة فى إجهاد الديمقراطية يتشثل فى اختيار الجنود والضباط للانضمام للكلية الحربية ، وإبعاد المعسكرات من مناطق الكشافة السكانية ورفع المعايير عن الجنود لتوفير سبل حياتهم المعيشية بشكل كريم ، وتوفير وسائل مواصلات معقولة لنقلهم إلى معسكراتهم . فالتأى بالجنود والضباط عن الاحتكاكات اليومية والمشاكل الاجتماعية السائدة ، هو الخطورة الأولى الضرورية للحد من ظاهرة جذب الجنود للمشاركة فى إحداث إنقلابات . هنا بالإضافة إلى الأهبة القسوى لمصليات تثقيف الجنود والضباط ، ثم ملأ أوقاتهم بالتدريب حتى لا يشعرون بالفرغ ، أو إشراكهم فى إقامة مشاريع للمجتمع المدنى

الجنود والسياسة

* وما هي الطريقة المثلى لمرس الجنود والمضاهات عن آرائهم السياسية من وجهة نظرهم؟

- عندما يلتحق الجنود بالثروات المسلحة ، فإنهم يوقعون إقراراً بالابتعاد عن العمل السياسي المباشر لكنهم في نفس الوقت يسمح لهم بالأدلاء بأصواتهم في الانتخابات، وهو شكل من أشكال الممارسة السياسية.

هناك إتهام موجه للثروات المسلحة السودانية ، بأنها تمهدت الإبقاء على قوانين سيمتير خلال فترة الحكم الانتقالي ، مما أدخل حكم الانتفاضة في دوامة من المشاكل بسببها انتهت بإسقاطه ، فما هو ذلك على هذا الأتهام؟

- بالنسبة للفترة الانتقالية ، فقد كانت قصيرة ولم تتجاوز العام ، وهناك أسباب متعددة لعجز الحكم الانتقالي عن الاستجابة لمطالب الانتفاضة ، لعل في مقدمتها تكريس المجلس العسكري الانتقالي ، الذي تشكل من شخصيات كانت ضالعة في حكم فيري يوقى مدمتهم رئيسه الفريق هبدي الرحمن سوار الذهب ، فضلاً عن عدد من الضباط الذين شغلوا مواقع في قيادة الجيش . ولقد صممت القوات المسلحة على تكريس المجلس الانتقالي بهذا الشكل ، محسباً لمنع أي انقسامات ، والانتفاضة في بدايتها ، واعتقد أن هذا الصمت كان عملاً عقلياً بدلاً من التناحر بين قيادات الجيش في حال الاعتراض على تشكيل المجلس ، ولتقصر الفترة

الانتقالية ، دخل رئيسي في دفع المجلس الانتقالي لوضع الأمور الأكثر سهولة على جدول أولوياته ، فأرجأ تنفيذ القرارات الصعبة وفي مقدمتها الاستجابة للمطلب الشعبي بإلغاء قوانين سيمتير . ولقد كان لي شرف أن أكون سكرتيراً لهذا المجلس العسكري الانتقالي .

لقد كنت بنفسى هروب المجلس من سراجة القضايا الكبرى ، واتكال المجلس العسكري ومجلس الوزراء كل منهما على الآخر للهروب من تحمل المسؤولية ، ولذلك لم تحسم القضايا الملحة الأساسية في الفترة الانتقالية . وربما يرجع ذلك أيضاً إلى أن تحديد خام واحد فقط للفترة الانتقالية كان خطأ كبيراً ، فالمفروض أن نحدد المشاكل المطلوب حلها ثم نحدد الفترة الزمنية الكافية للتوصل لهذا الحل وليس العكس . كما أن رئيس مجلس وزراء الحكم الانتقالي د. الجزولي دفع الله ، كان ضعيفاً بدوره ، فلم ينفذ برنامج الانتفاضة الشعبية ومطالبها وشعاراتها .

هل توافق على من يهتمون الجيش ، بالإسراع بإجهاض الانتفاضة ، ويستبدلون على ذلك بمذكرة فبراير الشهيرة في ١٩٨٩ .

- بالتقطع لا أوافق . ففي فبراير ١٩٨٩ كنت واحداً من قيادات الجيش السوداني ، كما كنت أحد الذين شاعروا مولد مذكرة فبراير منذ لحظاتها الأولى . فقد ذهبت للجند ركنت آنذاك نائب رئيس هيئة الأركان للمليات . انصهبت قوة من هناك في وقت لا يجوز فيه الانسحاب ، فتسببت في خسائر فادحة ، وفي سقوط مدينة بأكملها والتفتت بالجنود

المتسحين لمصرف ملايات انسحابهم ، فوجدتهم في حالة يرثى لها ، حيث بقوا في موقعهم مدة ثلاثة أشهر بدون ذخائر أو طعام أو ملابس أو سلاح مناسب . وحين سدت أبلقت القائد العام للثروات المسلحة بحطرة الموقف في الجنوب الذي ينشر بيزيد من التدهور ، بقلتي إما أن تحصل مسئوليتنا كاملة ، أو نتخلى عنها ، وأن هذه المسئولية تقتضي مراجعة القيادة السياسية بهذه الأحوال المتردية للثروات النظامية ، وقبل ذلك مكاشفة قيادات الأفرع الرئيسية للثروات المسلحة بتلك الأوضاع . وقد كان ، حيث دعينا تلك القيادات من كل أنحاء السودان لاجتماع مشترك لمناقشة مطالب القوات المسلحة من الحكومة لتوفير المعتاد والطعام والذخيرة وكل ما يلزم الجنود من احتياجات ، وصممت الحكومة على هذه المطالب ، ودلعت الجنود للموت في حرب غير متكافئة ، ففرت القيادات إرسال مذكرة فبراير إلى الصادق المهدي التي ترمي إلى إلزام الحكومة ببرنامج الانتفاضة .

وهذه المذكرة لم تفل علينا من أي جهة ، بل أملاها علينا ضميرنا الوطني ، وتقدم بها القائد العام للثروات المسلحة ورئيس الأركان ، لرأس الدولة السيد أحمد المبرهني ، ولرئيس الوزراء الصادق المهدي ، بسرية تامة .

لكن هذه المذكرة عوملت بشكل غير كريم ، إذ سمى رئيس الوزراء ، إلى محاولة الإساءة إلى قيادات القوات المسلحة وكفائتها ، وكشف هو عن المذكرة وراح يشهر بها ويسخر من مطالبها ويحاول عليها ، لرفض تنفيذ المطالب التي وردت بالمذكرة هو الذي أدى للإنتلاب العسكري رئيس قطيعها ، لأن أحد مطالبها الرئيسية كان دعوتها لتأهيل الجيش تأهيلاً معقولاً لمواصلة الحرب ، أو التسور بمبادرة السلام السودانية للتوصل حل سلمي لها وهو ما رفضه الصادق المهدي .

أزمة حكم ومعارضة

هل الأزمة السودانية الراهنة أزمة حكم ، أم أزمة معارضة؟

- هي أزمة حكم في المقام الأول ، لكن ذلك لا يسر المعارضة من المسئولية عن هذه الأزمة ، فالحكومة الحالية عجزت عن أن تسير البلاد ، وهي مقاطعة من كل دول الجوار العربية ، وكل الدول الأنترنسية والأوروبية ، وهو ما يعني أنها مقاطعة من كل دول العالم ، والحالة الاقتصادية تكاد أن

القوى السياسية هي التي سعت للانقلابات

العسكرية وليس العسكريين .

☆☆

النصيحة بغزو مصر للسودان (١) .. خدمة

لنظام الجبهة الإسلامية ..

تكونت منارة، والشعب السوداني كاد أن يكون كله من المتسربين، بسبب الغلاء وارتفاع مستويات المعيشة بشكل يفوق قدرات كل الفئات الاجتماعية، مع تخلي الدولة عن دورها في رعاية الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير فرص العمل للمواطنين مما شرد مئات الآلاف منهم ودفعهم للهجرة خارج البلاد، والمشور الأول عن أزمة الحكم هو نظام الجبهة الإسلامية القائم في السودان.

* هذا عن الحكم لماذا عن المعارضة؟

- المعارضة للمعكم بدأت في داخل السودان، ثم انتقل جناح منها للخارج وانتظم في صفوف التجمع الوطني الديمقراطي لكن إنعدام جهة خارجية تحتضن هذه المعارضة وتوفر لها الأجواء الملائمة للنشاط، قد حول هذه المعارضة إلى فصائل متشرذمة متناحرة. لكن الأمل ما زال يحفوني في أن تتحد المعارضة وأن تنبذ خلافاتها الجانبيه البسيطة لأن عدوها جميعا واحد هو نظام الجبهة الإسلامية القومية القائم في الخرطوم. رحل الخلافات القائمة الآن في التجمع يمكن، بأن تلقى كل أطرافه للحوار دون شروط مسبقة، للنقاش في القضايا التي تهم الشعب السوداني في الداخل، ورسم الخطط المستقبلية للحكم دون الحديث عن أنصبة كل حزب، لأن ذلك حديث سابق عن بونه، فالحوار بيننا يجب أن يكون السودان أولا وليس الحزب الذي أنصبي إليه.

سياسة المكابدة

* هناك من يقولون أن قضية الثالثة السياسية بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادى، أصبحت تشكل عائقا أمام تطوير المعارضة السودانية، فما رأيك في هذا القول؟

- لا أعتقد بذلك فالحزبان الكبيران، هما جزء رئيسي من المكون الأساسي للخرطة السياسية السودانية، وعليهما أن يتحملا المسؤولية وأن يكفيا عن حالة المكابدة السياسية فيما بينهما، وأن يتراضيا على أن الظرف القائم يحتاج إلى جهدهما المشترك، وإلى جهود كل الأطراف، إذ ليس بمقدور حزب واحد أن يغير النظام القائم في السودان بمفرده، فالتقياس الوحيد لأفضلية حزب على آخر ليس حجم جماهيره، أو ماذا حصل في الانتخابات، ولكن ماذا فعل لإصناف النظام القائم.

يؤلى أى مدى يمكن أن تعبير

مشاركة القيادة الشرعية للقرات المسلحة في التجمع الوطني، اختيارا للكناف المسلح لإسقاط النظام السودانى؟

- منذ انضمت القيادة الشرعية للتجمع تم الاتفاق مع مختلف فصائله، على إسقاط النظام بكل الوسائل بما في ذلك الكنفاح المسلح، مروراً بالمظاهرات والاعتصامات والإضرابات الخ.

لكن المعادلة السياسية السودانية القائمة على العمل المشترك للثقات والأحزاب والقوات المسلحة، تعنى أن للأخيرة دوراً سياسياً في الفترة الإنتقالية، فضلاً عن تهيئة الأوضاع في الداخل والخارج لإسقاط النظام بشكل يضمن وحدة السودان ولا يحوله إلى فصائل مسلحة متناحرة كما يجرى في الصومال أو لبنان أو أفغانستان.

العصيان هو الحل

* هل تعتقد أن الأسلوب السودانى المعروف القائم على العصيان المدني العام لا زال صالحاً لإحداث التغيير في السودان؟

- نعم. لكن على الجميع أن يعلموا أن أسلوب الانتفاضة والعصيان المدني يحتاج إلى حماية مسلحة، فالجبهة الإسلامية تعمل الآن جاهدة لإحلال مليشياتها محل القوات المسلحة، لكنى أعتقد أنها لم تتجرب تماماً في سياسة الإحلال التي تتبعها، فما زال الجزء الأكبر من القوات المسلحة يحمل مشاعر قومية، سوف ينضم بمنتهى السهولة لأية انتفاضة شعبية تحدث في المستقبل لحماية المواطنين من بطش أنصار الجبهة الإسلامية.

* لأول مرة منذ وقوع الحرب الأهلية في السودان، تجمع القيادات الجنوبية على المطالبة بحق تقرير المصير للجنوب لما هو موقف القرات المسلحة من ذلك؟

- لقد أكدنا في القيادة الشرعية أننا مع وحدة السودان، لكن الذي استجد أن الأخيرة في الحركة الشعبية، طالبراً بتقرير المصير كحق من حقوق الإنسان. ولقد أعلننا أننا لا نصترض على ذلك من حيث المبدأ، لكننا توصلنا عبر اتفاق مع معظم القوى السياسية، أن هذا الحق يمارس ليس في ظل النظام القائم، ولكن بعد إسقاطه وبعد الفترة الإنتقالية التي إتفق على أن تكون خمس سنوات، ومشاركة الجنوبيين معنا في وضع الأسس لمستقبل الحكم في السودان، فإذا لم يقبلوا بهذه الأسس، أو إذا لم تتخذ مسحة للأخوة الجنوبيين آنذاك المطالبة بحق تقرير المصير، حتى لو أدى ذلك إلى انفصال الجنوب، ولقد

وافق الجنوبيون على ذلك بتوقيعهم معنا على وإعلان تيرديس الذي يص على ما سبق. كما أنهم وافقوا معنا على مبادرة دول «الإيجساد» التي تضع الأسس لحل سلمي لمشكلة الجنوب، والقيادة الشرعية تسمى لإلزام جميع الأطراف بما فيها الحركة الشعبية بينود تلك الاتفاقيات

كما هو موقف القيادة الشرعية من الاتفاقيين اللذين وقصهما حزبا الأمة والاتحادى الديمقراطى مع الحركة الشعبية مؤخراً؟

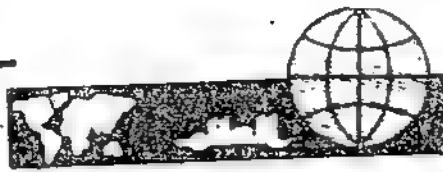
- لقد وافقنا على اتفاق الاتحادى الديمقراطى مع الحركة الشعبية، كما وقصا مع بقية فصائل التجمع على بنود هذا الاتفاق أما بخصوص اتفاق «شقودم» بين الأمة والحركة، فلدينا تحفظات عليه، تقوم على أساس أن هذا الاتفاق يتجاوز إعلان تيرديس الذي سبق أن وافقت عليه فصائل المعارضة، كما يتعارض مع ميثاق التجمع نفسه، في تحديد مدة الفترة الانتقالية، وشكل الحكم الذي تم الاتفاق على أن يكون حكماً لا مركزياً بينما اتفاق «شقودم» يتحدث عن حكم كنفدرالى للجنوب وفيدرالى للشمال، والقرات المسلحة ضد هذا على طول الخط. وفي حين اتفاقا على أن تكون فترة الحكم الانتقالي متدارلة بين الثقات والأحزاب وأنجيش فقد تحدث اتفاق شقودم عن حكم رئاسى إلى غير ذلك من القضايا الخلافية ولذلك فإن التجمع قال أن كل القضايا المختلف عليها تحال إلى المؤتمر الدستوري الذي سيحدد مستقبل السودان.

* برزت دسوات صحفية في القاهرة تحض الحكومة المصرية على غزو السودان لتأديب نظامه، فما رأيك في ذلك، وما هي الطريقة المثلى لحل المشاكل بين الحكومتين المصرية والسودانية؟

- هذه دعوات خطيرة، تثبت أركان النظام السودانى، ولا تزعزعه، وإذا حدثت ستبلى سابقة في تاريخ مصر شبيهة بما اقترله العراق في حق الكويت، وثرباً بالحكومة المصرية، أن تقدم عليها. وإسقاط النظام السودانى هو سبعة الشعب السودانى، وهو قادر على إنجازها. والنظام السودانى أصبح مشكلة لمصر ولكل الدول المجاورة، ولابد من إقامة نظام جديد يحفظ حقوق الجوار ويكف عن إثارة المشاكل في المنطقة.

لكن إذا مدت الحكومة المصرية يد العون والمساعدة للمعارضة السودانية وسرت حركتها فلا شك أن ذلك سوف يعمل بغير نظام الجبهة الإسلامية الذي يعتبر مصر هي الخصم الرئيسى له.

الثورة الإجرامية وحزب «المخدوعين»



العدد ١٩٩٥

رسالة موسكو

ضخمة من الحلويات وملابس الأطفال.
وفي أواخر العام الماضي وصل إلى مدينة
«زابورجيه» مواطن أجنبي محترم، تسم
نفسه لمجلس المدينة على أنه ألماني يدعى
«دانييل وفونج»، وقام بتسجيل شركة
أطلق عليها «صالون عام ٢٠٠٠».
وأستاجر بفضل الصلات التي عقدها بين
كبير وسط المدينة، ووقع عقدا مع التلفزيون
لتشعر سلسلة من الإعلانات المشرقة عن بيع
سيارات أجنبية قديمة بحالة جيدة بسعر ممتاز
ألف دولار للسيارة من طراز المرسيدس
والفولفو، وسبكون الاستلام من مينائي
مورمانسك وفلاديفوستوك. واستولى
مقر شركته كل مستلزمات مزارع الشركات
المحترمة مثل جهاز الفاكس والكراسي الجلدية
المرحة والتليفون، مع باقة زهور صناعية
يابانية حرض السيد «دانييل وفونج» على أن
تكون أمامه على المكتب بينما يطلع الزبائن
ببسة مهذبة لاتفارق على كمالوج مخصص
بمختلف أنواع السيارات ليستقروا من بينها ما
يناسب ذوقهم. ولم يمض وقت حتى سجل
الكثيرون أسماهم في طابور انتظار السيارات
الواردة من أمريكا وألمانيا وفي يوم
الاحتفال بالافتتاح الرسمي للشركة
بأحد أفخم فنادق المدينة انسحب
وفونج من الباب الخلفي بهدوء
ودون أن يودع أحدا. ولم يعد رجال
الشرطة في «صالون عام ٢٠٠٠»
سوى «المقان» وهو صبي في الرابعة عشر من
عمره، ترك مدرسته واشتغل ساعيا مع

أنفسهم. على حين قبرت عصابة أخرى ألا
تجهد نفسها بمشاق التزوير، فهاجمت مجموعة
من الممثلين خلال تصويرهم فيلم بريسي
سيساني، واستولت بالفرقة على مبلغ من
الدولارات المقلدة المخصصة للتصوير، ثم
هربت إلى تركيا وهناك استوردت به كمية

تبدأ أشكال النهب في روسيا بأكثر طرق
الاحتيال سذاجة «الثلاث وريقات» عند
مداخل أسواق الخضار. وأماكن بيع قطع
غيار السيارات. وترتفع بعد قليل إلى
النهب العلمي، الذي قام به شاب يناهز
العشرين نافذة كمبيوتر تكن من التسرب إلى
نظم حسابات البنك المحفوظة في الكمبيوتر
بموسكو ليحول غصابه نصف مليون دولار.
ويستمر النهب في صورة قديمة له وهي تزوير
الروايق الرسمية، وكانت أشهر حرواقه
حين كتبت عصابة صغيرة في مايو
١٩٩٢ من تزوير اشعارات بنكية
والاستيلاء من البنك المركزي
الروسي على ثلاثين مليا
روبل (مئتي مليون دولار بأسعار
ذلك الوقت) بينما كان البرلمانيون يصدرون
رأسهم في حينه بالبحث عن مورد لسد العجز
في ميزانية حينذاك وقدره عشرون مليا
روبل.

ويزحف النهب إلى تزوير الأوراق المالية.
ولقد ضفت الشرطة غصابه زوروت ملايين
الكيورانات الأوكرائية، وكان السبب في
انفضاح أسرها أنها قامت بالتزوير على ورق
أفضل من ورق الكيورانات واليوبلات الحكومي
الأصلي! وبطبيعة الحال فإن تزوير الكيورانات
واليوبلات أقل إغراء مقارنة بتزوير الدولارات
وفي هذا المضمار صادرت الحكومة
الرئيسية العام الماضي نصف مليون
دولار أمريكي من السرقة زوروت
بأحكام أشاد به الخبراء الأمريكيون

بلادنا ثورة إجرامية، وللدقة فإنها لا تجرى ولكنها تكتمل بالانتصار الذي يعد العدة لبناء دولة المافيا والعصابات في روسيا، وبلغ عدد ضحايا الشركات المعتالة في روسيا خمسة وعشرين مليون مواطن، يقف وراء كل منهم أسرة كاملة، وأمسى من الأسر المعتادة أن يشهد ميدان بارسك ككتوري أسير عينا مظاهرة من جمهور لاهم له إلا استرداد أمواله الضائعة بين النصابين من مديري مختلف أنواع البنوك والشركات، وهو جيش ضخم أغرى رجلا من أغنى أغنياء روسيا وهو قنصلين بوندلوي زعيم حزب الحرية الاقتصادية بأن يفكر في إنشاء حزب جديد، وربما تكون على حد قوله: «حركة أو تيارا سياسيا واسعا وللمضحوك عليهم». وعمل ذلك الخاطر بسبين: الأول، أنه لابد من «ظهور من يدافع عن مصالح ذلك الشعب»، وثانياً لأن تلك «قوة سياسية ضخمة كفيلة برفع من يتولى الدفاع عنها إلى قمة السلطة». ولكن المخذوعين والمنهريين في روسيا لا يمثلون الجيش الوحيد من جيوش الضياع، فهناك إلى أولئك خمسة وعشرون مليون نسمة أخرى لا تندرج تحت المفاهيم المعروفة لتقسيم الطبقات استعظفوا ذات صباح مع انهيار الدولة السوفيتية فوجدوا أنفسهم في دول أخرى منهم ٦ مليون روسي يعيشون في كازاخستان، ترفض كازاخستان أن تقبلهم الجنسية، ولا يستطعون فعليا العودة لروسيا لأنه ليس لهم فيها ميراث، ولا عمل، وبينما أصبح العثور على عمل في روسيا أمرا مستحيلا، فإن الحصول على شقة من سابع المستحيلا، بعد أن وصل سعر الشقة المؤلفة من غرفة واحدة وصالة (خسبن مترا) إلى أربعين ألف دولار. وتفرق وحدات جيش المغتربين الذين لا يعرفون مصيرهم ولا مصير أولادهم على كافة الجمهوريات السوفيتية السابقة، منهم ٣ مليون من التتر والشكير والتاجيك والأبخاز الذين يعيشون في جمهوريات مختلفة لا علاقة لها بروسيا ولا علاقة لها بأوطانهم الأصلية، وخلال ذلك فإن شعبا آخر من مختلف القوميات (بصل عدده إلى ٤ ملايين نسمة) قام بهجرة عكسية من مناطق الحروب إلى روسيا، معظمهم من الهاربين من نيران القصف والاقتتال من طاجيكستان وحبر عسا ومولودفا وقره باخ، ولم يعد أحد يندش في موسكو إذا طرق باب رجل بملاس طاجيكية



بلمين

رجال وموظفي الدولة، وضاربا الأمثلة بعشرات الحالات التي ضبطت وبحق القضاء فيها، وأواخر عام ١٩٩٤ ظهر صرحي مافروفي الذي وصفت «تيزانيسميا» بأنه «أكبر محتال دني» في التسمينات من هنا القرن، لأنه تمكن من نهب حوالي ثلاثة مليارات دولار من السكان يخداعهم بشركة وذائع مساهمة. ولكن ذلك المحتال سرعان ما تمكن من تسوية أموره مع القضاء والدولة بل وأصبح ثانيا في البرلمان الروسي هذا العام للدفاع عن حقوق الشعب، ولم تكن صدفة أن يطالب النائب البرلماني دأرتيوم تاراسوف «علنا داخل قاعة البرلمان بتسليم السلطة للمصايات انطلاقا من المنهج المعروف القتال باستحالة تجاهل الواقع التاريخي».

ومع الاتهام العنيف والتشاك الرقيق بين قبضة المصايات وجهاز الدولة أصبح عشرة بالمئة من سكان روسيا يتحكمون في ربع مصادر الدخل، مما دفع الكاتب والمخرج المعروف ستانيسلا جاتروفي لإصدار كتابه الشهير القفرة الإجرامية الذي جاء فيه: «تجبري في

روزيج، مقابل وعد بأن يكون راتبه أربعين دولار شهريا. وتبين أن السيارتين الوحيدتين المعروضتين في الصالون من طراز ديتشه ودمرسيدس» تخصصان شركة أخرى أنهما روزنيج بأنه سيقوم بالدعاية لهما بواسطة هاتين السيارتين. أما الأوراق الرسمية التي تسلمها الرباتن مقابل الدفعة الأولى من للوس فأتضح أنه قد تم شراؤها بكل ساطة من مطبعة خاصة. وقدرت الشرطة ما جمعد الرجل ذو البسمة الملهية بثلاثة ملايين دولار، دون أن يكلفه ذلك سوى فاكس ومكسرين ومكسرين بالجمل، وباتة زهور صناعية زاهية الألوان ما زالت مكانها.

لكن هذا النهب القائم على الخيلة والذكاء يتحول إلى نهب بالعرف يقوم به رجال المافيا الروسية الذين يشطون في مجالات تجارة المخدرات، والسلاح، والدعارة، وتهريب المواد الخام كالبلاطين والذهب واليورانيوم، والقتل بالحجز إلى ذلك القسم المشتق من المافيا الذي يتخصص فقط في تهريب التحف الفنية واللوحات والأيقونات التاريخية خارج روسيا، انتهاء بنرض الاتارات المالية حتى بلغ عدد المتحولين بأهادي المصايات العام الماضي فقط أربعة وأربعين ألف لئيل، أي أكثر من عدد الجنود السلويت المتحولين في أفغانستان. وفي عام ٩٣ وحده قتل ثلاثون صديرا من مديري البنوك، وقضوا الاستفاد لدفع الاتاوات المقرضة عليهم، وانتشر - على خلفية النهب - وجود الروس الجسدة الذين يدخلون المحلات الدخنة مع زوجاتهم وقططهم وكلابهم وخدمهم فيشتركون كوما يبدونه بأفحش الأسفار بدما من الكاليار واللحوم حتى الأصناف الغريبة من الفراكه الأنثوية النادرة التي تساهي الرئيس يتصين ذات سريرة بها في خطاب للتسديل على أن: وكل شيء أصبح موجودا لدينا في روسيا.

وقد اتسع نطاق النهب في روسيا حتى قدرته الحكومة العام الماضي بستين مليار دولار، بينما صرح الجنرال فيتشيمسلاف سلطخانوف رئيس دائرة مكافحة الجريمة بأن عوائد عمليات التصدير التي لم ترجع لروسيا نتيجة العمليات التي قامت بها شركات روسية محتلة تقدر «بثلاثة تريليون روبل»، ومضى يستشهد برتائج محددة على التشاك الرقيق بين رجال المصايات والمحتالين وكبار

مراكز البحث الأمريكية

ما الذي تبحث عنه

في موسكو؟

وجمع المعلومات بكل الطرق عن كل وأدق ما تبقي من الأسرار الروسية . وما يسهل من النشاط الاستخباري لتلك المراكز غياب أي قوانين في روسيا لتنظيم عمل ونشاط المراكز العلمية البحثية الأجنبية . وعلى أية حال فإن «جمع المعلومات» وهو إحدى الوظائف التاريخية التي ظهرت مع ظهور الدول وتعارض مصالحها . لا يفت عند حد «جمع المعلومات» . ووفقا لما يشير إليه تقرير إدارة مكافحة الجاسوسية بروسيا فإن «الهدف الحقيقي من جمع تلك المعلومات ليس تكوين صورة واضحة عما يجري في روسيا . بل مساعدة الحكومة الأمريكية على أن تتخذ بصورة صحيحة قراراتها السياسية الخارجية الرامية لدفع روسيا . وعزلتها عن التطور الاقتصادي بصفقتها الدولة الوحيدة القادرة على منافسة الدولة العظمى الوحيدة الآن - أي وأمريكا» . ويأتي في مقدمة عملي المراكز البحثية التي تمارس تلك الأنشطة الكونغرس الأمريكي . وأكاديمية القوات البحرية الأمريكية . كما يشير التقرير الروس إلى أن «الولايات المتحدة تستخدم تلك المراكز العلمية لتكون خطاء يتم عبر تهريب العقول بصورة منتظمة من روسيا للخارج» . وعلى هذا الصعيد يتوقع الخبراء أن يهاجر من روسيا سنويا ما بين مائتي إلى

بمئة كبير لا عمل لها - ليل نهار - سوى دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في روسيا . منها ٢٠٠ مركز في أمريكا . وأكثر من ١٠٠ في ألمانيا . ولما كانت ظروف العلاقات بين موسكو والغرب قد اختلفت كثيرا الآن عما كانت عليه . فإن الغرب لم يعد مضطرا للتصوير على طرق ووسائل جمع المعلومات كما كان الحال فيما مضى . فقد أصبحت الديمقراطية الروسية وحرية التنقل تسمح للأنشطة السابقة بأن تتخذ صفة شرعية واضحة . وهكذا بدلت الأجهزة الأمنية الأمريكية من أساليب عملها قاضيا مع التطورات الجارية في المجتمع الروس . وأصبح عدد كبير من المراكز البحثية الغربية المشار إليها يعلن عن أن أحد الأهداف الرئيسية التي تتوخاها تلك المراكز هو «مساعدة الروس» تقنيا وماليا في الانتقال نحو اقتصاد السوق وتطوير أشكال إدارة الاقتصاد . والمساعدة على تنمية قطاع الأعمال الحرة الصغيرة والمتوسطة . وتسهيل إنشاء العلاقات بين رجال الأعمال الغربيين وزملائهم الروس . وكلها أهداف جميلة بالنسبة لرجال الأعمال الروس التواقين لإنشاء علاقات مباشرة مع المؤسسات التجارية في الدول الغربية . لكن تقريرا وضعته دائرة مكافحة التجسس في روسيا يعرض تلك الأهداف الجميلة من مظهرها الخلاب . مستيقيا لها فقط : وظيفة التجسس

تقف من وراء زوجته وقد غطت وجهها برشاح تحمل طفلا على يديها . وسيسأله صاحب الشقة عما يريد . فيقول له : وشاي أو كيلو سكر . أو صابونة غسيل . أو ملاين قديمة للطفل . أي شيء البعوض يردون الأبواب معتذرين . البعض يعشرون على ما يجردون به . البعض الآخر يكسفي بتقديم الشاي الساخن لأنه هو نفسه لا يعد ما يأكله . وخلال ذلك أضاعت الحرب الشيشانية مائتي ألف مهاجر . غادروا جزيرتي عاصمة الشيشان ليس إلى مكان بعينه ولكن إلى المهجر . ينتقلون من بلد لآخر . يحتمون بمدخل محطات المترو . ومع المهجرين الآخرين لا يلزمهم لتعديل مسكنهم ووطنهم سوى عدة خطرات للأسام على الطريق نحو المهجر . حيث تلحق خطاهم بذلك الحشد الهائل الذي أمست أقدامه اثنتا عشرة حاضره ومستقبله الوحيد في ظل الشدة الإجرامية التي أضحت خلال السنوات الماضية إلى ظهور جيش آخر ثالث (غير المخدوعين والمهجرين) هو جيش العاطلين عن العمل . ويصل عدد أفراد إلى خمسة ملايين عاطل مسجلين رسميا . وخمسة ملايين آخر مسجلين شعبيا . وهؤلاء لم ينزحوا من بلدانهم . ولم يخدمهم أحد . ولكنهم نزحوا من موافقهم الاجتماعية السابقة إلى الحضيض . منهم حوالي مليون ضابط مسرورا من الجيش فأصبح عملهم الوحيد إما خدمة رجال العصابات بخبراتهم في التصويب والحراسة . أو اللق . على البيوت بعرضون على أصحابها أن يقوموا بأي عمل كرفع لاجئة ثقيلة من المطبخ إلى الصالة . أو قيادة سيارة . أو الجلوس مع الأطفال فترة النهار . ومن بين العاطلين عن العمل عدد ضخم من العجائز الذين يشك التشريع الطبي منذ ولادتهم أنهم صارتا ببساطة جوعا . لأن شيئا لم يدخل معدتهم منذ أيام طفولتهم . وأغلب أولئك العجائز من رجال المداشات ونساء المداشات . تمكن البرلمان الروس بعد جهد جهيد من اتخاذ قرار في ١٢ فبراير ٩٥ برفع معاشاتهم لمواجهة ظروف الحياة . فأصبح الحد الأدنى للمعاش هو ٥٤ ألف روبل (١٥ دولار شهريا) . وبذلك أصبح على المواطن أن يعيش يومه بنصف دولار وهو ما يكفي الآن لشراء لتر نصف وغيف عيش . ولم يعد لجيوش المخدوعين والمهجرين والعاطلين عن العمل سوى جدران البيوت وأبواب المصاعد يخطرون عليها بأنقطع الكلمات رأسهم في نظام الحكم الديمقراطي يوجد في العلم اليوم حوالي ٥٠٠ مركز

ثلاثمائة عالم، وأن الشركات والمساعد الغربية تستخدم منهم في صنع الأدوية المتكثرة، ووضع برامج حديثة للكمبيوتر، وتطوير علم الرياضيات التطبيقية وغير ذلك.

وتحصل المراكز العلمية المذكورة على المعلومات الهامة عن طريق اللقاءات التي تعقدتها مع العلماء الروس والاقتصاديين والسياسيين ممن تتوفر لديهم بحكم خبراتهم ومواقعهم معلومات ذات شأن. وقد قامت تلك المراكز بانتشاح نرادى خاصة لتلك اللقاءات مثل نادي «دوتاري كلوب»، ونادي «دلايونسز كلوب»، و«الدور الأمريكية» وغيرها. وتنظم المراكز جولات ورحلات «ثقافية» للعاملين بها في مختلف أنحاء روسيا، كما تقوم بدراسة وتصوير الوثائق والمراجع الهامة في الأرشفات والمكتبات، وتجري استطلاعات للرأي العام بشأن القضايا التي تفتل اتجاهات الرأي العام فيها أهمية خاصة، وتعتمد المراكز أيضا على شبكات من المرسلين التابعين لها في أنحاء وأقاليم روسيا. وهناك عدد من المراكز الروسية- الأمريكية قد أنشئت بالتعل في مدن مثل ساراتوف، وفلاديمير، ونيجنى نوفجورود، وكراسنويارسك، وعنده من المدن الروسية الأخرى مما يسهل على العلماء الأمريكيين الدخول في اتصالات مباشرة مع المسئولين في تلك المناطق، وخلال ذلك تلجأ تلك المراكز لوسيلة بسيطة ومضمونة التأثير للحصول على المعلومات: إذ تدعى أن تلك المعلومات لازمة لها لكي تقوم على ضوئها بحجم المساعدة المالية والتكنولوجية التي يمكنها تقديمها للجهات المختلفة، وهي ذريعة عادة ما يسهل لها لعب الروس في المؤسسات والإدارات التي يمر أغلبها بضائقة مادية. وما يؤكد أهمية الأبحاث التي تجريها المراكز المشار إليها، وطابعها الشمولي الذي يسمح باستخلاص استنتاجات هامة أن العلماء والباحثين من جامعات هارفارد وكولومبيا ودرك أجروا في نهاية ١٩٩٣ بالتعاون مع باحثين في مركز الأبحاث الاجتماعية التابع لجامعة موسكو ومركز آخر لدراسة العلاقات القومية استطلاعا للرأي في ٧٣ منطقة روسية تحت عنوان عام هو: «الوضع في روسيا عشية الانتخابات»، واستهدفت الاستطلاعات تحليل الوضع السياسي ومواقف الفئات الاجتماعية والحركات السياسية وإمكانات تأثيرها في محرى الانتخابات وأبرز مسار التطور السياسي والاقتصادي اللاحق في روسيا. والواضح أن تلك

الاستطلاعات كانت قول بسخا، إذ بلغ عدد الذين تم استطلاع آرائهم أكثر من ٢٥ ألف مواطن روسي، كما التقى خلال تلك الاستطلاعات المسئولون من دهاره كوليديج، بالخبراء الروس في مدينة «أوفينسك» لتكوين صورة واضحة عن ظروف عملهم وأوضاع المؤسسات التي يعمل بها العسكريون الروس، والنظرة المعيشية للخبراء والعلماء هناك، وعادة ما تتبع مرحلة جمع المعلومات مرحلة الاستفادة من تلك المعلومات، فقد سعت المراكز الأمريكية لتوقيع اتفاقيات مع العلماء الروس تؤمن للأمريكيين الحق المطلق في استغلال الاكتشافات العلمية والاختراعات التي يتوصل إليها أولئك العلماء، وعلى سبيل المثال فإن الصندوق العلمي الدولي الأمريكي تكن خلال عام ١٩٩٣ من الحصول على ٧٦ تقريرا حول الاكتشافات العلمية من المؤسسات البحثية الروسية مقابل ٥٠٠ دولار لكل تقرير يقدمه الفرد، و١٠٠ ألف دولار مقابل كل تقرير تقدمه المؤسسة مجتمعة بحيث يتنازل كل واحد نصيبه. وفي نفس الوقت فإن الجهات المختصة في الولايات المتحدة وضعت خطة بالاختراعات التي تناسب احتياجاتها لتوجيه العلم الروسي لخدمة تلك الاحتياجات بالاكتشافات المناسبة لها وخاصة احتياجات المؤسسة الصناعية العسكرية الأمريكية. ويورد تقرير إدارة مكانة التجسس الروسية مثلا آخر فيعرض لما قامت به المراكز العلمية حين عرضت على عدد كبير من ضباط القوات الروسية التي كانت تربط في أوروبا أن يجيبوا- مقابل اتفاق منفرج الأجر- عن أسئلة المراكز التي تتناول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الروسية التي كانت تربط فيها القوات النسخة من أوروبا. ولكن الأنشطة العلمية لتلك المراكز- رغم طابعها وأهدافها المكشوفة- لا تقتل سوى الجزء الذي يظفر على السطح من جبل الجليد، أما القسم الغلاق من جبل جمع المعلومات السرية فإنه يرقد في قاع محيط الأنشطة البيرة- ويستشهد التقرير على سبيل المثال بالاقتراح الذي تقدمت به رسميا لشركة «توخوجينيز» للعلماء الروس بأن يوقعوا معها اتفاقيات لتزويد الشركة بالمعلومات عن أحدث إنجازات العلماء الروس وكل ما يتصل بحياتهم الخاصة، كما طلب ممثلون رسميون للمؤسسة العسكرية الأمريكية من مؤسسة بحثية روسية تابعة

للقطاع العسكري الروسي أن توافيهم بكل ما لديها من معلومات هامة تتعلق بالجيش والعسكريين والأسلحة. وفي أوائل عام ١٩٩٤ عرض مسئولون من قيادة القوات البحرية الأمريكية تحويل معهد الميكانيكا التابع لجامعة موسكو- مقابل أن يقوم المعهد بتزويد القوات البحرية بكل ما يتوصل إليه من نتائج في أبحاثه، علما بأن علماء المعهد المذكور يعملون في وضع نماذج رياضية لتحليل الصواريخ المنطلقة من الأرض.

الأخطر من كل ذلك- وهو ما يشير إليه التقرير بوضوح- أن لدى إدارة مكانة الجاسوسية الروسية معلومات بأن الأمريكيين قد شكلوا جماعات ولوبي تابعة لهم يعمل داخل عدد من مؤسسات وهيئات السلطة والإدارة المركزية الروسية ويهدم بكل ما يريدونه من معلومات، كما أنشأت المراكز البحثية الأوروبية والأمريكية علاقات وثيقة مع أجنحة مما يسمى المعارضة الهامة مثل كتلة «الفاحة» التي يتزعمرها السياسي والاقتصادي المعروف جريجوري يافلينسكي، ومع حزب الوحدة والرفاق الذي يتزعمره سيرجي شاهرأي نائب رئيس الوزراء، ومع الحزب الديمقراطي الروسي، وغير ذلك من جماعات وأحزاب سياسية. وفي هذا المجال يقوم «صندوق فورد» ب دور خاص إذ وضع هدفا له إنشاء ودعم طاقم السياسيين والقياديين من الصف الثاني المرشحين لأن يشغلوا في أية لحظة المواقع المحورية في الدولة الروسية.

ولا يخفى المسئولون عن صندوق فورد أنهم سيتمكنون عبر نشاطهم هذا وهدم الصف الثاني من القيادات من تشكيل قيادة سياسية جديدة موالية لأمريكا تحل محل القيادة الحالية في روسيا. وخلال ذلك فإن صندوق فورد يشترط على من يتعاونون معه ألا يعملون حاليا في مؤسسات الدولة أو في مواقع بارزة، وأن يواصلوا وجودهم في الظل، بعيدا عن تلطيخ صوره وأسمائهم بالارتباط بالنظام الحالي، بحيث يصلحون فيما بعد «كوجود جديدة تماما» لتسري مواقع محورية مؤثرة. ويرى الأمريكيون بذلك إلى أن تستطيع القيادات الجديدة تلك التمتع بتعاطف وتأييد فئات واسعة من الشعب الروسي على أساس أنها ولا علاقة لها بأخطاء النظام الحاكم الحالي، ولم تشارك في السلطة.

حول الرعاية الاجتماعية والجريمة والمسائل الاجتماعية الأخرى لتتخذ من موضوع الفقر بؤرة لها».

أطلق منظمو هذه المظاهرة على نشاطهم شعاراً هو «أوقفوا الحرب على الفقراء».

منذ ذلك اليوم - ٢٥ يناير ١٩٩٥ - وكل أسبوع يعقد المركز الذي نظم المظاهرة «جلسة استماع» على سلاسل مبنى الكونغرس يتحدث فيها الأمريكيون العاديون من المشكلة. من أرائهم في البرنامج الجمهوري - عقد مع أمريكا - عن الحلول التي لا تطرق إليها أبداً أعضاء الكونغرس في النقاشات الداخلية.

وتسخر هذه الجلسات التي أطلق عليها بعضهم وصف «كونغرس الفقراء» طوال الأيام الستة الأولى من عصر الكونغرس الأمريكي الجديد... والكونغرس الذي يسيطر عليه اليمين الجمهوري والذي يحمل على عاتقه الآن مهمة «تفكيك دولة الرفاهية» والمقصود هو إلغاء برامج مساعدة الفقراء بأشكالها المختلفة باعتبارها عبئاً حكومياً على كاهل دافعي الضرائب أو الطبقة الخروطة.

وتتناول مناقشات «كونغرس الفقراء» على عتبات «كونغرس الأغنياء» موضوعات تهم صميم الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية في الولايات المتحدة، وتسمى الأشياء باسمائها:

«النفقات الاقتصادية» الأخذ بالاتساع بين الأغنياء والفقراء، أين تنفق أموال الضرائب، كم منها ينفق على برامج مساعدة الفقراء، وكم على تشجيع الأثرياء على الاستثمار وزيادة أرباحهم، وكم على الميزانية العسكرية... الخ.

لا كلمة واحدة من هذه المناقشات تجد طريقها إلى مضابط جلسات الكونغرس، والأسوأ من هذا أنها لا تجد طريقها إلى صفحات الجرائد الأمريكية الأوسع انتشاراً (جرائد المؤسسة الحاكمة كما يسميها اليساريون الأمريكيون) مثل «واشنطن بوست» و «نيويورك تايمز»... كما تتجنبها كاميرات شبكات التلفزيون وأي «سي. بي. سي.» و «دي. بي. سي.» التي تدعي أنها لا تفرط في شاردة أو واردة من أخبار الدنيا (...).

لكن ما الهدف من هذه المناقشات الشعبية على السالم بينما «يمثل الشعب» الأمريكي الذين أنت بهم الانتخابات التي لا يشك أحد أبداً في أنها ربة لا يعد ليريد إليها ميلاً يناقشون كل شيء؟ يقول ليسونارد أدلر أحد مؤسسي

اليسار الأمريكي على مفترق الطرق (٢)

«حزب العمال الأمريكي» في مرحلة التكوين

سيرة كرم

رسالة واشنطن

ليس أكبر من مجموعة صغيرة من الشباب النشطين وقد تأسس حديثاً بهدف إعادة تركيز المناقشة القومية الدائرة الآن في أمريكا

«كونغرس الفقراء» يعقد جلسات على سلاسل الكونغرس الأمريكي لمناقشة القضايا التي يعجز عنها «كونغرس الأغنياء».

انشطة جماهيرية بالجملة، كل يوم تشن حرب مقاومة ضد برنامج اليمين الأمريكي، وعقد مع أمريكا باعتبارها هجمة جديدة على الطبقة العاملة وعلى الحقوق المدنية.

«حزب العمال الأمريكي» يعلن ميلاده خلال شهر... ليكون أول حزب سياسي يتكون «من تحت» ولا يعتمد على تبرعات الأثرياء.

الحزب الثالث الجديد يركز اهتمامه بداية على إثارة القضايا لا على الممارك الانتخابية.

حزب العمل الأمريكي

ليلة عيد الميلاد الأخيرة، في جو قارس البرودة في أكبر الأماكن اتساعاً في واشنطن أمام مبنى «الكابيتول» - الذي يحتله الكونغرس الأمريكي ويحتل إلى جانبه عشرات المباني الأخرى حول - تظاهر نحو ألف من الأمريكيين احتجاجاً على خطر برنامج الحزب الجمهوري المسمى «عقد مع أمريكا» على الفقراء الأمريكيين.

وعقد مع أمريكا هو البرنامج السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي الذي يزعم قادة الحزب الجمهوري أن نجاح الحزب في نيل الأغلبية في مجلس الشيوخ والنواب في انتخابات نوفمبر الماضي قد تم بفضل.

نظم هذه المظاهرة مركز داليمورث والجمعية والعمل بشأن الفقر، والمركز



داليمورث، يحاول الصعود مكيلاً.. للرسم اليساري الأمريكي «ديت جروسمان»

المركز المذكور : «إن ما نحاول أن نفعله هو أن نفرض على الديمقراطيين والجمهوريين على السواء المناقشة الحقيقية للمشاكل . أنهم يناقشون حقوق الطبقة المتوسطة وكيف يمكن خفض ضرائبها ولا يتناولون أبدا مشكلات الفقراء . أننا نحاول عمل شيء يبلو أن الحزبين لا يهتمان به ، وهو الاتصال إلى أفكار الفقراء أنفسهم حول سبل تكمينهم من الوقوف مرة أخرى على أقدامهم » .. ويضيف أدلر : « لقد أصبح من قبيل التطرف في الظروف الراضية ، أن نتحدث عن الأمل ، أو أن نشهر الأمل في نفوس الفقراء الأمريكيين » .

يوم ٣١ يناير الماضي في مدينة بوسطن الأمريكية جرت مظاهرة ضخمة خارج فندق كان رجال الأعمال يقيمون فيه عشاء لدعم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ، حيث كان ثمن العشاء للفرد الواحد ١٠٠٠ دولار بالتصام الكمال .

كانت اللافتات التي حملها المتظاهرون لمعرفة سبب المظاهرة والاتجاهات السياسية التي تعبر عنها : أوقفوا دولة الرعاية الاجتماعية للأغنياء - الفقراء - العمال لن يتراجعوا ، ستناضل من أجل حقوقنا - دعوة من أجل العمل الهددا لمحاربة اليمين ، ارفعوا أيديكم عن برامج المساعدات الاجتماعية للفقراء .

رأى تنظيم هذه المظاهرة كان يقف تنظيم

يحمل اسم حملة الشحوب القومية .

الشرطة في مدينة بوسطن ، وكذلك «الشعبة السرية» المكلفة بحراسة الرئيس وكبار الشخصيات ليحت - كما تجمع دائما - حتى جعل الرئيس والمشاركين في حفل العشاء الفاخر يدخلون ويخرجون دون أن يتعرضوا لحرج رؤية المتظاهرين - فضلا عن قراءة الشعارات والمتطرفة ، وكما في المناقشات في إطار «كونجرس الفقراء» على سلام الكونجرس الأمريكي تصرف الاعلام التقليدي كأن لا علم له بمظاهرة بوسطن .. ابتداء من مكالمات الأثري الشهيرة إلى الصحف التي توزع بالملايين إلى شبكات التلفزيون الغنية باعلانات الأثرياء وشركاتهم ، جميعهم تجاهلوا المظاهرة كأنها لم تقع .. أو كان المشاركين فيها كانوا أشباحا ، أو كانوا صوتي يرفضون أن يدققوا كما في مسرحية «لورد الموتى» للكاتب الأمريكي الراحل ايمرون شو (..)

طوال شهر فبراير الماضي نظم الطلبة الأمريكيون مظاهرات واجتماعات عامة ومسيرات في جامعاتهم في أنحاء الولايات المتحدة احتجاجا على قانون جديد في ولاية كاليفورنيا عرف باسم القانون ١٨٧ ويعرم «المهاجرين غير الشرعيين» في الولاية من المهورات ومن المزايا الصحية والتعليم ... ين فيهم أولئك الذين انقضى على وجودهم على الأراضي الأمريكية سنرات طويلة ، وحتى

الذين يعملون ويسهمون بحملهم في الحياة الاقتصادية للولاية .

قرو عشرات الآلاف من الطلبة في كاليفورنيا وكثير من الولايات الأخرى الإضراب عن الطعام تهنيرا عن تضامنهم مع المهاجرين والفقراء الذين هبط عليهم هذا القانون كصاعقة تدمر حياتهم وفرصهم في التعليم والرعاية الاجتماعية والجسم في هذه الحملة يطالبون باعتراف حكومي بحق التعليم المجاني كأولوية قومية .. ويطالبون في الوقت نفسه بإطلاق سراح المسجونين السياسيين ، ين فيهم المهاجرون غير الشرعيين الذين تلقى السلطات القبض عليهم من أجل ترحيلهم إلى بلادهم يراجهون القتل أو الاضطهاد وأحيانا التعذيب .

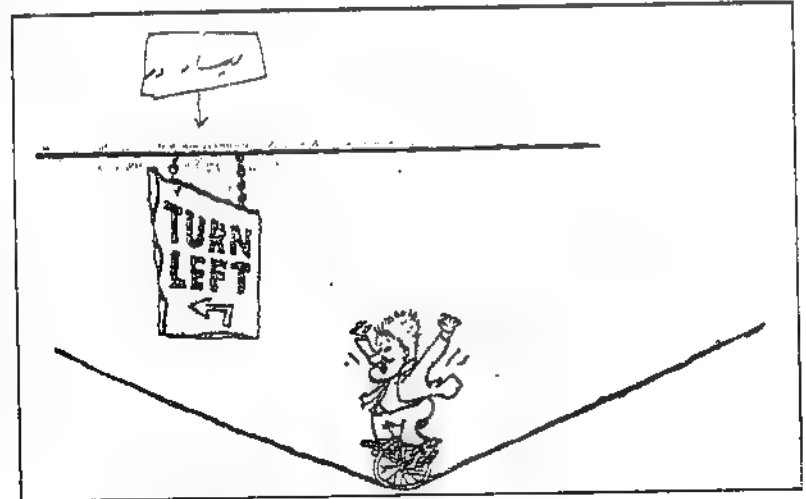
يوم ٤ مارس الحالي مرعد لعقد اجتماع شعبي حاشد في مدينة نيويورك لإعلان التعبئة ضد برنامج اليمين الجمهوري «عقد مع أمريكا» القوى السياسية والشعبية المشاركة في الإعداد لهذه المناسبة تضم نقابيين وعمالا ونشطين في تنظيمات الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وزعماء طلابيين ، ورجال دين ومهنيين من مختلف المهن كالأطباء والمحامين وموظفي الحكومة ... يجمع بين هؤلاء جميعا اقتناع قوي بأن قساعات الكونجرس الجديدة قد وقعت «عقدا ضد جماهير الأمريكيين لصالح قلة من أثرياء المؤسسات الذين يهددون إلى رفع أرباحهم الحد الأقصى صعودا على ظهور الفقراء» والعبارة الأخيرة للنس لوشيسس ووكو المدير التنفيذي لمؤسسة التعاون بين الأديان وهو من أنشط العناصر الكنسية في حركة مقاومة الحصار الأمريكي المفروض على كوبا .

دوق سبيلتز نائب رئيس والاتحاد القومي للحقوق الاجتماعية تقول إن الحملة من أجل عقد هذا اللقاء الشعبي الحاشد لرد هجمة اليمين على الفقراء تعد أضخم حركة من نوعها (منذ عام ١٩٦٨) .

ماذا يقول منظر هذه الحركة عن الرئيس كلينتون؟

يقول المحامي اليساري الشهير وليام كونستلر - الذي يرتبط اسمه بقضايا الدفاع عن اليساريين والفقراء ومن يعتقد أن السلطات الأمريكية تدبر المؤامرات لا بداعهم السجن - «أن كلينتون سيضحي بكل صديق له ويكسر من ساهم في إنجاحه في انتخابات الرئاسة الماضية لكي يحقق طموحه في الفوز بفترة رئاسة ثانية ..»

ويقول برايان بيكر مدير تحرير صحيفة



دعوة إلى كلينتون لليسار دعه.. هل يمكنه ذلك أثناء اللعب على الحبل.

دعالم العمال» اليسارية الأمريكية أن من الواضح من «رسالة حالة الاتحاد» التي وجهها كلينتون في جلسة مشتركة لمجلس الشيوخ والنياب في أواخر يناير الماضي أنه قرر ألا يحارب اليمين... لقد اعتذر عن كل ما حاول قبل انتخابات الكونغرس الأخيرة لتقديمه من قوانين لصالح الفقراء ومحدوي الدخل، وبالأخص القانون الذي كان يرمي إلى تحقيق فظية صحية شاملة لكافة الأمريكيين والذي هزمه الكونغرس حتى حينما كانت الأغلبية فيه للحزب الديمقراطي.

في الوقت نفسه بدأت تظهر بوادر كثيرة واضحة على أن الحركة العمالية الأمريكية قررت أن تخوض تضالاً من أجل تغيير قيادتها التقليدية التي قادت الاتحادات نقابات العمال في طريق الدفاع عن مصالح الشركات ورجال الأعمال ورضخت لضغوط اليمين... الأمر الذي أدى إلى وتدهور نسبة العمال الأمريكيين المنضوين في عضوية نقابات عامة إلى ما لا يزيد عن ستة بالمئة.. وكانت هذه النسبة ترو على ٣٠ بالمئة في سنوات السبعينات الأولى.

لقد بدأت الصحف والمجلات المعنية بالشؤون الاقتصادية -مثل مجلة «هينيس» و«الأسبوعية»- تتحدث عن صراع داخلي في الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكية من أجل تغيير القيادة الراهنة للاتحاد وعلى رأسها زعيمها «لين كيركلاند» الذي يظهر بصحة رجال الأعمال الكبار وفي مجالسهم واحتفالاتهم أكثر مما يظهر في اجتماعات العمال ونقاباتهم واتحادهم، وقد ظل كير كلالند رئيساً للاتحاد العام نحو ١٥ عاماً أصيب خلالها الاتحاد بضعف مزمن، حتى أن رون كيرسي الذي انتخب مؤخراً رئيساً لاتحاد عمال الشحن -أكبر الاتحادات العمالية الأمريكية على الإطلاق- قال في حديث صحفي لمجلة «ديزنيش» و«ال» (١٣ فبراير ٩٥) «إننا الآن بحاجة إلى حركة عمالية تتأجج النار بداخلها مرة أخرى بعد أن انطقت هذه النيران لسنوات طويلة وهذا يتطلب تغييراً في القمة».

ويقف كير كلالند الآن متهماً بأنه وأضاع استراتيجية الحركة العمالية في جهود من أجل مساعدة الديمقراطية في انتخابات الرئاسة وتحسين الكونغرس. وفشل في تعبئة الحركة العمالية للدفاع عن مصالحها. وحتى

حينما نجح ديمقراطي في الوصول إلى الرئاسة (كلينتون) بعد سنوات من احتلال الجمهوريين البيت الأبيض فإنه لم يفعل شيئاً من أجل العمال».

تقدم كل الفترات السابقة أمثلة لأحداث ونشاطات ومواقف تجرى في أنحاء الولايات المتحدة كل يوم، دالة على حالة القصوران العامة الناتجة عن هزيمة اليمين المتمثلة في الانتخابات العامة الأخيرة... والمتمثلة في ترابطات الديمقراطيين، الرئيس كلينتون من ناحية والزعامات الديمقراطية في الكونغرس من ناحية أخرى التي يلتزم اليمين بفكرها ومواقفها، أو يعجزها عن الدفاع عن حقوق العمال والفقراء والأقليات.

هذا هو الجو السائد الذي تتطور فيه الحركة العامة الراهنة من أجل تكوين حزب ثالث.. حزب اليسار يتغلب لأول مرة على هامشية الآخرين الثالثة العديدة التي عرقتها الحياة السياسية الأمريكية طوال نحو مائتي سنة من الحياة الحزبية، ويتغلب في الوقت نفسه على هامشية اليسار الأمريكي التي ألزمت مواقع صغيرة محاصرة بسيطرة الحزبين الكبيرين الجمهوري والديمقراطي.

وهكذا يتبين أن هزيمة اليمين الأمريكي الشرسة منذ استبعاد السيطرة على مجلس الكونغرس في انتخابات نوفمبر ٩٤ قد أسهمت بدور لا يمكن إنكاره في خلق قوة دفع كبيرة للقوى اليسار وجماهيره العمالية بالدرجة الأولى -نحو تأكيد قدرتها على التجمع وتحدي هذا الوضع الجديد الذي يريد فيه اليمين إسفلال مركزه الجديد في السلطة لتحقيق مزيد من المكاسب على حساب العمال والفقراء والأقليات.

ومع ذلك فإن الحركة الرامية إلى تأسيس حزب جديد للعمال في الولايات المتحدة ليست مجرد رد فعل إزاء الانتخابات الأخيرة ونجاحها.

لقد بدأت هذه الحركة قبل عدة سنوات بمجهودات نقابيين أمريكيين عديدين. لكن أولى الخطوات الكبيرة الملموسة في هذا الاتجاه تشكلت في تكوين منظمة «الدعاة إلى حزب العمال» برئاسة «دانفوني مازوكي» في عام ١٩٩١ في مدينة «سانت لويس» عاصمة ولاية «ميسوري». قبل تكوين هذه المنظمة وبعدما مازوكي يشترك بنشاط وسط النقابيين وغير النقابيين من العمال مؤكداً على أهمية وجود العمال في أمريكا... إلى حد أن الإعلام الأمريكي التقليدي (أي الإعلام غير الراديكالي) لم يعد يستطيع تجاهل اتساع نطاق حركته وارتفاع صوته في دوائر تتسع باطراد في أنحاء الولايات المتحدة

.. خاصة بعد الانتخابات الأخيرة، لكن هذا الاتساع يتضح بشكل خاص منذ أن عقدت منظمة «الدعاة إلى حزب العمال» مؤتمراً لها في سان فرانسيسكو (ولاية كاليفورنيا) أكبر الولايات المتحدة من حيث تعداد السكان (أكثر من ٣٠ مليون نسمة) في ٢١ يناير الماضي.

واستمر هذا الاجتماع أول اجتماع رسمي تمهيداً لتأسيس حزب العمال الأمريكي، وأعلن فيه مازوكي أن المنظمة التي تعمل من أجل تكوين هذا الحزب تضم أكثر من خمسة آلاف من العمال بدفعيون بأنظمة اشتراكات سنوية مماكداً لتكون نوع جديد من الأحزاب السياسية في أمريكا لا يعتمد على تبرعات الأثرياء ليضمن لهم تحقيق مصالحهم. وأوضح مازوكي للنصحافة الأمريكية أن السنوات الماضية كانت سنوات جسد النضج بالنسبة لفكرة تأسيس هذا الحزب.. سنوات استشعار مدى وصول الرسالة بفكرة حزب العمال إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة وفي جميع أنحاء الولايات الأمريكية الحسنة، كما أوضح أن المنظمة قد وضعت لنفسها ميثاق عمل وشكلت فريقاً لها في الولايات المتحدة وحددت لوائحها. وستبدأ في إصدار نشرة دورية تبحث على ملزمة يمكن فصلها لتعلق كملصقات في المصانع وأماكن العمل لتصل إلى جماهير العمال، بل أكد مازوكي أن المنظمة ستخرد بعض من أعضائها في بريطانيا لدراسة «حزب العمال البريطاني». وقد قسر هذا على أنه يعني أن الحزب الذي لا يزال تحت التشكيل يرمي إلى أن يكون حزبا جماهيريا عريضاً على غرار حزب العمال في بريطانيا... لا مجرد حزب ثالث صغير يضال إلى عشرات الأحزاب اليسارية والليبرالية واليمينية والمتطرفة من كل أنحاء التي مرت على الساحة الأمريكية دون أن تترك عليها أثراً.

ويجري الآن التخطيط والاعداد لمؤتمر عام لحزب العمال الأمريكي إما قرب نهاية العام الحالي أو في أوائل عام ١٩٩٦ ليكون مؤتمر إعلان ميلاد الحزب. ويتوقع قادة المنظمة التي قهد لقبامه والتي ستكون بطبيعة الحال نواة قيادة الحزب. أن يعقد هذا المؤتمر العام في إحدى أكبر مدن «قلب أمريكا» في شيكاغو أو دنفر أو سانت لويس حيث أكبر تركيز للطبقة العاملة الأمريكية، وفي هذا المؤتمر سيعمل الحزب دستوراً وبرنامجه.

وقد لاحظت الصحافة الأمريكية أن مازوكي وناقى قيادات الحزب الذي لم يعلن رسمياً بعد تنوحي قدره كبيراً من الحذر والدقة في خطواتها وبياناتها ، وأنها - وهذا أهم بكثير - أنها لا تربط الحزب وتأسيسه أو دستور أو برنامج بالانتخابات كما هو شأن الحزبين الكبيرين الديمقراطي والجمهوري .. وكما هو شأن الأحزاب «الثالثة» التي ظهرت في أمريكا في الماضي.

يقول مازوكي: إن الحزب في مرحلة الدفع الأولية لن يكون حزبا انتخابيا إنما سيكون حزبا يشرح القضايا بصرف النظر عن غرض الانتخابات ، بصرف النظر عن الانشغال بوجود مرشحين له في الانتخابات يستوعبها المختلفة كذلك يحرص القادة القائمون على جهد تأسيس هذا الحزب على البقاء بأنفسهم عن الارتباط بأي من «مفاهيم السياسة» على نحو ما يفعل الحزبان الكبيران .. وذلك تأكيداً لارتباط الحزب بال«وجود» أي بالقرع الشعب العريضة التي يتجه نحو الدفاع عن مصالحها وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر بالذكر أنه في هذه المرحلة التمهيدية لتأسيس الحزب الجديد تبنت ثلاثة من الاتحادات النقابية الأمريكية الكبرى نشاط وأهداف منظمة الدفاع إلى حزب العمال وهذه الاتحادات والاتحاد نقابات عمال البترول والكيميائيات والطاقة النووية و«الاتحاد الأخوة لنقابات عمال صيانة الطرق» و«الاتحاد نقابات عمال الكهرباء» وتجري مفاوضات بين المنظمة وعدد آخر من الاتحادات والنقابات ، ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المفاوضات تشمل الاتحاد نقابات عمال الشحن .. وهو أضخم وأقوى الاتحادات العمالية الأمريكية على الإطلاق ، إذ أنه يشمل نقابات عمال سيارات النقل وعمال التفرغ والشحن في الموانئ البحرية والمينوية ، ويبلغ عدد أعضاء هذا الاتحاد نحو مليوني عامل ، وكان قد تأسس في عام ١٨٩٨ ولهذا بعد واحد من أقدم الاتحادات النقابية الأمريكية وأطولها بقاءً ، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه طور أساليب عمله وغير قياداته التي سادت سمعتها لعشرات السنين بعلاقات وثيقة مع عصابات الحرية ، المنظمة بما فيها «المانيا» أي أن هذا الاتحاد أجرى داخليا حركة تطهير واسعة النطاق خرب فيها يسار الحركة النقابية متصراً.

ويقول انترني مازوكي الرجل الذي يتزعم «حزب العمال الأمريكي» أن الاتحادات العمال تنظر إلى هذه الجهود بجدية تامة باعتبارها مسألة إثبات وجوده بل مسألة حياة أو موت بالنسبة للحركة العمالية من ناحية وبالنسبة لمستوى معيشة الشعب الأمريكي بشكل عام من ناحية أخرى.

لكن الأهم في بقوله مازوكي ما قالته صحيفة «واشنطن تايمز» وهي صحيفة يمينية قبل بشدة للجمهوريين وتتبني أفكار اليمين الذمى - من أن اجتماعات منظمة الدفاع إلى حزب العمال التي عقدت في فبراير الماضي في سانت لويس تحصل على الاعتقاد بأنهم (أي القائمين على هذه الحركة) يحاولون تنظيم شيء يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية .. ونحن يأتي مثل هذا التقسيم من واحدة من أكثر الصحف التقليدية الأمريكية تأييداً لبرنامج اليمين المسي - «عقد مع أمريكا» فإنه لا يحمل سوى معنى واحداً : إنذار بمدى خطورة النتائج التي يمكن أن تترتب على وجود حزب ثالث ذي قاعدة شعبية عريضة واتجاه يساري .. أنه - باختصار - أسلم بأنه السياسيين الأمريكيين منذ ثلاثينات القرن الحالي.

ولقد كان من أهم ما قاله المشاركون في اجتماعات سانت لويس أنه نعرف أنه سينشأ حزب ثالث ، ويمكن أن يصبح هذا الحزب شيئاً قبيحاً للغاية إذا لم يبرز بولاً ، وتأييد أولئك الذين يقوم من أجلهم ..

إن أساكن العمل هي أكثر الأماكن في المجتمع الأمريكي الآن تكاملاً ووحدة ، فيها يتضامن الناس من مختلف العناصر والألوان والأديان توجد بينهم عضويتهم النقابية ، وحيث المرأة تتمتع بالاحترام كجزء أساسي في العمل وفي الحركة العمالية ..

إننا نحبول بناء حركة تعيد تشكيل طبيعة المناقشة السياسية في البلاد ، إننا نريد أن نستبدل الأطر التي تفرضها المؤسسات على المناقشة السياسية القومية بأطر الشعب العامل ، أن مهمتنا هي تغيير الاتباع السياسي في هذا البلد ، وهي مهمة حائلة ..

إن تاريخنا كحركة عمالية وكذلك تاريخ حركة الحقوق المدنية وتاريخ أي حركة جماهيرية ليس تاريخ ما أنجزه أولئك الذين تم انتخابهم إننا نريد أن نحدد الاتجاه وعندئذ يتعين على من يتم انتخابهم أن يسيروا فيه ، ولا معنى أن نزيد مرشحاً دون أن يكون لنا غيرة على مراقبته بعد أن يصبح مسترخياً متصلاً ..

التنظيم عمل شاق وعملية مستمرة لا تتم بين يوم وليلة ، ولكن لا يوجد أي بديل عنها ، كما أنه لا بديل من الناحية السياسية عن العمل من أجل خلق تنظيم سياسي من نوع مختلف ..

هكذا تبين أن الحزب الثالث يتشكل بطريقة غير مسبوق في الحياة السياسية الأمريكية .. ليس فقط بعيداً عن الاعتماد على تبرعات الأثرياء والمؤسسات إنه يتشكل «من تحت» وليس من فوق تخلفه جماهير وليس نخبة سياسية ذات طموح انتخابي ، وتلعب دوراً كبيراً في خلقه حقيقة أن اتساع هوة التفافوت بين دخول العمال الأمريكيين اليوم نتيجة لضعف شديد أصاب مركز العمال الأمريكيين التفاوضي في المساومة على أجورهم على كليبتون حين أعلن أكثر من مرة أن العاملين الأمريكيين يعملون الآن أكثر مقابل أجر أقل .. حتى أن الحد الأدنى للأجور أصبح بحساب التضخم أدنى مما كان في أوائل الستينات : مع ذلك فإن اليمين الجمهوري من موقعه الجديد كأغلبية في الكونجرس وفي مناصب حكام الولايات المتحدة قد أعلنها حرباً لا هوادة فيها ضد محاولة رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح عند مستوى إنساني لائق .. مع أن كل ما تسعى إليه إدارة كليبتون هو أن ترفع هذا الحد الأدنى من ٥.٥ دولار في الساعة إلى ١٥.٥ دولار في الساعة تدريجياً خلال سنتين (..)

تبقى بعد هذا كله اسئلة كثيرة مهمة:

هل يستطيع الحزب الثالث الجديد - حزب العمال الأمريكي - أن يفلت من حصار الهامشية الذي ضرب حول كل حزب ثالث في أمريكا طوال القرنين الماضيين؟

أين تقع القوى الديمقراطية والتقدمية الأخرى في المجتمع الأمريكي (الاشتراكيون الديمقراطيون أو الديمقراطيون الاجتماعيون مثلاً) من الحزب الجديد وأفكاره.

هل يحضر بفرص الحزب الثالث وقوف الأحزاب الشيوعية الأمريكية مرقف التأييد فيجني حصاد التفرد العام التاريخي من الأفكار الشيوعية ومن الشيوعيين في الحياة السياسية الأمريكية ... وخاصة بعد انهيار النظام السوفييتي ؟ أم أن حزب العمال الأمريكي يتبع لأول مرة فرصة غير مسبوق لدخول الأحزاب الشيوعية في حزب يساري له قاعدة جماهيرية وذات جاذبية للقوى الديمقراطية عامة في هذا المجتمع؟

، فقد استفادت منها الشركات الغربية أساساً،
وهي تلك الشركات التي تزحفت شرقاً على
مقن «قطار المساعدات»

أما دول «الاتحاد الأوروبي» فقد شاركت
في تنمية اقتصاديات السوق النامية في بلدان
شرق أوروبا فبما حدا النجالات «الحساسة»
حيث الصناعات - في أوروبا الشرقية - متناهية
، لقد استفاد الغرب، وتدفقت سلع ومنتجات
شركاته على أسواق دول أوروبا الشرقية التي
انتعشت معها التجارة، لكن في كل الحالات
كان الميزان التجاري في صالح الغرب.

وحتى في مسألة الأمن، فلم يستجيب
الغرب لمطلب دول أوروبا الشرقية الأربع (وهي
التشيك وسلوفاكيا وبولندا والمجر) بالانضمام
إلى «الناتو» - التحالف العسكري الغربي،
وحدث انقسام بين الحلفاء الغربيين حول هذه
المسألة وكانت أصواتهم تسمع في كل اجتماع
للناتو ببروكسيل كان عدد من الأعضاء
يرفض الاقتراح بضم دول شرق أوروبا الأربع،
خوفاً من ... روسيا.

بعد خمسين سنوات

هكذا فبان ما تشعر به شعوب أوروبا
الشرقية. تجاه الغرب هو خيبة الأمل، فهل
فشل الغرب في أن يحقق شيئاً كبيراً كان
مطلوباً في أوروبا الشرقية؟

في رأي رئيس تحرير صحيفة «ارسو»
المالية «جازيتا بانكوكا»، اندريه فويليفسكي
إن كلمة «فشل» ليست دقيقة وليست علمية
، ولكن الصحيح الذي يمكن أن يقال أنه كان
هناك خيبة أمل من ناحية في «ارسو». كان
أملنا بعد سقوط النظام الشيوعي أن
«بحرنا» حلفاء الغرب سيكون ليس
كعام ١٩٤٥ - من الناحية - ولكن عام ١٩٨٩.

إننا لم نقدر المشاكل حق قدرها. كانت
أحلامنا كبيرة لا يمكن تحقيقها. وبالمثل كانت
أحلام الغرب تجاهنا مثالية.

أما رئيس جمهورية التشيك، الكاتب
المصري للشئ السابق، نوابه الذي يجهر به
دائماً في أحاديثه أنه «يقدر شجاعة الأوروبيين
الشرقيين في التخلص من الشيوعية والرابطة
الشرقية» ، بقدر ما كان حين الغرب.

كانت الصيحة التي أجيحت كل أوروبا
عام ١٩٨٩، هي أن «نصف أوروبا قد عود
إليها». لم تكن هذه الصيحة من فراغ،
ولكنها من واقع انهيار الكتلة الشرقية،
ودخول «ارسو» ، ونظام «الكروسيكون»
التجاري الاقتصادي ونتيجة لهذا الانهيار

عندما تبددت أحلام شعوب أوروبا الشرقية

مجدي مصطفى

رسالة

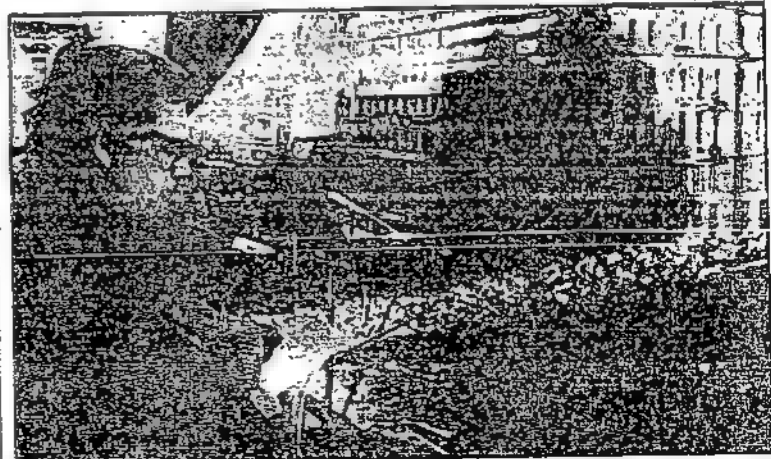
أوروبا الشرقية

المحصل على تذاكر طيران رخيصة كما هو
الحال مع العواصم الغربية، فكنا نظير إلى
ثينا ونستخدم القطار من هناك إلى العواصم
الشرقية.

بعدها بدأت الأمور تهدأ، وبدأ كل هذا
الحديث يتحول إلى علقم في فم شعوب أوروبا
الشرقية، فلا مشاريع مارشال تمت، ولا خطط
النسيمة نفذت أما مئات الملايين من الدولارات
التي تدفقت بواسطة برامج المساعدات الغربية

منذ خمس سنوات، سقط سور برلين،
وانهارت بهذه الأنظمة الشيوعية النظام تلو
الأخر. واحتفلت أوروبا الغربية - والغرب
كله - بتموزه في الحرب الباردة التي نشبت بعد
الحرب العالمية الثانية مباشرة، وأحست
شعوب شرق أوروبا بأنها أصبحت في أوروبا
من جديد، وأنها ستدخل عالماً جديداً.

وانتعث الحديث في أوروبا بالفعل عن
«أوروبا الجديدة»، وعن خطط مارشال
جديدة، وعن «التكامل الأوروبي»، وعن
توسيع الناتو، فيبضم الاتحاد الأوروبي
وهو الناتو دول أوروبا الشرقية الجديدة،
وتردد كل هذا وسط الانفعال بالانتصار على
الشيوعية، وأقيمت فنادق خمس نجوم بسرعة
في براغ وبراغست و«ارسو» حتى تستطيع
هذه العواصم أن تستوعب جيوش المستشارين
والناصحين ورجال البنوك وأصحاب الأعمال
الذين تدفقوا وكانوا يصلون إلى هذه العواصم
الثلاث في كل رحلة طيران (ظلت التذاكر إلى
هذه العواصم غالية الثمن، ولم تكن نستطيع



هانيل
رئيس
جمهورية
التشيك

حدثت عدة تحولات بالفعل، تحولات في الواقع. فقد كان أكثر من ٥٠٪ لتجارة الدول المتقدمة في الكتلة الشرقية - وهي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا (جمهورية التشيك - سلوفاكيا الآن) - عام ١٩٨٩، مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه، أما الآن فإن أكثر من ٥٠٪ من تجارة هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك فإن مرقف بروكسيل - عاصمة الاتحاد الأوروبي - تجاه دول أوروبا الشرقية أصاب قاداتها بالمرارة.

وعلى رئيس الوزراء التشيكي فاسلاف كلاوس الذي يدير أنجح اقتصاد في الدول الشيوعية - الأوروبية السابقة، في حديث لمراسل الجارديان براج قائلا:

«إنهم أناس لطاف، يناقشون كثيرا، ثم لا شيء بعد هذا. ولكننا لا نريد منهم شيئا. إننا نتنازل مع أوروبا الغربية بكل جدارة، ولا نريد مميزات ولا مساعدات ولا أنظمة خاصة، إننا فقط لا نريد إلا الزمالة في كافة المنظمات والهيئات لا أكثر».

المهم أن الغرب بشكل عام كان يتحدث عن حرية التجارة ووضع العراقيل في وجه التجارة مع دول أوروبا الشرقية، كان السياسيين الغربيون يعددون لدول أوروبا الشرقية، شعوبها وقاداتها، مميزات واقتصاد السوق، ويتسمرون العقبات في نفس الوقت أمام منتجات أوروبا الشرقية من الصلب والنسيج بالذات، وهي تشكل ٥٠٪ من صادرات دول أوروبا الشرقية إلى دول الجماعة الأوروبية، وهذه أرقام عام ١٩٩٣ ومصدرها بروكسيل. ويقول التقرير الأخير للبنك الأوروبي، أن التمهيد الأساسي لصادرات أوروبا الشرقية واستثماراتها، يأتي من العقبات التي تضعها دول الاتحاد الأوروبي، لنظم صناعاتها».

ورغم كل الإجراءات تظل دول الاتحاد الأوروبي هي المستفيد الأساسي من التحول الجذري في التجارة. هذا رغم أن العقبات التي تحدثنا عنها ستزول أو تخف في السنوات القليلة القادمة، ورغم أن قمة الاتحاد الأوروبي الأخير التي انتهت بإسبانيا ألمانيا قد اتخذت قرارا بالإسراع في إجراءات عضوية دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي».

وعليها أن نتذكر هنا، أن دول أوروبا كان لديها عام ١٩٨٩، فائضا تجاريا مع دول الأوسيد، وأساسا دول الجماعة الأوروبية، قدره بليون دولار وما إن حل عام ١٩٩٣،

حتى تحول هذا الفائض إلى عجز تدره ثمانية ملايين دولار. ومن الصعب أن تتحمل دول أوروبا الشرقية أو تعرض هذا المحز مع «الاتحاد الأوروبي» لأنه أكبر سوق لتصدير منتجاتها. وعلى العكس من ذلك تماما فإن صادرات بولندا وجمهورية تشيكيا وسلوفاكيا والمجر، كانت نسبتها عام ١٩٩٣ لا تزيد عن ٢٪ من صادرات الاتحاد الأوروبي، كلها

وتتوّل تقرير صادر عن «مجلس الاقتصادات المقارنة» بشينا، وهو ذلك المعهد الذي يتابع ويرصد سير اقتصاديات ما بعد الشيوعية.

وإن اتسع التجارة مع الغرب، وزيادة العجز في الميزان التجاري، هما السببان الأساسيان في عدم استرجاع اقتصاديات دول أوروبا الشرقية لعانيتهما».

مشكلة البنك الأوروبي

ويحذر «البنك الأوروبي للإتشاء والتنمية» من أن تهديد وصول المنتجات الأوروبية - الشرقية إلى أسواق أوروبا الغربية قد لا يشجع على تدفق الاستثمارات إلى دول أوروبا الشرقية.

لقد تأسس هذا البنك بعد سقوط «سور برلين»، وله سجل فريد هو نفسه في العمل في دول أوروبا الشرقية. لقد تأسس بعد سقوط الأنظمة الشيوعية ليحل مشاكلها الاقتصادية، ثم أصبح جزءا من مشاكلها الاقتصادية الآن، بدلا من أن يكون رأس الرمح في عمليات التنمية، التي تحدث عنها الغرب وأملت فيها شعوب الشرق.

في أيام «البنك الأوسي»، وهو يستمد

لأرنا رئيس جمهورية بولندا



للاتطابق إلى أوروبا الشرقية، صرف على مكاتبه وموظفيه، أكثر مما صرف من استثمارات في كل دول أوروبا الشرقية. وكان هذا مشارا للتقد، ثم تعرضت سياساته في مجال توزيع المساعدات بالذات لانتقاد شديد. فقد تجاهل آلاف المنشآت والشركات الصغيرة التي هي مأكينة الثورة الاقتصادية للمشروعات الشرقية - الغربية المشتركة - لتد

فضلت رجال الأعمال الغربيين الذين يمكنهم الحصول على قروض تجارية بسهولة بالغة. نفس الاتهام، وجه إلى برامج المساعدات الغربية التي عملت على خلق ثروات للشركات الغربية التي تعمل في دول أوروبا الشرقية. وقام «برنامج المساعدات الأمريكية» USAID بنفس الشئ، إذ وزّع مئات الملايين من الدولارات لمساعدة شركات أمريكية في المنطقة، وتقديم الاستشارات لها. أما مساعدات «فير» PHARE التابعة للاتحاد الأوروبي، فحدث عنها ولا حرج.

يقول كيث كرين، وهو من إحدى دول أوروبا الشرقية ويعمل محلا بمؤسسة «بلايكون» الاستشارية براشطن:

«تذهب ٩٠٪ من أموال المساعدات الغربية إلى غربيين، وأن برامج المساعدات الغربية لم يكن لها إلا تأثير هامشي على منظمة أوروبا الشرقية».

ووافق على هذا القول رئيس تحرير الصحيفة المالية البولندية انديف غروبيشكي، فقد كتب يقول: «كانت أموال المساعدات فرصة ذهبية للغربيين من شركات وأفراد بينما لم تكن ذات فائدة تذكر للمقروض انهم المستفيدون - أي دول أوروبا الشرقية. بل أن بعض الغربيين اقتنص أموال المساعدات قبل أن تصل إلى عواصم أوروبا الشرقية. لقد حصلوا على ٧٥٪ من أموال المساعدات الاستشارية».

وقال أحد السفراء الغربيين في إحدى عواصم أوروبا الشرقية للتايز «إنه لسوء الحظ أصاب الكساد الغرب فلم يصل ما يتوقعه الأوروبيون - الشرقيين، وذهبت الأموال الألمانية لتصب في شرق ألمانيا. ولكن لو أخبرنا أحد منذ عشر سنوات أنه ستكون هناك حكومات غير شيوعية في أوروبا الشرقية لوفرننا البلايين للعواصم الشرقية».

وهو يردد حجج وأهية، تطلب منه حكومته أن يردها، فالتقد الأساسي إلى جانب عدم تدفق الاستثمارات على العواصم الشرقية، إن ما تدفق ذهب إلى جيوب الغربيين مرة أخرى، ولم يذهب الكثير إلى المنطقة. وتلك مسألة أخرى.

محليا بنجاح ملحوظ في مراجعة مؤتمر السكان بالقاهرة

إن التحضير فقط لحضور كوينهاجن . يجعلنا حبيس العرق المغنطة منذ الآن ونعزل قوى اجتماعية عريضة عن معرفة ما يجري على الساحة الدولية أو النخبة بشأن مصرها ، في الوقت الذي سيكون حضور كوينهاجن محاصرا بدوره بشروط لا نملكها مثل مصادر التمويل من الهيئات الدولية تنسها أو تبرعات منظمات الشمال العاطفة والمربكة اللتوات إلى منظماتنا غير الحكومية حتى الآن مهما حُفَّت نوايا بعض شخصها ، ومن هنا سظل الغلبة لى كوينهاجن لدراسات الخبراء وتقارير الموظفين الدوليين التي تقرأ الادراج والملفات من الآن .

معنى ذلك انه باستمرار غياب القوى السياسية والاجتماعية ، نقابية ومهنية وديمقراطية عن ساحة التعبير الاعتراضى المنظم بدوره ضد السياسات المالية الدولية ، فسوف نقاها في ربيع ١٩٩٥ بانفراد الاعلام الغربى وحده بترجيح هذا الحدث الهام بالنسبة لقضايا التنمية الاجتماعية في العالم ، إلى صور تلقيزيونية سزعة الانتشار حول برنامج المؤتمر من وجهة نظرهم وحدهم ، ولن يهدموا صورا عن «مأسى الفقر» لدى جوعى الصومال ، وعن التفتت الاجتماعى بين لاجئى رواندا وعن البطالة فى شوارع المغرب والقاهرة بوليسست صود وقضايا المختان والإجهاض فى مؤتمر السكان ببعبيدة عن أذهاننا ، وإذا ما تدخلت والحكومات الرشيدة للتعبير قلن تزيد عن طلب الإحسان وتخفيف الشروط وتذير ظروفها الصعبة

يجدر إذن ان تصح قضايا التنمية الاجتماعية الدولية لى كوينهاجن قضايا محلية أولا تعالجها القوى السياسية والديمقراطية الشعبية ، ونقارن بشأنها الضغط المناسب والمبكر ، بحيث تمنى الشعبية الاحزاب والتقايات والمنظمات الاجتماعية الشعبية ، وليس المفهوم المحدود السائد عن المنظمات غير الحكومية ، وهنا يتشكل ضغط مناسب على الحكومة لعرض رؤية مناسبة لصالح شعبنا فى كوينهاجن خاصة اذا اتسع تشيد هذه القوى صاحبة المصلحة فى الوفرة التى تعد للسفر إلى هناك ، وثمة مثالا لأهمية الضغط الشعبى أو تأثير غيابها أولها : من الباكستان حين ضغطت القوى

القمة الاجتماعية العالمية في كوينهاجن :

كيف يستعد «فقراء الجنوب» للهجوم المبكر

••

القوى الديمقراطية .. ومواقف الحكومات



غير الحكومية . وتحاول حكومات بلدان الجنوب أن تطرح فى هذا الإطار بالطبع مشاكلها مع الدين والتشرد وشروط التكيف الهيكلى الصعبة على مستقبلها . وطرح رجال الأعمال مشكلاتهم مع سيرة التجارة العالمية التى لا تجد أية مقاومة فى بلدان الجنوب أمام قرائنتها . ويبقى السؤال عن صوت شعوب الجنوب فى هذه المظاهرة . هل ستقوم بتوصيله اجتماعات الخبراء وحلقات البحث التى تعبر اطار الدعوة لها فى المنظمات الإقليمية أو اللجان المتخصصة للأمم المتحدة ؟ أم بعض اجتماعات والمنظمات غير الحكومية التى تتعدد أطرافها شبه الحكومية أو النخبوية ، ويرتبط مفهومها الشمسي الديمقراطي الى حد بعيد ؟ وكلها تركز على التحضير لكوينهاجن ، وليس التحرك الشعبى المحلى فى مواجهة كوينهاجن ، مثلما تحركت قوى يمنية عديدة

انتهت «هجرة» المؤتمر العالمى للسكان فى القاهرة بخسائر فادحة لأبناء «الجنوب» كما نعرف ، أقلها ضياع قضيتهم الاجتماعية . فهل سيتركز الموقف فى مؤتمر عالمى آخر بخطر ذلك الذى سيعقد حول التنمية فيما يعرف بالقمة الاجتماعية فى كوينهاجن فى مارس ١٩٩٥

لأكثر من عام تحاصر دوائر الأمم المتحدة والمنظمات المالية الدولية الكبرى مثل صندوق النقد والبنك الدولى وغيرهم برنامج المؤتمر من ثلاث مسائل هى : الفقر - التكامل أو الاندماج الاجتماعى - والتشغيل . وهى عناوين تتناول منذ البداية «أبناء» قوى بلدان الجنوب - المفكرين بها ما لم تكن المسئولين عنها . ولا يبرق القارئ من بعض الأوراق ما إذا كانت «أبناء» هذه تخص الحكومات أم الشعوب ، قاتل حوث والكتابات والاجتماعات تتعدد ، محاصرة - بحكم طبيعة التمويل - فى هذا الجسر وحده .

وفى هذا الصدد عقدت العديد من المؤتمرات التحضيرية فى نيويورك وعمان والتاسعة ريبورت وأدىس أبابا بحضور الخبراء وممثلى الحكومات ، والمنظمات

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITEDA/CONF.162/PC/L.22
25 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الجمعية العامة

للجمعية العامة

الجمعية العامة

سبوت، ١٦ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
الجلسة ٤ من جدول الأعمال المؤقتمشروع نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل

مقدمة من الأمين العام

١- طلبت اللجنة التحضيرية إلى رئيسها، في مقرها ٧/٢ (انظر A/49/24/Add.1، المرفق الأول) الذي اتخذته في أثناء دورتها الثانية المصممة في نيويورك في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أن يقدم مشروع إعلان وطلبته إلى الأمانة العامة في كندا مشروع برنامج عمل إلى اللجنة لكي تنظر فيما في أثناء دورتها الثالثة.

٢- ونعوض أدناه هاتان الوثيقتان، وهما مشروع إعلان ومشروع برنامج عمل.

٣- وسأذكر أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية سيُعقد، وهما المقرر الجمعية العامة ١٧/٢٧ في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥.

اليمنية على ديتظير إلى حد دفعها للتردد في حضور مؤتمر السكان بالقاهرة، وحين حضرت اعتبارا لسياستها الليبرالية، لم تستطع إلا أن تحافظ على نخبة معينة وعينها على الواقع السياسي في بلادها إلى حد الحرص على زيارة الشيخ الأزهر الذي اتخذ موقفا محافظا من المؤتمر.

ثانيهما: من مصر، فقد عارضت مصر في محافل دولية عدة أحدا ومنظمة الرحلة الأفريقية منذ أكثر من عشر سنوات مطلب إسقاط الديون، رغم أن دولا من أمريكا اللاتينية رفعته ونفذته، وفي غياب موقف شعبي سياسي عبرت حكومة مصر من «حرج» مثل هذه السياسة، لكنه لم يكن ثمة حرج محال عندما قُتعت وحدها بإسقاط بعض ديونها عقب حرب الخليج لأسباب لم تكن مقبولة شعبيا في حد ذاتها.

إن القوى السياسية التي سارعت إلى تأكيد أو تأييد موقف الحكومة في قضايا خلافها مع الإدارة الأمريكية مؤخرا، عليها أن تفكر أيضا في دفع الحكومة إلى «موقف» اجتماعي صحيح في مؤتمر القمة الاجتماعية بكونها بحاجة بتعاون جاد مع دول منظمات بلدان الجنوب لتأكيد أكبر هامش لصالح فقراء الجنوب، ما دام الفرق قد أصبح هو الخطاب السائد في المرحلة، ويتقضى ذلك أن تتوصل القوى السياسية والنقابية والمهنية بل والهيئات البحثية إلى صيغة مناسبة تطالب الوفرة الشعبية -بمفرحها بل وتعمل على اقتراب المرفق الحكومي نفسه من هذا الطرح في مراجعة نفرة دول الشمال المتروكة في المؤتمر. ثمة عدد من القضايا يمكن أن يقترب منها البعض أو يتعد نسبيا وفقا لموقعه أو «رقفه» الاجتماعي، نلجأ إلى عناوينها الرئيسية فيما يلي.

١- حق اختيار سياسات التفسير الاجتماعي البشري في مجتمعاتنا بعد المئاة الطويلة من برامج التكنية، الهيكلي سبب السمعة والاثار على شعورنا، أن ذلك سيفتض في كونهاجن الوقوف ضد الصياغة الشمالية لأيدولوجية التنمية في شكل سياسات ومبادئ القصة لوضع مبرور لسا- أن التدخل أو الضغط لحماية المصالح الكبيرة مقابل بيانات أو برامج متواضعة تشبه ذلك بالاحسان وضع الفقراء.

٢- العمل الجماعي لحلن آلمة للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحق في التنمية تضمن

مصالح الفئات الفقيرة ضد العزل والتمييز والمرضى والأمية، وذلك بغاالية ماثلة لأكرات حقوق الإنسان الفردية التي باتت تستغل دون تصديق أبنادها الديمقراطية.

٣- لحظة ضد تجارة السلاح وصناعات المخمرة في السر كصناعات لثراء دول الشمال على حساب تصديق مشاكل بلدان الجنوب، أو فخر شعورها.

٤- معالجة وضع فرائض النطف وإبداعات أبناء الجنوب في بلدان الشمال والتي باتت تزيد عن ألف مليار دولار في العالم العربي وأفريقيا، وذلك متباين مشاكل الدين والبيئة والسكان التي يصورها الرنا الشماليون باعتبارها مشاكل صالية، وسوف تشار هنا أيضا العوائد المعادلة للشروات المنهوبة تاريخيا وحاليا من أنحاء مختلفة ومنها البترول العربي، وذلك لتفتح دول الشمال للالتزام بمبدأ تخصيص ١٪ من الدخل للفقراء والصندوق والتعاون» المقترح (تدفع

أمريكا أقل من ١/٢٪).

٥- توفير الظروف الاجتماعية الإنسانية للمهاجرين من أبناء الجنوب إلى بلدان الشمال، وبشكل العرب أمس الفئات أحيانا، كأحد قضايا حقوق الإنسان التي يتظاهرون بحمايتها في الجنوب دون الشمال.

٦- إجراء مناقشة جادة للمشروع المطروح لمبدأ (٢٠-٢٠) أي رفع مخصصات الخدمات الاجتماعية إلى ٢٠٪ من مجمل معونات الشمال لدول الجنوب و٢٠٪ من مجمل ميزانيات بلدان الجنوب للفئات الفقيرة... وهو المبدأ الذي يجري حوله جدل جذير بالمناقشة.

إن هذه القضايا ينبغي معالجتها عن جدول أعمال المنظمات غير الحكومية التي تستعد للسفر إلى كونهاجن بسبب ظروف خاصة بطبيعتها ومشكلاتها النوعية الخاصة، أو التفهم الضيق نفسه لتحديد هذه القضايا ومن ثم فإن هذه القضايا تتطلب النقاش من قوى سياسية وديبلوماسية ذات ارتباطات جهادية أوسع.

والنرويج والدنمارك والبرتغال ليرقرا «معاهدة شمال الأطلنطي» ، وعلى أمل أن تحتفظ الولايات المتحدة بسلاح التروى ، أسس الرئيس ترومان سياسة «النيكولاسية الذرية» التى أفتتحها فى هيروشىما.

ردا على تكررن حلف شمال الأطلنطي وبعد سلسلة من معاهدات المساعدة المتبادلة مع البلاد المجاورة (رومانيا والمجر وبلغاريا) ، كمن الاتحاد السوفيتى هيئة للتعاون المشترك على المستويين الاقتصادى والعسكرى ، وذلك وفقا لميثاق وأرسو والكومكون. أما سياسة الكتلات التى سيطرت عليها من ناحية الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى الاتحاد السوفيتى (الذى قام فى يونيو عام ١٩٥٤ بتشغيل أول محطة ذرية له) فقد استمرت لمدة ربع قرن منذ ذلك الوقت تسيطر على السياسة العالمية التى أخذت تتسم ب«توازن الإرهاب».

وسط هذه المنافسة الحامية ، أخذ الاتحاد السوفيتى يحرز نجاحات من بينها : إطلاق أول قمر صناعى من الأرض Spoutnik «سبوتنيك» فى ٤ أكتوبر عام ١٩٥٧ ، وإطلاق أول صاروخ فضائى إلى القمر فى ٢ يناير عام ١٩٥٩ ، ومن بعده إطلاق الصاروخ الأول الذى يحمل تاندا هو «داجارين» فى فبراير عام ١٩٦١.

هكذا بدأ التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مجال الفضاء ، مرهف اقتصاد الدولتين وخاصة الثانية منهما بما أنها الأنقر ، حتى وصل إلى قمته بشرة الـ (M.A.D.) أو التدمير المتبادل المؤمن (أرلى حرب النجوم التى كان يحلم بها رونالد ريجان.

فى حدة الاثناء مسات متالين نسي ه مارس ١٩٥٣ ، وبعد ذلك بثلاثة أعوام ، فى الفترة من ١٤ إلى ١٥ عام ١٩٥٦ ، كشف خروتشوف فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى عن أخطاء متالين وجرائمه ، وندين له بشحرير آلات المساجين وإعادة تأهيلهم للحياة داخل المجتمع ، وكذلك ببداية تحرير الفكر.

لكن بدلا من إعادة التفكير فى تطور النظام السوفيتى ككل انطلاقا من مبادئ الاشتراكية النظرية ، فتح خروتشوف ملذات النظام الستالينى اللإنسانى كما لو كان يسرى حسابا معه بانر رجى.

هكذا نصبت الأخطاء والجرائم كلها إلى «شخصية متالين» فقط

تذكر .. موجز لتاريخ الاتحاد السوفيتى

(٣)

الفصل السابع الحرب الباردة

لاشك أن الفترة التى تلت النصر كانت قسية على الاتحاد السوفيتى بشكل خاص ، وذلك بسبب تجدد الحصار الذى تعرض له منذ سرلده عام ١٩١٧ ، فى عام ١٩٤٦ ، فى خطابه فى فولتون فى مارس ١٩٤٦ ، أطلق ونسعون تشرشل إشارة بدء الحرب الباردة» فقد دعا إلى وإظهار قوته إلى الروس ، وإلى الاتحاد مع الولايات المتحدة ضد الشيوعية الشرقية».

بعد ذلك بعام ، طالب ترومان بـ «حق» الولايات المتحدة فى التدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى (مذهب ترومان) وطبق هذا المذهب عليها للمرة الأولى فى اليونان حيث تلتى الفاشيون والملكيون معونة أمريكية سخية ، وكانت تركيا جارة الاتحاد السوفيتى ثانى حقل لتطبيق مذهب ترومان.

فى هذا الخصوص كتب والتر ليبمان فى أبريل عام ١٩٤٧ قائلا : «لقد اخترنا تركيا واليونان ليس لأنهما تقدمان فوجين براقين للديمقراطية ، بل لأنهما قتلان الأبواب الاستراتيجية للبحر الأسود نحر قلب الاتحاد السوفيتى».

فى صيف ١٩٤٧ ، أعلن مارشال رئيس وزراء الولايات المتحدة على الملأ ، خطته

دوجيه جارودى بريمنة توما أمين

لمساعدة بلاد أوروبا اقتصاديا ، وقامت الفكرة الرئيسية للخطة على تمسيد النظام الرأسمالى الذى أضعفته الحرب ، وعلى تنفيذ تحت قيادة الولايات المتحدة لمقاومة الاتحاد السوفيتى. فى عام ١٩٤٧ وفى بداية عام ١٩٤٨ ، قت بعض المعارلات عن طريق خطة مارشال لتقسيم بلاد أوروبا الشرقية ، وللاستفادة من الصعوبات الاقتصادية الكبيرة لمرحلة ما بعد الحرب من أجل جذب بعض هذه البلاد داخل القلك الأمريكى.

كانت معونة الولايات المتحدة الأمريكية مرهونة بسيطرتها على التجارة الخارجية - وجزئيا - على الصناعة والأسرال فى البلاد المستفيدة من تحجيم تجارة الاتحاد السوفيتى الخارجية.

على المستوى السياسى والعسكرى أخذ هذا «الحلف المقدس» الجديد شكل كتلة أوروبية مضادة للسوفيت ، وذلك من خلال معاهدات مارس عام ١٩٤٨ بين بريطانيا العظمى وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج التى سيطرت عليهم الولايات المتحدة مع إيطاليا

وبالتالي ظهر وهم أنه يكفي إحلال محل رجل سى وحل آخر طيب لتصحيح أخطاء الماضي، وذلك بدلا من البحث عن الأسباب التي أدت إلى إفراز ديمقراطية ستالين في النظام نفسه ، ولدى ظروف تطوره التاريخي وانحرافات النظرية.

وسمع هذا الكثف العاصف خروتشوف بالاستيلاء على السلطة ، فأصبح من ناحية قائد الحزب والثورة ومن ناحية أخرى أخذ يؤسس ستالينية من دون ستالين.

لا شك أن القمع البوليسي قد حقق كثيرا ، إلا أن خروتشوف فعل مثل ستالين حينما جعل من نفسه منظرا في علمي الأحياء واللغويات وأخذ يوضع نظريات سلطوية في الدين والفنون بدوجما طهية كاسعة.

وعلى المستوى السياسي والاقتصادي ، نادى خروتشوف تحت ستار والتعايش السلمى، ————— والحقن بالبلاد الرأسمالية ومجازتها، مما لا يرد على الاحتجاجات الأصلية لخلق اقتصاد صناعي بأسرع ما يمكن يستطيع أن يهب البلد وسائل الاستمرار في الحياة والتغلب على المحاصرة العدائية، من تلك اللحظة فصاعدا، تم تبني نموذج النمو الاقتصادي الرأسمالي، وأصبح الهدف المحدد هو منالته في شهادة بلاتينية ، وهو ما أسماه خروتشوف «ثورة الجولاخ» (Goulach) ملوحا لكل عامل يأمل في أن يصبح برجرانيا. أدى هذا الأمل القاتل في اعتبار أن الاشتراكية سوف تحقق الرأسمالية أفضل من الرأسماليين أنفسهم، إلى أسوأ النتائج ، وبدأ الأمر يتناسى الحقيقة

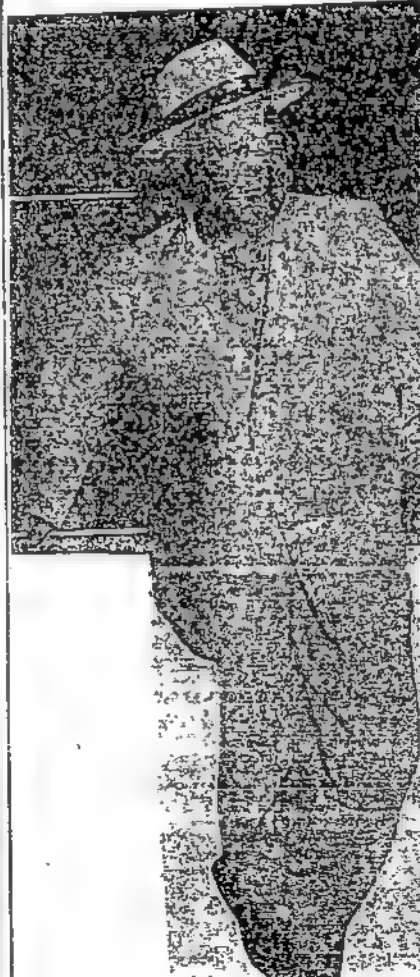
ستالين

الرجل والمرء لمشيرو



التي اكتشفها سيوموندى Sismondi قبل قرن ونصف ، حينما كتب عام ١٨٢٧ في كتابه ومبادئ جديدة للاقتصاد السياسي» قاتلا: دكان الملصاء الذين انفصلت عنهم (يتقصد علماء الاقتصاد التقليديين المتفائلين ، من مدرسة آدم سميث) يبحثون عن رخاء مزيف ، فكانت نظرياتهم قبل عند تطبيقها الي زيادة الثرى ثراء وزيادة الفقير فقرا وحاجة وحرمانا.

هكذا ، ويفضل خروتشوف وخلفائه ، أخذ التحلل الاقتصادي ينمر في الداخل مع نفاذ صبر متزايد من قبل جماهير الشعب التي أحبطتها وعدو القادة الرهيبة ، وفي الخارج ، أدى نمو الأثمانية الفردية والإقليمية إلى سلسة من التمرد على هذا النظام الذي يدعى عن طريق نظام يتجه بإطراد نحو المركزية محل الظلم الاجتماعي والتشرهات الكامنة داخل النموذج الرأسمالي المتزايدة قوته ، وذلك وسط



خروتشوف

ستالينية بدون ستالين

بنى تدعى أنها اشتراكية.

وقد خصصت جركات التمرد في ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا. وفي كل البلاد المجاورة للاتحاد السوفيتي بعد أن أصبحت موالية لها - الي القمع والى معارلة فصلهم عن الكتلة المعادية من خلال دسوس بوليين» وتبع سيطرة الاتحاد السوفيتي على أقطارها الصناعية والمشابهة لسيطرة الولايات المتحدة في الكتلة الأخرى على أمريكا اللاتينية (من خلال الديكتاتوريات المتداخلة) تمهدا لسيطرتها على العالم كله، من الأسباب العميقة نفسها ، ففي ظل هذا المنهم عن الاقتصاد ، يستوجب ثراء البعض استغلال الآخرين والسيطرة عليهم سيطرة استعمارية.

صاغ بريجنيف هذا الواقع السياسي والاقتصادي في شكل «نظرية» بعنوان «السيادة المحدودة» للمرايين له، مثلما صنع القادة الأمريكيين عقيدة من هيمنة الولايات المتحدة على كل البلاد الأخرى، وأخضاعها لها من خلال لعبة الجات Gatt وصندوق النقد الدولي، ومن خلال إظهار قوة تفانياتها العسكرية التدنيرية.

في هذا الوقت ، لم يعمد بمكاند إصلاح الاشتراكية، لأن الاشتراكية لم تعد موجودة في الاتحاد السوفيتي أصلا. لذلك آلت محاولة جورباتشوف العظيمة في ميده ، إلى النشل

على عكس الرأسمالية ، لا يمكن أن تناس الاشتراكية إلا على أساس أخلاقي ، وحينما تصل بها منافستها للرأسمالية الي تحقيق النظام الرأسمالي بمهمته عن أن «الإنسان حيوان اقتصادي»، فلا مناص من النشل.

بريجنيف

السيادة المحدودة



٧ نوفمبر ١٩٩١ وهو يوم عيد ثورة أكتوبر
السوي ، عن الكسبر . أما يلتسين فكان
يلتقي بيورث التياصرة الذي أكد مساهمته له .
من هذه اللحظة فصاعدا ، وحده قادة
العالم الرأسمالي الذين كانوا يحملون منذ عام
١٩١٧ بتحتل الاتحاد السوفيتي ، والتي
جانبه زعماء أمريكا بعدون له منذ نهاية
الحرب العالمية الثانية ، عميلهم المثلث ،
فأخذوا يحتشدون لاحتفائه في السلطة .
كانت أول علامة لهذا التحلل هو
تفجر الاتحاد السوفيتي ، بالقوميات
المتصارعة . ولم يكن هذا بمثابة صدفة
تاريخية ، بل كان كامنا في المنطق الداخلي
لإحلال الرأسمالية ، فالقرن العشرين يعتبر
قرن النمو الرأسمالي الهائل وفي الوقت نفسه
« قرن القوميات » .

إلى جانب الأمم القديمة التي ولدت فيها
الرأسمالية من وقت مبكر (مثل إنجلترا
وفرنسا) بدأت الوحدة الألمانية في القرن
التاسع عشر باتحاد جرمني (Zollverein)
(، تماما كما بدأت بعد ذلك الوحدة الإيطالية .
وأخذت « الأمة » تكشف عن مضمراته
الحقيقي ، ألا وهو سرقة بحرية جيش
ومعنى إلى تسريع انهياره
لوجوده في الجيولوجيا العرقية إن
لم تكن العنصرية .

ولدت تلك الأنانيات القومية من الحركة
نفسها التي أنتجت الفردية من خلال لعبة
التنافس ، وكذلك من نوعية الاقتصاد الذي
يحدد فيه السوق وحده العلاقات الاجتماعية
والسياسية .

كان يجب إذن أن تتوقع بزوغ الاختلافات
التي استغلت الموقف جيدا ، داخل مجتمع لا
يتأسس فيه النصف الجماعي على أي تجانس
داخلي . ومن أمثلة ذلك ، التي تكاد تكون
فكاحية ، مطالبة التاكوت Takoutes ،
وهم مجتمع صغير لكنه مفروس في منطقة
مناجم الذهب والماس في الاتحاد السوفيتي ،
بالاستقلال فئا منهم أن ت تحت أرضهم سرول
يكتل لهم مكانة ما في السوق العالمي .

منذ أن قرر يوريس يلتسين أن يقدم
كمرئول الدول المستقلة ، بدأ تفتت هذه
الدول : ففي أوكرانيا ، ألغى رئيس برلمان
المنطقة المستقلة في القرم ، نيكولا
برجوق ، صلاحية المعاهدة الخاصة بأسطول
البحر الأسود في ٢٩ يونيو ١٩٩٣ وطلب
مجلس الشيوعيين الأوكرانيين في دريترت
داخل منطقة مونياس ، باستقلال دولة
أوكرانيا ثم دخلت أذربيجان وأرمينيا في



يلتسين .. معاديات مع الرئيس برش



وستون تشرشل الحرب الباردة

الفصل الثامن إحلال الرأسمالية

هكذا أخذ يوريس يلتسين المنصرى ،
عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي
بالاتحاد السوفيتي ، ينفذ على الملأ ويمسأنة
من الولايات المتحدة ومن بلاد العالم
الرأسمالي كلها ، سياسة الانتقال من محاولة
جورباتشوف الرسمية لإصلاح
الاشتراكية إلى إحلال الرأسمالية
محلها ، وذلك داخل نظام سوفيتي هجر منذ
عشرين عاما كل مبادئ الاشتراكية ، ولم يعد
يربطه بها إلا الاسم فقط .

أما مشهد « إنتلاب الدولة في ١٩
أغسطس عام ١٩٩١ ، والذي أرسل
يلتسين ، إلى السلطة ، ليكشف لنا عن
أشياء كثيرة . لقد صعدت مجموعة من
المشائرين إلى قمة الدولة وقمة وسائلها في
القمع مسيطرين على زواوتى الدفاع
والداخلية وجهاز الحزب كله . مع ذلك فلم
تصل هذه المجموعة سوى بخمس
عشرة فرقة عسكرية من مجموع
١٨٠ فرقة في الجيش السوفيتي .
ومن رنط الخمس عشرة فرقة لم
تستطع أن تعين أكثر من خمسة مع
أمر لها بعدم إطلاق الرصاص . في الوقت
نفسه ونشلى شرار أسوأ سيناريوهات هولرود ،
أمر هؤلاء المشائرون مصنع في يسكوف أن
يرد لهم ٢٥٠ ألف زوج وثاق لليدنا

من جانب وزارة الداخلية لم يقطع أي خط
حاتني داخلي وخارجي إلا الخط الخاص
بجورباتشوف .

وعاد يوريس يلتسين من عطلة قبل
حدثت الانقلاب بساعات قليلة ، لكنه لم يكن
قلنا عند نزوله إلى المطار ولاحيثما وصل إلى
منزله . ذهب إلى البرلمان ودخل في محادثة
حاتنية مع الرئيس برش وكذلك فعل أصدقاؤه
عملاء موسكرو ليتشوراد .

ثم دعا إلى إضراب عام لم يتم به أحد .
والتي مظاهرات لم تنسجماز موسكرو عند
حدوثها ، وكان حينها واقفا فوق إحدى
الناقلات التي تحيط ببنى البرلمان حيث يسهل
على أي مصور من الوكالات الدولية أن
يلتقط له صور فوتوغرافية .

هكذا ولد بطل المقارعة .
كذلك يكشف لنا استقبال خمسة سان
بترميروج (التي استعادت رسمها الألماني)
الموالي يلتسين ، للردن الكبير فلاديمير ، يوم

حرب على منطقة شمال كاراباخ ، وقسمت جرحنا وفقا لمطالب الاستقلال من الإيجاز ، وحتى من روسيا ، أعلن برلمان سفردلوسك في أول يربلر ١٩٩٢ إقامة «جمهورية الأورال» حيث تركزت محركات صناعية كسبيرة في ٨ بولسو ، أعلن نواب دلايفوستوك مولدو الجمهورية البحرية» وظلوا باستفتاء شعبي ، وحلّت مجالس تشيشاوكراستراوسك في سيبيريا ، وفولرلجنا وأرخانجلسك ، أنه إذا لم يلائمهم المؤتمر الدستوري سوف يعلنون أنفسهم جمهوريات مستقلة ، وحدث الشيء نفسه مع التتار والشيشان (الذين عارضوا أول الأمر مطالبة الأبخاز بالاستقلال).

ولا نستطيع أن نحزم إلى أي مدى سوف يستمر هذا التفتت لأن كل وحدة من هؤلاء تشمل داخلها أقليات غير راضية بهذه الدول. لمجد هنا ظاهرة مشابهة ليوغوسلافيا ، نسط اعترفت ألمانيا -دون استشارة حلفائها- باستقلال سلوفينيا وكرواتيا لتخلق الحلم الألماني القديم بدخول الأدرياتيك ، انقسمت اليوسنة فجأة إلى ثلاثة مجتمعات تتصارع ألقابها فيما بينها ، بل إن كرواتيا نفسها عرفت في الانفصال في الماسيا رايتري.

كانت القرى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة ، تقاس لعيتها وسط هذا التفتت اللاتحائي ، لأن أيا من هذه الترميمات حين لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي تصبح أداة لقادة لعبة السوق الدولي ، وهم المستفيدون الوحيدون من هذا التفتت وهذا التحلل لتجمعات الكبيرة.

ربأى لنا كل يوم جديد بصورة من صور سياسة خلخلة المجموعات الكبيرة التي تفردها الولايات المتحدة وأتعارها الصناعية ، سوا كان الأمر يتعلق بلمبة الولايات المتحدة وأوروبا في يوغوسلافيا أو بساندنها لمختلف الترميمات المتصارعة ، أو كان يتعلق بالمضاربة المالية الهائلة على سح استثمار العملات النقدية الأوروبية والذي يديرها البنك الأمريكي الأعلى من خلال قراصنته أمثال سوزون الذي جلبه له نصف الخنيسه الانجليزى حوالى مليون دولار ، ليتفعل بعد ذلك الي البيزيتا وألميرة ، ثم الفرنك وكل العملات الأوربية الأخرى كشف هذا الظرف عن عشية اعتبار أوروبا نفسها سرقا قدجرت صراعات لترسية من احن السيطرة على أجزاء من السوق ، في أسطورة التضام

الأوروبي المزمن على السرقة والمكرن لد العباد الأوربي لتتحالف الأطلنطي» كما تادت بذلك معاهدة ماستريخت ، ولا تستطيع أوروبا أن تكون عاملا حضاريا إيجابيا إلا من خلال الدفاع المشترك عن حضارة تحترم تعددية ساحات كل شعب فيها في مواجهة الحضارة الأمريكية المضادة التي تسعى إلى تنظيمها

لا تستطيع أوروبا إلا أن تكون ضد أمريكا أو لا تكون دولاتكون» هنا تعنى أن تصبح مجرد سوق مفتوح للاستيراد الأمريكي بما فيه استيراد الثقافة الأمريكية المضادة عن طريق السينما والتلفزيون وكل ما ينتقله.

منذ هذه اللحظة لم يصبح أمام أوروبا من مخرج سوى الفرصة في أسواق الهلاد الشرقية التي حكم عليها أن تتحول إلى عالم ثالث جديد.

وكانت المهمة التي كلف بها بوريس يلتسين من مستشاره الأمريكي جيفرى سانش هي بالتحديد أن يوصل بلده إلى هذا النوع من الدعارة ، ولكي يحدث هذا وفقا لتوجهات وكيل التصفية السوفيتية وجيفرى سانش ، المعين من قبل الولايات المتحدة ، كان يكفي أن يخضع الاتحاد السوفيتي إلى متطلبات «صندوق النقد الدولي» وهو اليد الخفية المؤقتة لتنفيذ السياسة الاقتصادية المطلوبة في العالم الثالث ، وذلك بأمل الحصول على معونة مالية. رفنا لتعليمات داعية الأمريكي ، قام

جوناثانفرد.

احلال الرأسالية محل الاشتراكية



بوريس يلتسين بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي» حرفيا رفني طاعة نوذحية ، لتنظيم القروض القائمة. ثم قرر تطبيق نظام الخصخصة ناكرا ماضيه كله منذ كان قاتنا شيوعيا دوجا طبقا وشملا وحتى أصبح عام ١٩٨٩ زعيما لاتحاد الأورال الشيوعي وعرضوا في الكتب السياسي ، متحولا فكلنا إلى عدو شرس للشيوعية والاشتراكية ، من هنا تم استخدامه بسهولة لتدمير الاقتصاد والدولة معا بهدف إنساح الطريق لرجال الأعمال والمخاربين الدوليين بالأموال.

أخذت الوفود الصناعية الغربية الأمريكية والسويدية ، وخاصة الألمانية (مثل

بأير

SIEMENS وBAYER ووسيمتس والشركات الكبيرة الأخرى تسعى لإقامة فروع لها في روسيا حيث يبلغ المرتب المتوسط خمسة دولارات (فالريبل الذي كان يسمى في الماضي إلى مساواته بالدولار أصبحت الالاف منه تعادل اليوم دولاراً واحداً).

ويشل هذا إحدى صمد سياسة الغرب لتتركيز مصانعهم في العالم الثالث حيث المرتبات تافهة والتأمين الاجتماعي غير موجود ، بما في ذلك من ظاهرة ، لها دلالتها لتحويل الاتحاد السوفيتي إلى فط العالم الثالث.

حكم على المرتبات بالانخفاض أكثر وأكثر بسبب توسع البطالة ، هذه البطالة التي لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفيتي السابق (على حساب ازدياد عدد الشركات بشكل مخيف بما استتبعه ذلك من إنتاجية ضعيفة لكنها تضمن لكل فرد وظيفة وبالتالي قوت للعيش).

لكها وصلت إلى نسب مأساوية من خلال نمية والتنافس في السوق والتي نتجت عن الخصخصة وعن زرع رأس المال الأجنبي ، حتى بلغ عدد العاطلين مليوناً في موسكو في نهاية عام ١٩٩٢ ، أي في مدينة لا يزيد عدد سكانها عن ٩ مليون نسمة.

وضع التحليل الذي قد به البنك العالمي الجمهوريات ما بعد السوفيتية في صفوف البلاد الفقيرة ، تلك البلاد التي لا يكف صافي ناتجها القومي عن استلص.

من التمازج المعسرة عن تصانع هذه الخصخصة على المستوى العقاري ، أن سكان حي ، أوكتيارسكي وهي منطقة صناعية في قلب موسكو ، قد علموا فجأة يبيع الحي كله إلى شركة أمريكية في يونيو ١٩٩٢ وأنهم أصبحوا مجبرين على الانتقال منه.

شكل عام ، يعتبر البلد الذي يسير دون دولة ولا قانون مثابة جنة للمضاربين بالأموال الذين يلعبون على المدى القصير مكونين « مافيا » قسابة للشك ، في حين لا تبدو بالنسبة الى المستثمرين الذين يرتابون فيما يتعلق بالاستقرار السياسي ، وصل الأمر الى أن الرأسمالية المنتصرة البرم في الاتحاد السوفيتي ليست من نوعية الرأسمالية الفرنسية أو الإنجليزية في القرن الماضي والتي كانت تخلق مكاسب وخدمات ، فهذه الرأسمالية تشبه الرأسمالية الأمريكية في تدهورها الحالي وتحولها الى المضاربة بالأموال.

وكتب أنيسون كابلانوفسكي AMINON KAPLANOVSKY قائلا : « وصلت المضاربة بالأموال الى قمة توسعها ، حتى لم يعد الشباب يعلمون بأن يصبحوا رواد قضاء ، بل رجال أعمال » . كانت النقطة الثانية المفروضة للاتهام الى صندوق النقد الدولي هي « تحريك الأسعار » الذي اعتمدته بوريس يلتسين في ٢ يناير عام ١٩٩٢ ، حكنا تضاعفت الأسعار ثلاث أو خمس مرات ولحقا لتسلع وكانت النتيجة الأولى لذلك أن نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر الذي حدده منظمة الأمم المتحدة ، بل أن هذا المعدل ربما يصل الى ٨٠٪ من عدد السكان حسب تقدير علماء الاقتصاد . وكانت أكثر الطبقات الاجتماعية تأثرا بذلك هي أضعف الطبقات حتى أن المسنين والمعالين الى المعاش الذين كانوا حتى عام ١٩٩١ - يملكون مسكنا ووسيلة تدفئة ووسيلة مواصلات وكهرباء ومواد غذائية ، أصبحوا يجدون أنفسهم دون حماية بل ، ومطعونين بفعل الآلية الجديدة للسوق . أدت معدلات التضخم المتزايدة بغطاظة والتي تدرت به ٣ أو ٤ / أسبوعيا منذ بداية عام ١٩٩٢ حتى وصلت ٥٠٠٪ مع نهاية العام ، إلى احتداد الفقر أكثر وأكثر ، وصل حجم النقد المتداول أثناء سنة الى الضعف ، لوصول الى ٢٦٠ مليار روبل في يناير عام ١٩٩٢ ، بعد أن كان ١٣٥ مليار في أول يناير من العام نفسه .

ومن النتائج المبهرة لتعميم روح السرقة في ظل وضع اقتصادي مأساوي ، هروب أنشط الباحثين المتسيزين من الاتحاد السوفيتي السابق والذين لم تكن العقوبة التجارية قد نالت منهم بعد ، من هذه اللحظة فصاعدا وسب مرتباتهم الهزيلة ، أخذ هؤلاء الباحثون إما بهجرون وطنهم أو بيعت أعمالهم الثمينة ، وعلى سبيل المثال ، فإن

العلماء السوفيت الذين كانوا متقدمين عن الأمريكيان في مجال الليزر بنرات عديدة وقبعا في بداية عام ١٩٩٢ بام ثمانية عشر مهنيا (من معاهد أكاديمية العلوم بروسيا اتفاقية مع معمل ليفرمور الأمريكي (الذي يحصل في مشروعات الحرب النووية وحرب والنجوم) ، عرضوا على الأمريكيان بقتضاها المشاركة في تنبيلاتهم الخاصة بالليزر (والتي كانت في نطاق السرية من قبل بسبب أهميتها العسكرية) ، حكنا بيعت الأسرار العلمية بأسعار هزيلة وصلت الى ٢٥ ألف دولار لكل سبعة تقارير سرية .

بعد أن التي بمضى ٢٨٧ مليون رجل وامرأة في ستة مهنلات التاريخ ، وبعد أن وصل ٨٠٪ من هؤلاء الى أدنى من مستوى الفقر ، ترك قانون الغابة ورجاله روسيا دون دولة ، وكـ روتسكوي RUTSKOI نائب رئيس الاتحاد روسيا بعد أن أصبح خصما للرئيس في مواجهة تحلل الدولة ، فاندلا في روسيا ، لا توجد ديمقراطية بل غياب كامل للسلطة في مقابل - القروض والاتحلال (١٩ ديسمبر ١٩٩١) ثم ندد بتسليم البلد الى الأجانب بوصفه مشرلا عن التردى الأخلاقي ومن الصور العنيف للإجرام والمخالب .

من أمثلة ذلك تفجر تجارة المخدرات ، حيث كتب قائد مكتب مكافحة المخدرات قانتين ديميتريش ووششين قائلا : « إن تجارة المخدرات أخذت في التفجر داخل دول الكومنولث الجديد ، حتى أن ١٤٪ من سكان دول طائفة المخدرات ، إما يوصفهم بمن يفسلون أسرارها أو يستغلون من تجارتها » . يؤكد الجنرال الكسندر نيكولايفتش سرجيف ، رئيس القيادة المركزية لمكافحة المخدرات ، التابعة لوزارة الداخلية ، أن المخدرات قد طالت ٢٠ مليون فرد ، في هذا المجال تتحقق مشولة خروشر الساخرة والتي تفيد بأن روسيا في سبيلها للعاق بالولايات المتحدة (التي تضم ٢٠ مليون متعاط للمخدرات) ومجاوزتها .

وتقدر الشرطة الروسية حجم الأموال المتداولة في مافيا تجارة المخدرات في روسيا عام ١٩٩٢ بـ ٤٠ مليار روبل (أني حوالي مليون دولار) ، إن هذه التجارة في طريقها لتصبح أكثر الأنشطة ربحا ، تماما كما حدث

في الولايات المتحدة حيث وصلت قيمة إنتاج المخدرات وتجارتها الى نفس مستوى إنتاج السيارات والصلب وتجارتها .

وفي أوزبكستان ، أسست الشرطة أن المساحات المزروعة بنبات الحشيش قد تضاعفت ست مرات ، فبعد أن كانت تبلغ ١٥٠ هكتارا عام ١٩٩١ ، وصلت الى ١٠٠٠ هكتار عام ١٩٩٢ .

ودخلت كميات ضخمة من الأفيون الاتفاقي (حيث أصبحت أفغانستان في عام ١٩٩٢ المنتج الأول له في العالم) إلى روسيا ، حتى أن شرطة موسكو قد حجزت علي ما تعادل قيمته مليون ونصف روبل (حوالي ١٥ ألف دولار في هذا الوقت) ، إلا أن انعدام وجود أي تشريع منتهج خاص بالمخدرات وتجارتها حال دون تولي أي من هيئات الدولة لهذا الأمر .

ربما كانت هذه أكبر جريمة روحية نتجت عن الإحلال الرأسمالي المجنون في الاتحاد السوفيتي . في حنى تدمير كل أثر للماضي الروسي في النفوس تلك الحسى التي تظهرت من خلال تغيير الأسماء ، مثل تغيير اسم مدينة لينينجراد لتعود الى اسمها الألماني القديم أيام مجازلة بيبير الأكبر إضفاء الطابع الغربي على روسيا ، أخذ بوريس يلتسين على عاتقه مهمة محو الماضي ، بما استوجب إعادة كتابة الموسوعة السوفيتية والكتب المدرسية بالكامل وتبني المفاهيم الغربية حرفيا ، مثلما كتب الجنرال بول-ألبيير شهرير الذي كان رئيسا للمخابرات العسكرية الألمانية لمدة عشرة سنوات .

وسط شبكة علاقات السرقة هذه - هذا السرقة الذي راح يتسدد المرفق - حيث كل شئ يباع ويشترى حتى الذكاء والشرف ، لم يعد الهدف اغتيال روسيا الشيوعية - روسب لينين وجوركي فحسب ولكن أيضا روسيا ديستوفسكي وتولستوي الخلفاء .

بدأت أولى علامات انهيار الاتحاد السوفيتي والاحزاب الشيوعية التي كانت تحثه خوذا لها ، منذ عام ١٩٦٨ مع غزو تشيكوسلوفاكيا ومع عدم فهم المعنى العميق لحركات الطلبة والعمال التي أخذت تبرز في العالم كله .

في عام ١٩٦٨ ، كانت الرأسمالية في أحسن حال ، فلم تكن هناك بطالة وكان معدل التضخم منخفضا مع معدلات نمو مرضية مع ذلك ، فقد اشتملت في هذا الوقت حركات فرد راتمة ، حيث أضرب عشرة ملايين عامل عن العمل ، وأصبحت الجامعات كلها تحت سيطرة

الطلبية، في حين أن مثل هذه الهزات الاجتماعية عادة لا تحدث إلا في فترات أزمة رأس المال، مثلاً في عام ١٩٢٦ عقب تكون الجبهة الشعبية.

لكن حتى إذا كانت هذه الحركة قد حدثت بطريقة فوضوية، وشبه ساذجة حتى صفاتها النشلي في النهاية، فقد عبرت بأسلوب مبسوش عن الوعي بخطر نجاحات النظام الرأسمالي التي تؤدي إلى اختراق الفرد في محتسبه، ذلك الخطر الذي يتجاوز سلبيات الرأسمالية بوجرائها.

لم ينهم القادة الماركسيون ولا القادة الشيوعيون الأجانب الذين ساروا وراءهم دون تفكير هذه الحقيقة لأن مياداة الجماهير الشيوعية تظهرت خارج الإطار التقليدي للأحزاب.

كان المتظاهرون المغمضون في باريس وبراغ أو دكاير يرفضون نموذج النمر الفري الذي يسود في فرنسا، كما يسود في الأنظمة ما بعد الاستعمارية، كما في السنغال التي راحت تحاكي هذا النموذج، وكما يسود في الأنظمة التي تدعى الاشتراكية والتي أدخلت هذا النموذج سواء في الاتحاد السوفيتي أو في تشيكوسلوفاكيا. فقد كانت الاشتراكية تنهزم أمام انتصار اقتصاد السوق بفعل التمتع الذي كانت تمارسه مؤسسات الإعلام أو الانتخاب في فرنسا على الشعب، حيث نجح الرئيس بومبيدو في الاستغناء العام بفضل الحرف الذي فرضه الإعلام على الجميع، أو بفعل التمتع العسكري الذي فرضه التدخل السوفيتي في براغ.

أما الدلالة الانسانية (بل الانسانية) للردة، الروسية على يد يلتسين فما هي إلا نتيجة هزيمة الإنسان تلك.

وقد أفرد انتصار الرأسمالية في روسيا الأنماط الانسانية نفسها التي اتست بها الرورلية المساندة للرأسمالية الصاعدة في القرن التاسع عشر في أوروبا، أو إنتم بها المستنبرون الذين حطت من مفهوم الرأسمالية المتخلفة للتبصرة الروس منذ بداية القرن العشرين، أي أن الانهيار الذي قاده بروس يلتسين، كان نموذج المشالي الشخصية الانتهازية وشخصية راسيوتين، وكى يتحول الشعب الروسى كله الى رعاغ مثلما شبههم دوستوفسكى في «المفتش الكبير» كانت القدوة المظروعة أمام الشباب هي المنازج الانسانية الفظيعة في حلقاات دالامى الأمريكية أو في «أفلام رامبو» وليست

منازج روابست أيرنشتاين أو دالامى لجووكى، ولا حتى نموذج الكونست ميوزكوف المسيح الحديث لدوستوفسكى

ويقدنا الانهيار الذي تقاسمته روسيا ويلتسين مع أمريكا ريجان وبرش أو كليتتون، الى التأمل في مستقبل أكثر إنسانية للعالم إنطلاقاً من تجربة السبعين سنة الملحمية الماضية ومن بعدها سقوط روسيا أى منذ ثورة أكتوبر وحتى ومحر الإنسان داخل الغابة البيلتسية».

لكن القصة لم تكتمل بعد، لهذا الشعب الذى ساهم مساهمة عظيمة في الحضارة الإنسانية، منذ سان سيريل إلى روليف، ومن برشكين إلى دوستوفسكى، ومن ألكسندر بلوغ الى لينين، لا يمكن لروحه ان تموت- ولا يوجد في التاريخ أى ذكر لإنصار عسكرى-عسكرى فقط- بلا نهاية لحتى الإمبراطورية الرومانية المهاراة والتي كانت تحتلك، مثل الولايات المتحدة اليوم، قوة عسكرية طاحنة وسلطة ضغط اقتصادية وسياسة لا حد لها، إنهزت تحت ضربات أولئك الذين اعتبروها مثل «الحجج».

أما اليوم، ومع مرور أربع سنوات على بداية الإحلال الرأسمالى التوحش في روسيا وفي بقية بلاد العالم، وبدلاً من الوصول الى ما يطلق عليه مفكر البتاجون فركوياما «نهاية التاريخ» أو الانتصار الحاسم لـ «ليبرالية» (بمعنى الغابة)، بدأت التناقضات نفسها التي أدت الى ظهور معارضة «اشتراكية» في القرن التاسع عشر في الظهور.

فحينما تؤدي الرأسمالية المفروضة اليوم بفعل طبيعتها نفسها إلى أسوأ أنواع الظلم الاجتماعى، رالى الصمود المربع لـ «دافيا» المضارة بالأموال، وإلى سقوط الجماهير العريضة في ظل فرضى درأس المال التي ندد بها فوربيد عام ١٩٤٧، حيث أدت الأسباب نفسها الى النتائج نفسها تتكون معارضة جديدة ضد النظم نفسه، وحينما لا يوجد هدف إنسانى كرنى يوجد بين الشعوب، تبرز من جديد المعصيات القليلة، مثلما انهارت الكنيسة في الفترة من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر، بعد أن سمحت بوحدة مسيحية ما حتى لو كانت متعددة الأشكال، أدت تقلبات الشيوعية، التي أعطت من قبل أسلا كرينا للإنسان، إلى مرلة المعصيات القليلة التي ارتبطت من قبل بالرأسمالية المفروضة.

ولا نستطيع بعد أن نعترف إذا كان الشيوعيون القدامى، الذين كانوا في السلطة منذ بضعة أعوام، قد استفادوا من أخطائهم أم لا، إلا أنه من المدهش ان نجد في روسيا نفسها ومن ليتوانيا الى قلب سيبيريا وحول القوقاز، ان القادة القدامى قد انتخبوا من جديد في مواجهة الفاسدين الذين وضعوا أنفسهم في خدمة أسياد العالم مؤقتا على منوال يلتسين وعصابته، وهكنا تجاوز المستوى وهم البرلمان بالقوة لأنه كان يعوق نفسه. هنا أيضا يظهر تشابه غريب بين الإحلال الخالى للرأسمالية وبين تطبيقها لأول مرة في القرن التاسع عشر حيث نجد فردا مزدوجا يتجه من ناحية تأليه المال من خلال السوق، ومن ناحية أخرى ضد الشيوعية «الليبرالية» في الغابة، أى من ناحية مقاومة اجتماعية ومن ناحية أخرى معارضة «قومية» (مثل في قرن القوميات) لها جذورها في إرادة الحفاظ على الهوية في مواجهة محاولات التسيط العالمى للاقتصاد باسم حرية التجارة، وفي مواجهة تدمير القيم الإنسانية كلها التي تقلصت الى مستوى قيم السوق ومعيارها المالى، في ظل بوتربيا السوق والمال ضد هذه، أصبح الإنسان مثل أى شئ آخر، «مساوى» ما يكسبه أو ما يباع به من لمن.

وهناك خطر كبير في ظهور تقلبات وانحرافات ديماجوجية لهذه التحويلات الحقيقية، على يد «القوميات» أو «القرميين» نحر مضمون عنصرى ما يستوجب الحروب والاتصال مثلما ترى في القوقاز وبوغوسلاكيا، وعجزت الديانات المؤسسة التي ساهمت منذ قرون في تأليه السلطات عن أن تعرقل هذه الانحرافات، بل انها غذتها، ومثال ذلك أن الديانة السائدة للأغلبية المسيطرة وهي الكاثوليكية، فقد فقدت نفوذها السياسى على الشعوب التي دلتها وذلك من خلال ضغوطها السياسية نفسها، ففي إيطاليا انهارت ما أطلع على تسيتها الديمقراطية المسيحية» والتي ساندتها الفاتيكان حتى تسيدت البلاد وحدها مدة نصف قرن، وذلك وسط الفساد والكراهية على الرغم من التدخل الواضح للبابا الذي أعطى في عام ١٩٨٧ للأساقفة الإيطاليين أمراً مسجداً بالتصويت لصالح الحزب الديمقراطي المسيحى.

واليوم بعد الهزيمة الطاحنة، ما زال البابا يدعو منذ يناير عام ١٩٩٤ إلى «الوحدة السياسية» للكاثوليك أي الى استكمال التوجهات ذاتها التي أدت الى الإفلاس، وهي

التصل التاسع

ماركس والنظام السوفيتي

لنترك إذن تحليل أحداث هذا التاريخ الذي امتد لثلاثة أرباع القرن لتأمل في الأسباب النظرية التي أدت إلى هذا الصعود ثم إلى هذا النشل ، بهدف رسم المسارات الممكنة لمستقبلنا .

يحاول قادة القرضى والاتحلال أن يوحروا للجميع من خلال تعبئة إعلامية نموذجية أنه ما من منفذ للهروب من -للخروج من- عنق الزجاجاة إلا بالعودة إلى قانون الغابة ، هكذا تعود إلى الماضي مرة أخرى ، فكما قال لورينيه Fourier أدت «القوض الصناعية والتجارية» ، بثقلها وابتغالاتها وعنفها الذين بقرا حتى اليوم) إلى مولد الاشتراكية .

لم يكن ماركس أول من أنكر رأس المال فقد ندد جراثوس بابوف Grachus Babeuf في يونيو عام ١٧٩١ بقانون لوشابولييه Le Chapelier الذي حظر لمدة خمسة وسبعين عاما تكوين نقابات عمالية ، مشبها إياه - والقانون

الهمجي الذي مله رأس المال .

ولم يستكر ماركس فكرة صراع الطبقات ، ففي عام ١٨٢٣ (حينما كان عمر ماركس خمسة عشر عاما) كتب بيير-لورور - Pierre Leroux تحت اسم دسان -سيمونيهان Saint Simonien قائلا: «إن صراع البروليتاريا الحالي ضد البرجوازية هو صراع أولئك الذين لا يملكون وسائل الإنتاج ضد أولئك الذين يملكونها»

ولم يكن ماركس أول من نزع الأسطورة

تلك القائسة على تضامن الكنيسة الكاثوليكية مع الانقياد المحافظ .

أما في برلندا ، حيث توحدت الكنيسة منذ ترون طيلة مع المصور القوي قليلد ، ولعبت دورا سحيذا في مقاومة النهضة رغم سبلها لنزوة الاجتماعية ، فقد رفع البابا البرلندي شريكه المنفصل ليس فالبها إلى العزلة والهرية رغم ملايين الدولارات ورغم صكوك الفئران البابارية التي أعطيت له .

رغم صمود الشيوعيين إلى السلطة في إيطاليا أو برلندا أملا في أن يتعلموا من دورس الماضي -علامة معبرة من العجز المزودج للأسمالية وللديانة المرسية عن خلق مستقبل إنساني .

أما الديانة الغالبة للمسيطر عليهم ، ألا وهي الإسلام في شكله المرسى الذي أباحت السلطات السياسية ، فقد أثبت المعجز نفسه .

هكذا فالتجهاان ، الأول يتسرم على التحالف مع اقتصاد الغرب تحت قناع التشدد الديني الشكلاسي والطقسي البحت وتحت قيادة زعماء التباطيل القديمة الذين تحولوا إلى متآمرين (ومليار ديرات) لحساب المستعمر القديم ، وفي مقابل حمايته السياسية لهم والثاني ، وهو من أصل أكثر شعبية ، يلفظ عن حق التفات الشقائي والفساد الغربي لكي يعود إلى أفاط الحياة الإسلامية السابقة على الاحتلال الاستعماري .

تدور الأمر كسا لو لم يكن من خيار سوى بين محاكاة الغرب أو محاكاة الماضي .

هكذا لم تعد الأديان التي كانت مهنتها التقليدية أن تحدد معنى الحياة وغاياتها الأخيرة ، ترد على مشكلات ومتطلبات الحاضر ، ألا وهي اكتشاف غاية الحياة ومعناها ووحدة العالم لكن في سراجية التوحيد بالسرير والمال . كانت هذه إذن مهمة الشعوب في القاسدة الأساسية للبلاد ، هذه الشعوب التي لم تعد بها ناذج الاقتصاد الاستهلاكي الغربي ولا ثقلاته الملوثة المفروضة على الأذهان منذ المدرسة وحتى الجامعة ومن خلال وسائل الإعلام والتلفزيون .

إن الأمر يتعلق إذن بشرة ثقافية حقيقية لا يمكنها أن تتحقق إلا خارج الديانات المؤسسة ، ديانات الاساقفة والنقبا ، حاملي أقدم العقائيل .

أكثرها حضورا للبحث عن إيمان من في معنى الحياة وغاياتها ، ذلك أن المشورية الشخصية والجماعية هي وحدها القادرة على اكتشاف هذا المعنى وهذه الغايات وتحقيتها عمليا خارج الأنماط المفروضة روحيا من المستعمر ومعارينه .

لكن هل يمكن أن تتحقق هذه النهضة قبل تدخل الجيش من الناحيتين بحجة انقاة النظام

وبهدف فرض الصمت بالإرهاب؟

هذه هي المشكلة التي ما زلنا لا نستطيع الوصول إلى حل لها اليوم . ومع ذلك فنحن على ثقة بأن الخلاص منها متوقف على جهود

عن كلفة الحرية . لقد كتب الأب لاكوردلار Lacordaire إلى عام ١٨٣٨ قائلا: بين الحرية والضعف تؤدي الحرية إلى التبرير ويؤدي القانون إلى الحرية . يستخدم أوجست بلانكي Auguste Blanqui الية نفسها عقب الهزيمة الثانية للاشتراكية ، أن بعد كومونة باريس ، قائلا: هادة ما تلام الشيوعية لأنها تضعني بالفره وتنكر الحرية ؟ لكن بأي اسم تصاق هذه القضية الريقة؟ .

باسم اللزدية التي ما زالت منذ الآن السنين تتفعل الحرية والفرد...؟ كم نردا من الجنس البشري لم يتحول علي يديها إلى ضحية أو معزولا كم؟ واحد من كل عشرة الآن مثلا عشرة الآن شهيد في مقابل جلا واحدًا عشرة الآن عبد لطاغية واحد ثم يدافعون عن الحرية ، أما هذه إلا كدائرة تكمن في تعريفهم نفسه للحرية ، حيث تصح الديمقراطية عنوانا لحكم الخاصة ، ويصبح التنوير أسانة والذبح اعتدالا .

واليوم ، يبدأ الساسة من جديد القصة التي يسمونها دثورة ١٩ أغسطس ١٩٩١ الروسية ، بهدف دخن بروتستويكا جورباتشوف بوسيلة أو بأخرى . ومعها دمعهد بريجنيف ، عن «السيادة المحدودة» ، والارهاب السشاليني ، وكذلك لينين وثورة أكتوبر وكارل ماركس والاشتراكية بالكامل .

لكن لا ، فهذه القصة لم تبدأ هكذا أبدا .

لقد بدأت الاشتراكية تاريخيا في القرن التاسع عشر ، فني كل مجتمع حلت فيه

ماركس/ لينين الماركسية لم تمت . ولما صورتها الهزيمة المأساوية



السلطة الطبقة للمال محل السلطة الإقطاعية ، أصبح اقتصاد السوق هو المتحكم الوحيد في العلاقات الإنسانية ، وتولدت غابة يلتهم الأتقى فيها الأضعف ، ومنذ ولدت فكرة وجود ضابط اقتصادي واجتماعي آخر من خلال خطة تهدف- كما قال ماركس: «إلى إعطاء كل فرد الوسائل الاقتصادية والسياسية والشخصية اللازمة لتطوير كل إمكاناته الإنسانية الكامنة فيه ، حتى يستطيع كل طفل بداخله عبقرية مونتسارت أن يصبح مونتسارت آخر ، وجدت الاشتراكية تعريفاً لغاياتها» حيث لم تزد المشاركة في وسائل الإنتاج عن كونها وسيلة ولا يعد هذا معياراً اقتصادياً ، فالاقتصاد هنا ليس إلا وسيلة للوصول إلى الهدف ، وبالتالي إلى القطيعة مع منطق السوق الذي تكمن فيه أسباب اغتراب العمل والإنسان.

لم يفتزل ماركس حركة التاريخ في الاقتصاد الذي أصبح محركاً لهذا التاريخ مع الرأسمالية ، وقد قال نسبه بول لا فارج حينما حاول تلخيص فكرة في كتاب «الحتمية الاقتصادية» : «إذا كانت هذه هي الماركسية ، فلست ماركس ولست ماركسين».

الحقيقة التي تجعل من المستقبل امتداداً ضرورياً للماضي لا يمكنه إلا أن يؤسس مذهباً معانطاً.

في الحقيقة ، يستوجب تجاوز متناقضات الرأسمالية الطبقة مع الحقيقة المشرقة للاقتصاد الليبرالي والمؤدية إلى الاغتراب بما يعني أن الثورة تحتاج إلى المجاوزة أكثر منها إلى الحتمية.

أمام «أفقر الشعوب» الخليلي لم يستطع ماركس أن يدرك من الدور الاجتماعي والسياسي للأديان في عصره أنها اغتراب للإيمان في الوقت الذي كانت تسود فيه روح التحالف المقدس مع المفهوم المزور للمجاوزة الذي فرضه علماء اللاهوت.

خيم هذا التاريخ على أفعال من ودوا أفكار ماركس دون أن يسترحوا منهجه ، وعلى تاريخ الاشتراكية كله ، فجعل من الإلهام أحياناً مكوناً أساسياً من مكونات الاشتراكية ، تلك الاشتراكية التي حرمت بعدها المجاوزة للواقع لمصلحة ما يدعى أنه «اشتراكية علمية».

والحقيقة أن فكر ماركس يشبه من عهد لفظ ما يطلق عليه صامه الماركسية».

بدأت كل التحريفات النظرية لورثة ماركس المزيقين بتناقض في فهم تعريف الاشتراكية «العلمية» ذاتها فقد فهم مصطلح «العلمية» بمعنى الرضخ ، بما يعني الوصول إلى حقيقة أكيدة باختزال المعرفة ، بما فيها الإنسان وتاريخه وإبداعاته ، «الأحداث» والقوانين» وما تؤدي إليه من عظمة وسياسة. من هنا نرى هؤلاء أن العلم والتقنية إنما يقدمان لنا وسائل وليس غايات ، وأن الاشتراكية لا تستطيع أن تكون علمية إلا في وسائلها.

ولا يناقض ماركس بين الاشتراكية و«العلمية» و«اليوتوبيا» إنه يوضح كيف أن يوتوبيا «الإنسان الشامل» تجد في منتصف القرن التاسع عشر القوة التاريخية اللازمة لها- وهي الطبقة العمالية- لتتحول من مجرد يوتوبيا إلى «حركة حقيقية» ، وفي مواجهة اقتصاد السوق ، واقتصاد التساقب والمنافسة الذي يعزل الناس ، سوف تسمح هذه اليوتوبيا بخلق مجتمع- وفقاً لخطة وأعية- يكون الازدهار الحرفي لكل فرد شرطاً للازدهار الحر للجميع» (البيان الشيوعي) ولم يزعم أبداً أن الاشتراكية هي نتيجة نظرية ما.

لقد أوضح ماركس كل الموضوعات الرئيسية في الاشتراكية قبل حتى أن يتناول الاقتصاد بالتحليل العلمي البسيط ، في عام ١٨٤٣ ، وقبل أن يكتب «رأس المال» بأكثر من حوالي عشرين سنة، كان ماركس رجلاً اشتراكياً باختيار أخلاقى ، بمقيدة إيمانية أطلق عليها بلفة «للاسفة عصره» وأمرًا قاطعاً بقلب العلاقات كلها حيث يكون الإنسان كائنًا معديتها ومستعبدًا ومهجورًا وبغضًا.

في الوقت نفسه عرف المهمة التاريخية للبروليتاريا بوصفها : «الانتصار الشامل للإنسان».

ولا يسمى ماركس نهائياً إلى بناء نظام اشتراكي على منوال الحاليين ، فقد كان يقول : «لا أصنع نماذج مثالية للمستقبل» إنه يحلل بحسب بنية نمو المجتمع الرأسمالي الأكثر تطوراً في عصره وقوانينه ، ألا وهو إنجلترا.

وقد خرج من هذا التحليل يستبين جوهرتين في اقتصاد السوق ، أي في المجتمع الذي يتحول فيه كل شيء إلى بضاعة ، بما فيها العمل الإنساني ، تتكون غابة دون هدف إنساني حق؛ فاقتصاد السوق الرأسمالي

لم يخرج عن الأشكال للاقتصاد ، وكما كتب إلى إنجلترا» بعد قراءة أعمال داروين.

كما خص الموضوع كله في رسالته إلى جوزيف بلوش حيث قال ولجند قوى لا عيب لها تقاطع سوريا ، فهناك أشكال متوازنة -لا حصر لها- من القوى ، ينتج عنها حدث تاريخي يمكن النظر إليه في حد ذاته- وبدوره- على أنه نتاج قوة مؤثرة في مجملها ، بأسلوب غير واضح ، لأن ما يريد كل فرد يعوقه ما يريد فرد آخر ، وينتج من ذلك في النهاية شيء لم يريده أي أحد.

ينتج عن هذه التسابقات التي تشبه نظرية الانتخاب الداروينية نمو متزايد للثروة والسلطة في قطب ، وفي قطب آخر نمو متزايد للفقر والاعتماد الكامل على الآخر ؛ أما الشكل الآخر لضبط العلاقات الاجتماعية بأسلوب واضح وإنساني فلا يجد ماركس بشأنه إلا الأهداف قاتلة: «إن الشيوعية التي تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج- تلك الملكية التي تؤدي إلى اغتراب الإنسان- إنما تسمى إلى تكسييف ، الجهر الإنسان الكامل والنوعى دون العنقلى من أية فردة مكتسبة من طريق تطوره الاجتماعي السابق، أي تطوره الإنساني. هكذا يكيف الإنسان كيانه العالمى بطريقة عالمية ، أى أنه يصبح إنساناً شاملاً في مخطوطات عام ١٨٨٤ «والعمل المفترق».

إنطلاقاً من دراسة قوانين النسر الاقتصادي الإنجليزي في القرن التاسع عشر، فهم ماركس الاشتراكية بوصفها تجاوزت المتناقضات الرأسمالية بعد أن وصلت إلى كامل نضجها ، ووفقاً له ، وقدمت الثورة الفرنسية نموذجاً لهذا الفهم ، حيث وجدنا طبقة اجتماعية-هي البرجوازية- قد أصبحت مهيمنة اقتصادياً في حين لم تتراافق العلاقات الاجتماعية السياسية مع هذا النمو الذي أعاقته البنى الإقطاعية ، وقامت الثورة على تدمير تلك البنى الباطلة وعلى تحقيق تجانس بين النظام السياسي والاجتماعي وبين الواقع الاقتصادي ، بالنسبة إلى ماركس كانت الطبقة العمالية- في قمة صعودها بسبب التصنيع في أوروبا الغربية وخاصة في إنجلترا وفرنسا- هي «الطبقة الصاعدة» الجديدة ، ومهمتها تحقيق الانسجام بين البنى السياسية والاقتصادية وبين الواقع الاقتصادي لهذه الهيمنة البروليتارية على البرجوازية التي لم

تعد تستطيع التحكم في الأنظمة التي خلقتها

مع ذلك، فلم تشتمل الثورة الأولى المطالبة بالماركسية تاريخياً - ولم تتطور إلا في ظروف تتفق مع فرضية ماركس.

على غير ما حدث في إنجلترا، لم تكن روسيا عام ١٩١٧ قد توسعت بعد في التصنيع، لدرجة أن الطبقة العمالية لم تشكل إلا ٤٠٪ من مجمل السكان العاملين. هكذا لم تستطع هذه الطبقة أن تتغلب على البرجوازية التي كانت على نفس القدر من ضعفها كما لم تستطع هي الأخرى أن تشور على البشائر الإقطاعية للنظام القيصري.

كما الذي ترتب إذن على هذا الموقف، فيما يتعلق بتطور الثورة نفسها؟

في مثل هذه الظروف، لا يمكن أن تحدث ثورة لمجرد تناقض تناقضات الرأسمالية، بل أيضاً بسبب التباين بين طبقة الفلاحين وبقايا النظام الإقطاعي في روسيا عام ١٩١٧ والتناقض بين هذه الطبقة الريفية وأشكال الاستغلال الرأسمالي الجديدة في الريف والتي حلها ماركس في كتابه «في الرأسمالية في روسيا» وفي النهاية بسبب الحروب والهزيمة وما كشفنا عنه من عجز النظام عن حل مجموعة المشكلات هذه.

لكن لهذه الأسباب نفسها جاءت الثورة أيضاً لعلها مهادنة وليس مجرد نتاج عملية تراكبية طويلة كما قال ماركس وأجلحز، بما أنه كان من الواجب الإمساك باللمحة التي يتضافر فيها عدد ما من التناقضات المختلفة. وهكذا كان الهجوم - على قصر الشتاء، بمعناه الرمزي - هو المثل لللمحة القوية مع النظام القديم.

كان لينين على وعي كامل بالإبعاد الذي تم للصيغة الماركسية، لكنه كان أيضاً يرفض ما قاله النقاد الماركسيون - الذين يبدون متشدين، إلا أنهم في الحقيقة فيدرسون درجاساطيقيون - أمثال كوتسكي وأكسلرود من أن الظروف الموضوعية لم تكن متحققة في روسيا (...) لذلك كان ينبغي ألا تحدث ثورة - فقد تجاوز لينين هذا الاعتراض.

منذ عام ١٩٠٢، وفي منشور وما العمل؟، شرح لينين أن الوعي الثوري لا يمكن أن يولد تلقائياً من الطبقة العاملة نفسها في محيط علاقاتها الاقتصادية، وصرعاتها الثابتة، بل يتحتم أن يأتي من خارج هذا المحيط من هنا كانت مهمة

الحزب الشيوعي أن يأتي للطبقة العاملة ومن الخارج، بوعيتها بدورها التاريخي وبالأشكال التنظيمية والاستراتيجية اللازمة لقيامها بهذا الدور.

هكذا قلب لينين الصيغة الثورية التي وضعها ماركس انطلاقاً من نموذج الثورة الفرنسية، فبدلاً من أن تحول الطبقة المهيمنة اقتصادياً المؤسسات السياسية والاجتماعية إلى التجانس معها (والذي كان قد حدث بالفعل)، تم على العكس من ذلك، ووفقاً للتطور التاريخي المساعد، الاستيلاء على السلطة السياسية بقيادة الحزب، وبالتالي تم خلق الظروف الاقتصادية المناسبة للاشتراكية بفضل هذه السلطة.

وتكمن المفارقة التاريخية في الرغبة في صنع ثورة «بروليتارية» دون بروليتاريا، أو على أقل تقدير بروليتاريا لم تول في طور التكوين. من هذا النطلق، وكما أشار تروتسكي، أخذ الحزب يتحدث باسم الطبقة البروليتارية، ثم أخذ الجهاز يتحدث باسم الحزب، ثم القادة باسم الجهاز، وفي النهاية تحدث فرد واحد وقرر باسم الجميع.

كان لينين على وعي بهذه المفارقة ومخاطرها، ومنذ عام ١٩١٧ في «أطروحات بريل» ونفى الدولة والثورة، أخذ بطور - في فترة ازدهار الثورة - أطروحات مضادة لتلك التي كان يدافع عنها في «ما العمل؟»، ومنذ فترة ما بعد عام ١٩٠٥ أيام انحصار الحركة الثورية، وقد لفت الأنظار في مقدمته لـ «وسائل إلى كورجلمان» عام ١٩١٧ إلى أن ماركس لم يكن يقدر شيئاً تقديره لـ «المبادرة التاريخية للجماهير»، واعترض بعض رفقائه على تفسير توجيهه قائلين: أن «الثنائية هي عكس الوعي والمطروح من الخارج»، فتعامل لينين معهم على أنهم بلائحة قدامى يريدون تحقيق ثورة عام ١٩٠٥ في عام ١٩١٧، وكذب قائلًا: «دائماً ما تأتي مبادرة الملايين من الرجال بشيء ما أكثر عبثية من الأفكار شديدة العمق التي يأتي بها بعض القادة والمنظرين».

كان لينين مقتنعاً منذ البداية بأن الثورة لن يكون لديها الوقت المطلوب ولا الإمكانية للإخلاص لمهمتها في التحرير، في وسط أوروبا يعادها بشراسة ويحاول إحترائها روسيا محاصرتها وفي المثال الأخير الذي نشره

قبل وفاته عن «التعاون» يوضح لينين أن الصيغة التعاونية هي الوحيدة التي من الممكن أن تسمح للجماهير المريضة، بجانيهم الفلاحين، باتخاذ القرار، لكنه من أجل الوصول إلى هذه «الإدارة الذاتية»، تنبأ بضرورة الانتظار سنوات طوال حتى يتتبع الفلاحون بذلك بناء على تجربتهم الخاصة.

كان يهتم الاهتمام نفسه بالديمقراطية أي بالمشاركة فيما يتعلق بالتعليم والثقافة، ففي المثال نفسه عن التعاون عرّف ما أطلق عليه ثورة «ثلاثية»، فقد كان يقول أنه من غير الممكن - وسط شعب غير مثقف - أن تحدث مشاركة حقيقية في اتخاذ القرار من قبل الجماهير المريضة، وبالتالي، فلا يمكن أن تصبح روسيا بلداً اشتراكياً إلا إذا حققت هذه الثورة الثقافية التي تستطيع الجماهير المريضة بفضلها، وبعد أن تتحقق أن تصاهم فعلياً في القرارات.

هكذا افترض لينين أن الثورة تستطيع أن تنمو بإتباع بطر في وسط دؤوب ومساعدة الشعوب الأفضل إعداداً وإتباع نموذجها، على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى القوة المادية والثقافية لطبقتها العاملة، ما أهلها للمضي في طريق الاشتراكية، كان لينين على وعي بأن الاشتراكية لا يمكن أن تنام بشكل حقيقي وأمد طويل في بلد مثل روسيا، إلا إذا قامت البروليتاريا الأوروبية بثورتها الخاصة فقد كان يعتمد على الثورة الألمانية. مع ذلك فلم يعد يستطيع الاعتماد على هذا الدعم بعد القضاء على حركة التحرير في ألمانيا وبعد إعدام كارل ليبكنشت ودولف لوكسمبورج.

في هذه اللحظة فهم لينين أن طرحه مصيره النشل فقد كتب عام ١٩٢٠ قائلًا: في ظل الأوضاع التي يعمل فيها السوفييت اليوم، والتي لا تعني المشاركة الحقيقية للجماهير المريضة في اتخاذ القرار وإنما تعني فقط المشاركة تحت قيادة بعض المناضلين شديدي الالتزام يستطيع هؤلاء السوفييت بالكاد أن يبنوا اشتراكية من أجل الشعب لكن ليس بعده.

في عام ١٩٢٠ كان لينين يشعر باتئراب اللحظة التي كان يخشاها، فبعد أن قال: «إن عدونا الرئيسي هو البهروقراطي هو المناضل الشهواني الذي يحتل وظيفة

إدارية في الدولة أو الحزب» أضاف تاسلاً في رده على تروتسكي الذي كان يتحدث عن الدولة البروليتارية وعما تحدثت هذه أسطورة ، إن دولتنا في الأساس دولة بروليتارية ، لكنها كذلك في ظل هيئة الفلاحين أولاً ، وفي ظل القضاء على البروليتاريا ثانياً .

وسبب مرضه الذي أدى إلى وفاته في عام ١٩٢٤ ، أخذ المرقف بفلت من سيطرته منذ نهاية عام ١٩٢١ ، ووفقاً ليويس بازاتوف الذي كان سكرتيراً لسناين ، فقد قال لينين - كما جاء في كتاب بازاتوف الذي لم ينشر إلا عام ١٩٨٠ ، بعنوان «كربيات Soweius قبل وفاته بوقت قصير» من الواضح أننا فشلنا ، لقد كنا نريد بناء مجتمع اشتراكي جديد ووفقاً لصيغة سحرية ، في حين تستغرق هذه العملية عشرات السنين وعديد من الأجيال (...) فلا يمكن أن تتغير عقليات الناس وعاداتهم المكتسبة في لحظة .

أخذت الثورة علي رأس مال ماركس ، ووفقاً لتعبير زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي «أنطونيو جرامشي» ، تتبع الطريق الذي كان لينين يمشي ، فتحت قيادة سناين ، وفي ظل ظروف الدولة المحاصرة ، جرى ما جرى نفسه أثناء الثورة الفرنسية ، تبعه إعلان حقوق الإنسان والمطالبة بأند الدساتير ديمقراطية ، ألا وهو دستور عام ١٩٧٣ ، أصبح النظام الجمهوري في مراجعة غزو أوروبا كلها ، هو حكومة الخلاص الشعبي ، وأخذ يرفض الإرهاب على الجميع ، هكذا أيضاً تحولت أحلام «الديمقراطية الاشتراكية» تحت ظروف الثورة المسلحة المضادة والغزو الأجنبي إلى ديمقراطيات البروليتاريا» شديدة الشراسة .

وأدت ضرورة مقاومة الضغط الخارجي ، وضرورة خلق قوة مساوية لقوة الخصوم ، إلى إعطاء الأولوية الممنعة إلى التصنيع .

وتحول مفهوم المشاركة في وسائل الإنتاج من شكل الشبكة التعاونية ، المداورة ذاتياً ، إلى ضد ذلك ، أي إلى التأميم لصالح الدولة . في ظل مفهوم الدولة هذا تحول السوفيت الذين كانوا في البداية يكرتون مجالس عمال وفلاحين مسجرون وترس في الآلة البروليتاريا .

مع طمس الأشكال الإنسانية كلها للحياة الاحتشائية أو تم تشريحها . وأصبح الإيمان يعتبر بمثابة «إيديولوجيا» المتضرع ، أما

الإلحاد فهو ديانة الدولة ، في حين كان ماركس يرى في مقدمته لنقد فلسفة الحق لهيجل ، حينما كان يشبه روح التحالف للقدس المضاد للشعوب بـ «أقنوين الشعوب» ، أن الدين هو تصوير عن الضيق الإنساني باعتراض عليه .

وأصبح مطلباً من الفنون أن تصبح «ترسا» للدعاية الرسمية حيث حظرت «الواقعية الاشتراكية» تناول الواقع لعدم إظهار تناقضاته ومأسه .

أما الفكر فاقصر فهمه على أنه - على منوال الفلسفة الرضعية - مجرد انعكاس لواقع مكتمل ومحدد في الفلسفة السالينية حيث يوجد ثلاث مبادئ للنادية وأربعة قوانين للجدل وخمسة مراحل للتاريخ .

هكذا أصبحت المقابلة الماركسية بين فلسفة الفعل وفلسفة الوجود هي الأطروحة الشيطانية المضادة للتاريخ والعقيدة ، والتي ينفح حائلاً بين المادية المتهمة بوصفها ثورية وبين المثالية المتهمة بوصفها أساساً للمحافظة والرجعية .

كف المجلد عن أن يكون هو المنهج النقدي المحي لاختبار الواقع بشكل تجريبي ، وأصبح مجرد نسق من الأفكار المجردة وكشالوج لها . أما مادية ماركس التاريخية ، وهي الفرضية التي شكلت تقدماً حاسماً في السعي إلى الدفاع ضد الزعم الذي يجعل من الأفكار محركاً للتاريخ ، ودعت إلى فك رموز الحياة الاجتماعية بوصفها كلا عضوي ، فقد أصبحت شبيهة بالمناهج القدرية القديمة ، حيث أصبحت تعني تحول المجتمعات من مرحلة إلى أخرى تحولاً ضرورياً للوصول في النهاية وبشكل مصيري إلى الشيوعية .

رقد أدت هذه العقيدة السياسية الإلحادية والتي كانت تعتبر النظام السوفيتي نموذجاً فريداً وثابتاً للاشتراكية بالأحزاب الشيوعية في أوروبا إلى إنفلاس عام كمشيولاتها في العالم الثالث ، أما أحزاب العالم الثالث فقد فشلت لأن النموذج الذي حاولت تطبيقه كانت قد صاغته تحياري خاصة بالشرب وحده ، مثل تجربة الاقتصاد السياسي الإنجليزي ، والفلسفة الألمانية أو الاشتراكية الفرنسية ، ولأن الاشتراكية في هذه البلاد قد تم التعامل معها بوصفها مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية ، لكن كيف يمكن - دوناً نقل حيوي - تطبيق هذه النظريات المتشابهة ، في

شعوب لم تنطلق من بني وأسمالية ولا حتى إقطاعية ، تلك البنى التي لم يعرفها إلا الغرب ؟ وأما الأحزاب الشيوعية الأوروبية ، فبسبب فشلها أنه لم يكن من الممكن اعتبار الثورة السوفيتية ، التي ولدت في ظروف متضادة من الصعب تكرارها - نموذجاً عالمياً إلا بإدعاء سلطة مركزية لها على العالم ، لا وجود لها في الواقع ، ولا تأثير فعلياً لها على الواقع التاريخي في الغرب (وذلك على عكس عالمية النموذج الذي أعطاه ماركس لتحليل حركة التاريخ إطلافاً من نمو الرأسمالية في أوروبا الغربية حتى وصولها إلى مرحلة النضج) .

لقد حول هذا الانحراف الفكري ماركسية ماركس إلى ضدها ، فاختزلت منهجية المجتمعات في عصره ، وبإقتراح مشروع قادر على التغلب عليها ، إلى مجرد نسق دوجماتيكي تتكرر فيه - فطياً - الصيغ التي استطاعت أن تثبت كونها فرضيات قادرة على استيعاب مجتمعات القرن الماضي ، إلا أنها (هذه الفرضيات) قد أصبحت غير مستخدمة حينما لم تتولد عنها فرضيات عمل أخرى تتوافق مع الواقع ومع مشكلات قرناً هذا في أوروبا حيث لم تستطع الاشتراكية أن تتجاوز الرأسمالية المتخلفة كما فعلت في روسيا عام ١٩١٧ . وكان من الممكن أن تتولد الاشتراكية من النصر العضوي لتناقضات الرأسمالية المكتملة وليس من انفجار مباغت ، ولا من تدمير كامل ووحش لاقتصاد السوق بهدف فرض تخطيط جبري - بالقرعة - لا يأخذ في اعتباره البنى الاقتصادية والاجتماعية ثمة التاريخ الخاص بكل بلد ونموها التقني والسياسي .

ولم يستطع هذا اللزج لنموذج مستورد تكون في ظروف مختلفة جذرياً ، إلا أن يؤدي إلى نظم مفروضة بالقوة مما يجعلنا نندش - بل ونبتهج - من انهياره دون عنف في بولندا والمجر وبلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية ، مما يمد حالة استثنائية ، ين فريدة في نوعها ، في تاريخ الشعوب والثورات المضادة .

أما أسوأ ما في هذه «الاشتراكية» فهو الاستعارة من اليديشيات الأساسية في الرأسمالية ، ومن الاعتقاد الغربي في وجود نموذج نمو واحد اختلط بالنمو الكمي الذي حققته العلوم والتقنيات في الغرب ، وقد قام النظام الجديد في روسيا بثلاثة انحرافات أساسية في وقت قياسي .

(١) كان ماركس قد صاغ قوانين نمو الرأسمالية الأكثر تقدماً في عصره - وهي

الرأسمالية الإنجليزية - بإقامة علاقة حسابية بين الاستثمارات الهادفة إلى إنتاج وسائل إنتاج والاستثمارات المكرسة لإنتاج السلع الاستهلاكية ، وكانت هذه نظرية النمو الاقتصادي الوحيدة التي عاشت لأكثر من قرن.

جعل حلفاء ماركس والدوجماطيقيين من هذا القانون التوصيفي لنمو الرأسمالية الإنجليزية في القرن التاسع عشر ، قانونا معياريا لنمو الاشتراكية الروسية في القرن العشرين ، وكان هذا خطأ فادحا أعاق ، منذ تلك اللحظة ، تفكير الاشتراكية في أهدافها ، وجعل من الأولوية المطلقة للصناعة الثقيلة قاعدة تؤدي هكذا إلى لا إنسانية التصنيع . لتوحش في بداية القرن التاسع عشر في إنجلترا وفرنسا .

في ظل أوضاع التخلف الاقتصادي في روسيا عام ١٩١٧ ، وإعادة البناء بعد أطلال الحرب العالمية الثانية ، بدأت أولوية النمو الصناعي كما لو كانت ضرورة تاريخية حتى لا تقضى محاصرة القوى الرأسمالية على روسيا .

ولم تتضح الخسائر الإنسانية على أثر ذلك ، إلا بعد إعادة تفهيم الصناعة أعوام ١٩٣٧ مع المحاكات الكبرى ، ومع ذلك فقد تم فحصها ودراساتها لضرورة مراجعتها أثناء الحرب ، إلا أنها لم تزد إلى التمردات الأولى في ألمانيا والمجر ، ثم في تشيكوسلوفاكيا خاصة ، إلا بعد مرحلة إعادة البناء .

(٢) قام الاعتراف الثاني على المخطط بين الاشتراكية وبين التأميم لصالح الدولة ، فقد كان ماركس يسخر أصلا من أولئك الذين عرفوا الاشتراكية على أساس التأميم ، قائلا : لربما كان يتمسكوا أكبر اشتراكي في أوروبا لأنه أتم مصالح البئير

وفي مقالته الأخيرة في البرافدا (Pravda) عن الحركة التعاونية وغرف لينين التحول إلى الاشتراكية بوصفه خلفا لشبكة من التعاونيات المدارة ذاتيا ، كما قال أن هذا التحول في الترفيع ، سوف يستغرق عشر سنوات أو عشرين ، وسوف يتعين عليه أن يتحقق تأسيسا على تجارب ناجحة ، ودون التسرع في تحقيق وعى الفلاحين بقيمة النظام الاشتراكي ، وحينما نرى مقالين أن يسمم الزراعة في بضعة شهور ومن خلال قنوات السلطة ، كان قد ضربها بذلك ضربة قاصمة ما زالت تعاني منها حتى اليوم .

لقد أدت المشاركة في أدوات الإنتاج في بلد رأسمالي متخلف إلى تحقيق التصنيع ليس من خلال التعاونيات المدارة ذاتيا ، ولكن

من أعلى أي من خلال التأميم والمركبة ، وبدلا من أن تصبح الخطوة ، وسيلة لإضفاء الإنسانية على الاقتصاد ، ولتوجيه الانتاج لخدمة الاحتياجات الإنسانية وليس لخدمة الربح أصبحت مؤسسة طبقية بشكل شبه عسكري ، ودون «مشاركة» من القاعدة ، حيث استولى البيروقراطيون والشيكنوقراط وأعضاء جهاز الحزب على السلطات كلها باسم العمال الذين لم تتم استشارتهم ولا كان لهم تأثير على الإدارات المركزية ولو بطريقة شكلية خالصة

ويتقضى مفهوم دور الدولة هذا تناقضا أساسيا مع مفهوم ماركس له ، فقد أعطى ماركس مثالا على «الشكل الذي عشر عليه أخيرا» للدولة الاشتراكية ، بكونه دولة باريس ، وهي عكس الدول السوفيتية على طول الخط ، فكونه دولة باريس كانت ذاتية الإدارة كما كانت فيدرالية ولا مركزية ، ودون حزب واحد ، سواء كان ذلك على مستوى بدايتها ، أو أهدافها بعيدة المدى : ركزت الأغلبية المطلقة فيها لاتباع برودون Proudhon ، أما اتباع بلونكي Blonqi فقد كانوا حاضرين إلا أنه لم يكن بينهم سوى ماركسي واحد .

(٣) وقام الاعتراف الثالث على المخطط بين التخطيط الذي ليس له غير دور توجيهي واحد ، ومنهج الإدارة «من أعلى» الذي يحدد الاستثمارات والأسعار ومعايير الانتاج والتوزيع التجاري وتحول السلطة من يد إلى يد ، وفقا لبيروقراطية مركزية وما تحده من أجهزة محلية تابعة له .

أدى هذا الانحراف الفلاني بالانحسار إلى اللوحى والانحلال ، وبالخروج إلى الزنزانة .

ومن أكبر أخطاء الأحزاب الشيوعية اتخاذها كتشيب لينين «ما العمل» ؟ غرضاً للتنظيم تحت اسم «المركبة الديمقراطية» هذا الكتيب الذي أثنى على التنظيم الحزبي ذي النمط العسكري ، خاصة أن خلف لينين قد نسوا أنه صنع هذا الكتيب أصلا في السرية وفي مواجهة القمع القيصري المتوحش . وبالتالي لم تزد «شيوعية الحرب» هذه في الحزب والدولة وقت السلام ، إلا إلى الإنهيار . إن ما مات مع صوت الاتحاد السوفيتي ، ليس هو الماركسية .

وأما صورتها الهزلية المأساوية ، ومع ذلك ، فلم يتم التحقيق في نظرية ماركس في أي وقت من الأوقات مثلث حدث في هذه اللحظة ، كانت الأطروحة الرئيسية لماركس هي أن الرأسمالية تخلق ثروات (دون أن يورث حق ذلك من المديح) ألا أنه تخلق أيضا فقرا بسبب الظلم الذي تؤدي إليه بالضرورة .

مع ذلك ، فلا تزيد اليوم نسبة المتحكمين في ٨٠٪ من المصادر الطبيعية لكونها ،

ومستهلكيها ، عن ٢٠٪ من تعداد سكان العالم كله ، مما يعني حسب إحصاءات الأمم المتحدة - أن ٢٥ مليونا من البشر يموتون سنويا بسبب سوء التغذية أو الجوع ، هكذا يتكلف غرض النمو الاقتصادي الرأسمالي في العالم الثالث يوميا ما يعادل خسائر قتيلة هيروشيما .

يظهر تراكم الثروة في أحد أقطاب المجتمع ، وتراكم الفقر في قطب آخر في أكثر البلاد ثراء ، وفي عام ١٩٩٢ ، اعترف الرئيس كلينتون بأن ١٪ فقط من المواطنين الأمريكيين يتشفعون بـ ٧٪ من الثروة القومية .

من إذن الذي صحت نبوءته عن مستقبل الرأسمالية :

آدم سميث الذي أكد أنه إذا اتبع كل فرد مصلحته الشخصية لأشيعت المصلحة العامة ، أم ماركس الذي خلل آليات هذا التراكم للثروة في قطب ، أمام تراكم الفقر في قطب آخر .

أوضح ماركس كيف يمكن التغلب على هذا التناقض بين قطبي المجتمع من خلال خطة توجه السوق نحو حماية الأكثر ضعفا ، وتضع الشروط التي تم تحقيقها في خدمة غرض كل إنسان وليس في خدمة فصله عن المجتمع وموته .

لم يكن واضحا أبدا ، في مثل هذه اللحظة ، أن الفساد ، يمكن في الرأسمالية في حين أن الاشتراكية لا تفسد إلا إذا تمت خيانتها .

والآن ، ولأول مرة بحق ، لمجد الخيار بين «الاشتراكية أو الديمقراطية» التي تؤدي إلى هذه الانقسامات وهذا الانفصال القاتل ، سواء على مستوى العالم أو على مستوى كل مجتمع ، والاشتراكية التي لا تزيد عن كونها بحثا عن وسائل تمنع تقسيم العالم إلى أقطاب بإعطاء الأولوية إلى الوحدة الإنسانية وإلى ازدهار كل إنسان وإكمال إنسانيته .

مع ذلك فلا تعتبر الاشتراكية أمراً لا مفر منه ، فالحقيقة الوحيدة هي حقيقة «الإنسان المفسد» في النظام الرأسمالي ، ذلك النظام الذي أدت بنا انحرافات الهيم إلى هزيمة قطبي الثراء والفقر المتزايدين وإلى انتحار كوكبي .

لكن ، وكما قال ماركس ، لا يمكن أن يصل تزايد الاغتراب أبدا إلى الدرجة التي لا تدع أية إمكانية للكفاح ضد ، هذا الكفاح الذي اعتبره ماركس في تحليلاته ، لا يتفصل عن كفاح الإنسان للسر على المحتمية الطبيعية .

ليس المستقبل ما سوف يصير ، لكنه ما سوف نصنعه نحن منه .

النموذج السوفيتي والاشتراكية (٥)

الرأسمالية

والرجعية

والخيانة

الأخرى. فقد عسرت الروح المعنوية العالية التي أطلقتها ثورة أكتوبر إلى عمال العالم وتعاونت الطبقات العاملة في أوروبا وأمريكا مع الطبقة العاملة المنتصرة في روسيا ، أو الاتحاد السوفيتي ، كما سعى بعد الثورة : امتنع العمال في إنجلترا وأوروبا عن شحن الأسلحة والمهمات للجيش الأوربي والأمريكية التي نزلت في الأراضي الروسية للقضاء على الثورة الوليدة.

لم تكن قوة الكولاك والقوقاز ، وغيرها من القرى البرجوازية الروسية ، قادرة على مقاومة جحافل الطبقة العاملة ، التي تتساقط المدن والقوى في يديها ، مدينة وقية بعد أخرى. كانت البرجوازية من الطبقات المالكة ، لا تستطيع أن تحارب بنفسها الجماهير الكادحة ، فهي مترقة ، لا تستطيع صد هذا السيل الجماهيري الشائر. كذلك فالجماهير التي كانت في خدمة هذه الفئات البرجوازية ، كانت قد انضمت إلى الثورة.

ومن هنا أسرعت القوى الرأسمالية في العالم ، لنجدة القوى الروسية المضادة للثورة. فأرسلت قوات كمبرج كمبرج بلغت مئآت الآلاف من الجنود ، من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والمانييا ودول غرب أوروبا الأخرى . وكذلك من اليابان . وفتحت جبهات في الجنوب والشمال والغرب . وفتحت اليابان جبهة في شرق سيبيريا.

وخاض الشعب السوفيتي ، وقواد الشائرة معارك شرسة . كانت بالنسبة له مسألة حياة أو موت : رفض الثوار الرجوع مرة أخرى إلى الإذلال الذي فرضته القيصرية وشركاؤهم عليهم . ورفضوا استغلال الطبقة المخرفه لهم ، وفرض الفقر والجوع عليهم.

إن قصص البطولة في هذه الحرب كثيرة . كان النضالون وشيبرهم من الثوار ، فئات فقيرة جائعة . انتهكت الحرب العالمية الأولى قواهم . واستنزفت القيصرة وطغمتهم مراردهم . ومع ذلك لم يكن لديها غير الروح المعنوية التي بنتها الاشتراكية في صفوفهم . كانت هذه الروح هي الفصيل في المعارك التي شنتها القوى الأجنبية الغازية ضد القوى الوطنية والاشتراكية طوال سنوات ثلاث ١٩١٧-١٩٢٠ . وانتصر الشعب السوفيتي انتصارا تاريخيا في كل الجبهات . ولم تكن الحماة مقصورة على الدفاع عن الاشتراكية

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية

تتجمع وتتحالف للقضاء عليها. فقد قضى للتبصر على ثورة ١٩٠٥ في روسيا . وحدث صراع صير بين قوى الثورة والقوى المضادة ، انتهى بانتصار الثورة في أكتوبر ١٩١٧ . الجنود الروس يتحركون مراقبهم الحربية ضد الألمان (في الحرب العالمية الأولى) . لقد اقتنعوا بأن هذه الحرب ليست حريهم ، ولكنها حرب بين قوى رأسمالية تتصارع لاستغلالهم. واتجه الجنود بأسلحتهم ، ليهبطوا التبصر ونظامه ، بقيادة الثوار . وكان هؤلاء الجنود ، قد استمروا عن إطلاق النار على رفاقهم الناصبي بالثورة.

وكان لسقوط نظام القيصرة في روسيا دور هائل في أرجاء العالم . تطيرت الدول الرأسمالية ، ونزعت قياداتها فزعاً شديداً ، لا أسي على سقوط حلفه خاصة من حقائق الرأسمالية فحسب ، ولكن خوف على الحلفاء

الرأسمالية ، والرجعية ، والخيانة ، هي القوى الشرسة المضادة للاشتراكية ، والتي تشن عليها حرباً ضروساً ، منذ أمد بعيد ، وما زالت الحرب مستمرة حتى الآن. وقد أثرتنا أن نستخدم لفظ «الرأسمالية» بدلاً من «الإمبريالية» والتي وصفها «لينين» بأنها أعلى مراحل الرأسمالية ، ونحن نتفق معه ، إلا أننا اخترنا كلمة الرأسمالية كلفة مبسطة من ناحية ، ولأنها تتناول الرأسمالية في مراحلها المنخفضة ، ومنها الرأسمالية التابعة في الدول المتخلفة.

الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية

ليس الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية مستغرباً ، فهذه الأخيرة تقوم على إلغاء الظلم الاجتماعي القائم في المجتمعات الرأسمالية ، فهي تنقل ملكية وسائل الإنتاج من فئة مستغرفة من ملاك الأرض ورأس المال إلى الكثرة العاملة ، فالمحركة إذن هي معركة حياة أو موت . والشعوب تسعى للسيطرة على وسائل الإنتاج . وهذا يعني القضاء على الرأسمالية ، وإحلال الاشتراكية محلها . وكانت القوى الرأسمالية والرجعية والخيانة على وعي بهذه الحقيقة . ومنذ اللحظة الأولى ، لظهور الثورة الاشتراكية ، والقوى المضادة

ومن نافلة القول أن تضيق أن الشيوعيين في دول العالم جميعا قد لقوا أمولا على يد الرأسمالية وحسوت الأحزاب والجماعات الشيوعية حيا لا حواذ فيها . ففي الولايات المتحدة حرم الحزب الشيوعي تحريما تاما . واضطهد الشيوعيين في دول أوروبا ، حتى في إنجلترا التي سمحت شكلها بحزب شيوعي ، مع قهر أعضائه وحرمانهم من الرفاهات العامة ، ومن حقوق المواطن العادي .

التحالف بين الرأسمالية

والرجعية

تمكنت الرأسمالية من التحالف مع القوى الرجعية ، وبصفة خاصة الرجعية الدينية . وكان هذا الحلف من الأحلاف غير المنسية ، التي اعترضت طريق الاشتراكية . وقامت تحالفات بين الولايات المتحدة ، وجمعية الرأسمالية في العالم ، وبين بعض رجال الأديان ، ومثل ذلك التحالف ، مع بابا الفاتيكان . واستخدمت كتب الله المنزل ، وما فيها من مثل نزلت لتكريم الإنسان ، فإذا بها تستخدم لإذلاله واستغلاله ، وفي الحرب ضد أولئك الذين يتنادون بتحرره . وقد رأينا كيف كانت المغايرات الأمريكية ، تعمل جنبا إلى جنب مع البابا ، وكانت زيارات الأخير المتكررة لبرلندا ، من الرسائل التي استخدمتها هذه القوى للتسلل للنظام الاشتراكي في برلندا ، وتخريبه .

والعجيب أن بعض الناس يصدقون اشتراكات بعض المتحدثين باسم الأديان . ويتصورون أن كثيرا من هؤلاء إن لم يكن كل الكبار منهم أشرار . يشاركون الرأسماليين استغلالهم لعباد الله . والفارق الوحيد أن كبار المفسرين للأديان ، يستخدمون اسم الله ورسوله لاستغلال خلق الله ولنا لقاء آخر مع هذا المرضع .

الحيانة

على أن الرأسمالية والرجعية ما كانتا قادرتين على تخريب النظام الاشتراكي ، لولا العنصر الثالث من عناصر هذا الثلاثي ، المعادي للإنسان ، والمعروف بتقدمه ، وهو الحيانة ، لقد كانت القوى الرأسمالية الرجعية ، مبرجدة ، قبل أن يوجد للاتحاد

النازي التي اكتسحت أوروبا في لمح البصر . وانهارت أمامها فرنسا في نحو عشرة أيام . وهزمت الجيوش الروسية الألمان في معارك ليس لها نظير في تاريخ الحروب في العالم . والمعروف أنه بعد خطتين خمسينيتين آخرين بعد الحرب العالمية الثانية . بلغ الاتحاد السوفيتي القمة ، ليناقس الولايات المتحدة على زعامة العالم .. وربما تفوق عليها في العلم والعسكرة .

والرأسمالية في حربها مع الاشتراكية تلجأ إلى جميع الوسائل ، بما في ذلك الوسائل القذرة ، أو المتنافية للأخلاق الدولية . ففي نهاية الحرب العالمية الأولى ، سمح الإنجليز والأمريكيون للجيش الألماني - وهم ما زالوا في حرب معها - أن تتجاوز خطوطهم ، والدخول إلى روسيا لمعاربة الثورة الاشتراكية .

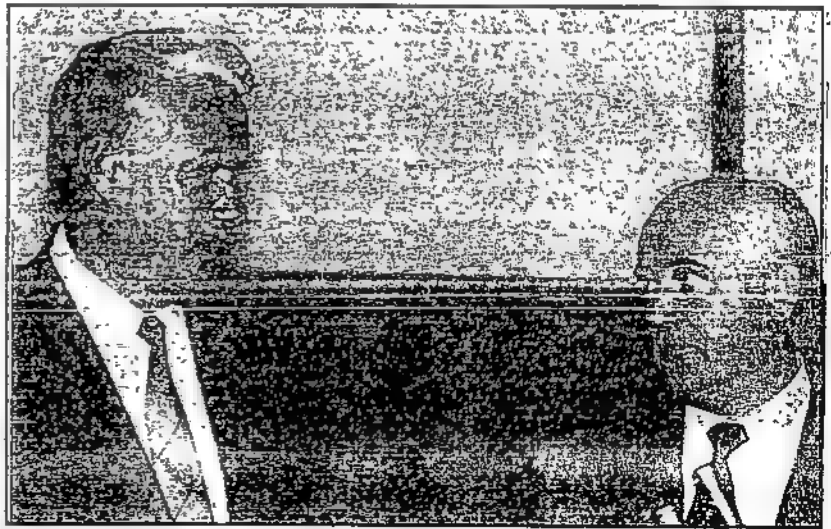
وفي أواخر الحرب العالمية الثانية ، خشي تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، من الهجوم الكاسح على هتلر وجيشه ، الذي قام به الروس ، وهزموا فيه الجيوش الألمانية ، خشي أن يكتسح السوفيت أوروبا . فأوعز إلى الأمريكان أن يستخدموا القنبلة الذرية ضد الروس . (وهو حليفه وحليف الأمريكين) . ولم يستجب الأمريكين ، لا لاعتبارات إنسانية ، فقد هزمت «الإنسانية» الأمريكية عندما ألقى الأمريكان بالقنبلتين الذريتين على مدينتي هيروشيما وناجازاكي في اليابان . كان السبب ، هو أن الروس امتلكوا القنبلة الذرية .

فحسب ، بل امتدت إلى التعجيل بإقامة الشيوعية . ولهذا سميت تلك السنوات «شيوعية الحرب» . فهناك من يقول إن خوف الشرار على النظام الجديد من بطش القوى الأخبية ، والمحلية المضادة به ، جعلهم يجعلون بتطبيق الشيوعية . لكن الرأي الأقرب إلى المنطق يفسر الاجراءات التي تمت بأنها اقتضتها الحرب . وكان من الضروري مد ائثار بالطعام والمعونات اللازمة للمعارك . لهذا قدم التلاحق محاصيلهم ، ومبرراتهم للشرار مجانا .

هكذا نرى القوى الرأسمالية الدولية تحالفت مع البرجوازية المحلية ، منذ اللحظة الأولى لقيام الثورة الاشتراكية للقضاء عليها .

وظل الموقف من الاتحاد السوفيتي كعدو للرأسمالية ، ينعكس في سياسات تلك الدول ضده ، فقد بقي كثير منها ، ولدد طويلا ، يفرض العزلة الاقتصادية والسياسية عليه . ويميزون ضده في المعاملات التجارية وغيرها . وبقي العالم الرأسمالي ، وإدارات المخبرات في دوله ، يحاول تخريب النظام الاشتراكي السوفيتي من الداخل ، إذ عجز عن مجابهته من الخارج . وعلمنا .. ولكن النظام كان قويا ، حتى في أجل قصير بين عام ١٩٢٨ ، وهو العام الذي انتهت فيه سياسة «النب» أي «السياسة الاقتصادية الجديدة» . وبين عام ١٩٣٨ (أي خطتين خمسينتين) ، ليصبح قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة . أرغمت الولايات المتحدة وبريطانيا على طلب معاونتها في حرب جيوش هتلر

جرباشوف يلتصق .. الأخطاء .. والحيانة ..



السوفييتي ، وكانت موجودة كذلك عندما كان يشارك الولايات المتحدة في قمة العالم ، بل إن الولايات المتحدة ، بشراتها وهيلمانها لم تستطع أن تخلع سياسيا اشتراكيا ، يقود شعبا صغيرا ، في جزيرة صغيرة على مقربة من الولايات المتحدة . ظلت هذه الأخيرة تحارب كاسترو ، زعيم كوبا . وشتت حرب الخليج الخنازير ضد ، وجندت مخابراتها وعملاتها لاحتياله ، وتخريب نظامه . ولم تنفع ، بل بامت بفشل ذريع .

إن المرء ليسترد كثيرا عند الحديث عن الخيانة . فالوصول إلى الحقيقة هنا ، ليس أمرا سهلا . فنحن لسنا سوفيت . ولا نعيش هناك . وليس لدينا من المراجع والوثائق ما يثبت هذه التهمة الخطيرة . ومع ذلك هناك شكوك تشير غبارا كثيفا حول بعض الناسة السوفيت .

ولسنا وحيدين في هذه الشكوك ، فقد عبرت عنها المظاهرة التي قامت في الاتحاد السوفييتي ، عن طريق اللاتحات التي تنهم بلفسين وجورياتشوف بالخيانة . كذلك أعضاء البرلمان ، الذين قفروا في وجه يلتسين بهذه التهمة .

رسوف نسرق بعض الاحداث بالتي قد ترحي براثة الحياة :

١- نصادي جورياتشوف بمبادئ الميوسقويكا ، والجلانوسيت . وهي وثيقة ظاهرها فيه الرحمة ، أثرت في كثير من الاشتراكيين في ذلك الوقت ، وباطنها فيه عذاب شديد . وضربة معول أولى اضعفت نظاما قويا ، ظل راسخا سبعين عاما .

والحق أن النظام كان جديرا بالنقد . وكثير ما جاء في هاتين الوثيقتين نقد موضوعي . ولابد من الاعتراف بذلك ، كما نفعل نحن في هذه المقالات . ولكن التخريب جاء من النفمة التي سادت والبيروسقويكا » فهي حاجت النظام . كنظام فاسد كله ، لا سبيل إلى إنقاذه إلا بالتحول الكبير نحو الرأسمالية . كانت النفمة هادمة لمعنويات الجماهير السوفييتية ، منكرة لكفاحها في تشويد قوة اشتراكية كبرى لأول مرة في التاريخ ، تتحدى من الناحية الاقتصادية والسياسية والفكرية العالم الرأسمالي كله . وتفرقت عليه في أفان عدة : في العلم والعدل والعسكرية .

والنقد الموضوعي ، بانفراض أن جورياتشوف كان ناقما مرضعيا ، إما أن يكون نقدا بناء أو هداما ، وللأسف كان نقدا

من النوع الأخير . نقد استخدمت نفمة الهدم بذكاء هنا وهناك في كتابه ، ثم إنه وهو في قمة السلطة ، لم يفعل كثيرا لعلاج الضائقة الاقتصادية التي تخيق بدولة كبيرة كالالاتحاد السوفييتي . تعرض لفلها ، ولأشد منها دول أخرى في العالم الرأسمالي . ظل جورياتشوف يضرب على تداعي النظام وضعفه وترك الأمور تسوء ، بل زاد ضررها ، وكان في إمكانه أن ينقذ بلاده من طريق التخطيط ، الذي مكن ستالين في خطتين خمسين قبل الحرب العالمية الثانية ، وخطتين بعدها من نقل الاقتصاد السوفييتي من اقتصاد شبه متخلف ، اقتصاد مزقت الحرب الأولى ، والترف القيصري ، وخبرته الحرب الأهلية ، وغزو القوات الأجنبية ، للقضاء على ثورة أكتوبر الوليدة ، إلى اقتصاد صناعي يعثل المكانة الثانية في العالم ، بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

كان يمكن لجورياتشوف أن يفعل ما فعل خروشوف في الستينات من هذا القرن . حيث بدأ خروشوف حملة ضد ستالين وسياساته ، لإقامة نظام جديد للإدارة والتخطيط ، وهو النظام الذي دعمه عمليا الاقتصاد السوفييتي الشهير «لهرمان» وشاركه فيه بعض الاقتصاديين في دول شرق أوروبا . ولما وجد خروشوف أن القوى المضادة للاشتراكية انهمزت للفرصة لمخلعة النظام ، ألغى الفكرة ، ودعا للدفاع عن الاشتراكية وسكت عن العيوب البيروقراطية التي تعوقها . وليته ما سكت هو وخلقاه .

٢- لس نريد أن نفهم جورياتشوف بالخيانة ، ولكن نود أن نشير إلى بعض الشكوك حوله . فهو بعد اتخاذ موقفه والبيروسقويكي ، قوبل بمقاومة القادة المباشرة في الأوساط الغربية جميعا ، وما كان للغرب أن يدعو لعسقري ، إذا كان هذا العسقري اشتراكيا حقيقيا ، فلولا أنه يخدم أهدافهم ما جعلوه عسقريا قريبا ، وقد طبع كتابه بكل اللغات الرأسمالية . وتطوعت وكالات النشر الرأسمالية الكبرى طبعة وتوزيعه في العالم كله ، وقد حقق أرباحا طائلة من الصطب حسابها . وقد آلت طبيعة الحال في جزء منها إلى جورياتشوف ولكنه حزن يجعله يقف إلى جانب أثرياء العالم . وكذلك الاستقبالات الكبرى التي استقبل بها في الغرب في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعلمية ، كاستورة من أساطير القرن العشرين .

٣- موضوع الانقلاب المضحك ، الذي قام

ضده . والذي لو حدث في بلد أفرقي صغير ، لما كان مضحكا بهذا الشكل .

٤- التقارب بينه وبين يلتسين ، والحق أنه من أكبر مساوي البيروقراطية في الحزب ، التي ناقشناها ، فيما مضى ، هو أن يقتز إلى قيادة الحزب ، مثل هذا النمط الجورياتشوفي ، واليلتسيني بصفة خاصة . وهذا يدعم النظرة التي أسلفناها من أن البيروقراطية الحزب ، منمت وجود ديمقراطية اشتراكية سليمة . هي أن تنتخب الجماهير أعضاء الحزب ، وقيادته ، وتسيطر على المؤسسات السياسية بطريقة تضمن ألا تتسلل إلى القيادة عناصر هزلة أو خائنة .

وأما خيانة يلتسين ، فهي واضحة يحملها الروس في مظاهراتهم ضده . ولذلك لن نحلل موقفه طويلا . ونكتفي بالقول ، بأنه تنقل بين كرادل الحزب بسرعة ، وبذكاء كان يمكن أن يكتشف لولا بيروقراطية الحزب ، تقرب من خصوم جورياتشوف أولا . ولما ارتفعت أسهم هذا الأخير في البورصة السياسية تقرب منه ، وأخذ يعدان معا خطة تفكيك النظام الاشتراكي . وانفهم فرصة الانقراضات القومية ، وغنى ما اسماه بالقومية الروسية . ثم هارض جورياتشوف ، وتخلي عنه لما بدأت أسهمه في الهبوط وأسهم في الانقلاب الكومسدي ، وألقى الحزب الشيوعي ، وأربط بالنظام الرأسمالي برباطة وثيقة ، ويحاول أن يلقى الاشتراكية بجرة قلم ، أي بنظام «الصدقات» ، وأطلق العنان للثروة الحزبية للمجتمع الروسي ، لتباشر عملية تدمير أقوى من الخيانة : أطلق النساء وألمانيا ، والدعارة ، واللصرص ، واغتصاب مشروعات الدولة وبيعها «برخص التراب» ، اشتراك هو وأعوته في الرليسة ، وفي نهب الثروة التي عانى الشعب السوفييتي في تكوينها سبعين عاما .

وضرب البرلمان بالمدفعية ، وبصراخ الديابات ، وهدم مبناه على رؤوس محلي الشعب .

وهكذا تضم المزاسرة بين الرأسمالية والرجعية والجهالة على تخريب أول نظام اشتراكي في تاريخ العالم ، ولكن التخريب لم يتم ! فالاشتراكيون الروس يحتلون المكانة الثانية في البرلمان ، وتقبلهم للجماهير العاملة خارج البرلمان ، سوف يدفعهم لاحتلال المكانة الأولى .

وقد احتل زملاؤهم الشيوعيون المكانة الأولى في انتخابات رومانيا والمجر ، وتشكيا ، وسلوفاكيا ، وبيلغاريا .

• وفريقا مع الزناتى خليفة ، وشيع كل فرق
إلى " نجمة الحبيب ، حتى تكاد بعض
الليالى أن تنتهى بمعارك حثيثة حامية
الرطيس بين فرقى المعيين !

القانون العام الذى يخفى وراء محورية
نجوم الماضى ، القديسين أو أبطال الملاحم
الشعبية ، ونجومية قتيان الشاشة فى الحاضر
، هو وقبة كائنة لدى الإنسان فى
التوحد مع " بطل " من نوع ما ، لأن
هناك دائما شيئا ما ناقصا فى الواقع اليومى ،
أيا كانت درجة اقترابه من الإشباع والكمال ،
و " البطل " وحده هو الذى سوف يملأ هذا الفراغ
الوجدانى ، ناهيك عما قد يشعر به الفرد من
ظلم اجتماعى قد لا يستطيع مواجهته أو حتى
التصريح به ، عندئذ يصبح هذا " البطل "
هو لسان حال المظلومين ، وأذانهم لتصلين
العدل ، حتى فى أحلام اليقظة .

ومن المؤكد أنه ليست هناك أحلام يقظة
أكثر تأثيرا أو تجسيدا من الأفلام ، فها هو
المتفرج يجلس فى قاعة العرض حائكة الظلام
، يتطلع كالمسحور إلى الشاشة اللضية ،
منتظرا أن يشق شعاع الضوء القادم من آلة
العرض هذا الظلام الدامس ليظهر على الشاشة
- من بين الأطياف والظلال والأضواء - ذلك
" البطل " الذى يتوحد معه المتفرج ، فينس
قاسا أنه يجلس فى قاعة واحدة مع مئات
المتفرجين ، ويعيش اللحظة كما يعيشها بطله
، إن كل متفرج سوف يفرق فى حله الخاص
، مصطبعا معه بحبه الم محبوب ، الذى يحقق
على الشاشة بدلا عن المتفرج كل الأحلام
الممكنة والمستحيلة ، فالتفرج يأتي إلى دار
السينما حاملا همومه الخاصة والعامة معا ،
ودغبة فى أن يحيا لحظة وأمنية من الوهم ،
باحشا عن إشباع رغباته المعبطة فى الحب ،
والنجاح ، والشهرة ، وربما عن عمل ، وشقة ،
وسيارة ، بل لعله يبحث أيضا عن عالم أكثر
عقلا ، ومجتمع أكثر عدلا ، والنجم وحده -
فى واقع مثاله مريض - هو الذى يستطيع
أن يحقق للمتفرج كل هذه الأحلام .

وعندما تصنع السينما نجما ، فإنها تحاول
به تجسيد كل الأحلام التى قد تساور القطاع
الكبير من الجمهور فى سباق تاريخى بعينه ،
لكن دور النجم فى الأفلام لا يقتصر على
تحقيق الأحلام العاطفية لمشاهديه - كما
تصور أحيانا مع المفهوم التقليدي لتعبير "
فتى الشاشة " - بل يمتد أيضا إلى تحقيق
أحلامهم " السياسية " ، وتلك الأحلام
السياسية ليست بالضرورة إنشاء حرب أو
ممارسة للسلطة ، ولكنها ببساطة نظرة إلى

نجوم السينما وأحلام اليقظة

بين الأمثال .. والثورة!

أحمد يوسف

الرجدة فى هذا الفن الذى يحصل فى
عملياته الإنتاجية آليات الصناعة
والتجارة فى نفس الوقت ، فيما كان فن
السينما هو الفن الوحيد الذى لا يمكنه أن ينتج
" بضائمه " إلا عبر سلسلة طويلة معقدة تشبه
الصناعات التجميعية - مثل صناعة
السيارات - معتبرا على عدد هائل من البشر
تظهر أساء بعضهم فى لوحات عناوين الأفلام
، بينما لا تكاد تعرف أساء معظمهم ، ومع
ذلك فإن الفيلم لا يمكن فى أغلب الأحوال
أن يحقق رواجه التجارى إلا بأن يبيع
للمستهلكين شخصا واحدا له شغيفته الواحدة
، ذلك هو ... " النجم " .

وربما لن تجد تشبيها أكثر دقة - وإن لم
يخل من الطرافة - لظاهرة النجومية فى عالم
الأفلام ، من إشارة بعض علماء اجتماع
السينما إلى أن " النجم " فى المجتمع المعاصر
يقوم بنفس الدور الذى كان يقوم به "
القديسون المحطين " فى الأيام الخوالي ، الذين
كانت صورههم تباع فى لوحات صغيرة فى
المراسم والأسواق ، فيشترى " الزبون " صورة
تديسه المفضل ، قد يضعها بين طيات ثيابه
فلا تفارقه أبدا ، أو قد يضعها فوق سريره
فيشعر بالأطمئنان والأمان ، تماما مثلما كان
لأبطالنا فى وقتنا العربى نجورهم من أبطال
الملاحم والحكايات الشعبية ، يسمونها فى
ليالى السهر والسر على لسان الراوى ،
فينقسم السامعون فريقا مع أبى زيد الهلالي

تركه المرفف الكهل ذو الخمسة وثلاثين
خريفا من العمر وظيفته المتواضعة فى " بنك
مصر " ، وودع الراتب المضمون فى أول كل
شهر ، ودخل للمرة الأولى فى حياته أحد "
بلاطوهات " شركة استوديو مصر ، ليقف تحت
الأضواء الساطعة ، يلعب بطولة فيلم "
المسوق السوداء " (١٩٤٥) للمخرج
الحامى المشرد على تقاليد عصره . كامل
العلماسى ، لكن الفيلم يفشل فشلا
مجاريا ذريعا ، كما لم تنجح التجربة التالية
لهذا الممثل فى فيلم " دأيا فى قلبي " (١٩٤٦)
الذى أخرجه المخرج الشاب آنذاك
صلاح أبو سيف ، وتناول الصحف الفنية
أسباب إخفاق الفيلم ، فكادت أفلام النقاد
أن تجتمع على انتقاد بطلها للموهبة ، حتى
أن ناقدا أسمى النصح له بأن يعود مسرعا
إلى وظيفته وودع الأضواء إلى الأبد ، لأن
لا مستقبل له على شاشة السينما ... ومع
ذلك فقد أصبح هذا الرجل الذى بدأ حياته
الفنية كهلا ، من ألمع نجوم السينما العربية
طوال تاريخها ، وظل يعمل خلال خمسة عشر
عاما كاملة لقب " فنى الشاشة الأول " حماد
حمدي " .

فى الحقيقة ، وبالتأيس القديسة الصارمة
، يمكن أن تؤكد حقا على أن حماد حمدي
ظل منتقدا لموهبة " التمثيل " طوال فترة
نجوميته ، وأنها لم تنفجر بداخله إلا عندما
انحسرت عنه حالة النجومية ، وبدأت خطوط
الزمن ترسم أخاويدها العميقة فوق وجهه
وروحه ، وتلك هى إحدى المفارقات الغريبة
التي أتى بها فن السينما ، وهى أن هناك
فارقا دقيقا وهائلا فى أن واحد بين " الممثل "
و " النجم " ، وإن لم تكن تلك هى المفارقة



أضواء وظلالاً تنعكس على الشاشة .

النجم والعصر

ومع ذلك فإن صناعة السينما الذكية لا تستطيع - ولا تريد - أن تفرض مجها ما على الجمهور . أو أن تتعسف صوته تعسفا . فالتقائمين على صناعات السينما التراسخة يحفلون علم اليقين أن النجم هو محصلة للعديد من المؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . في سياق تاريخي محدد . وإذا كانت صناعة السينما لا ترى في النجم إلا " سلعة " رائجة ، فإن رواجها ينبع من أنها تلبى حاجة أساسية وحقيقية عند المستهلك - المتفرج ، وبدا من طرزان وفودو وهنتر بن قدهاء ، وانتهاء بروكي ورامبو وهادل إمام ، يلبس النجم وترا حساسا في وجدان جمهوره . لكن لكل سياق تاريخي مجرته الملائمين . الذين قد لا يهتمهم الحياة في سياق تاريخي مختلف . ولعلك تستطيع أن تتذكر عشرات من

الحياة ووسيلة لتحقيق النجاح . حتى داخل المجتمع الصغير للمتفرج . وأخطر المزدوج هنا أن صناعة السينما - وهي جزء من المؤسسات السائلة القائمة - لا تصنع للمتفرج مجها يدله إلى تغيير الواقع الراهن ، بل على العكس فإنها تؤكد للمتفرج أن مجها لا يتطلب أبدا تفسير هذا الواقع ، وإنما يتطلب فقط - وبدون ألم - قبول للحياة بوضعها السائد . والامتناع لاعتراضاتها . وقد تجعله يعيش حلم يقظة عابرا ينتقم فيه بظلم من أسباب المعاناة ، لكنها تدعوه دوما في النهاية وبعد أن يخرج إلى الشارع من قاعة المرحض إلى أن يتروى في " القطيع " وأن يتكيف مع المجتمع وشروطه . ليصبح المتفرج مجرد صورة جنة لكنها باهتة . محمول أن يحاكي وتقلد صورة النجم الملوثة . التي ليست في حقيقته إلا

أنصاف النجوم وأشباههم في كل أنحاء العالم الذين سقطوا في منتصف الطريق ، رغم المحاولات المضنية لاستمرارهم . ومن الصعب عليك أن تتخيل أن هولبرود تستطيع اليوم أن تصيد أسطورة مارلين مونرو أو جيمس دين ، كب أن من المستحيل عندنا أن يصيح مشروع نجم مجرد نسخة جديدة من أنور وجدى أو عماد حدى .

فالنجم إذن مجسيد لعصره . ومحتقن لواقع المشاهد وأحلامه في آن واحد . وعلى صناعة السينما الذكية أن تتصلح بالعديد من الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية لتصنع ملايح النجم الملائمة لعصره - لذلك لم يكن غريبا على هولبرود خلال الستينات أن تصنع من المشغل سبدي هراتيه - الذي كان قد دخل إلى عالم السينما ممثلا قبل خمسة عشر عاما كاملة - أن تصنع منه مجها زلجج للمرة الأولى في تاريخها . فمع تصاعد حركات الاحتجاج ضد التمييز العنصري ، والتي اتسمت أحيانا بالدعوة إلى العنف وهي

مجرما خارجيا على القانون في " الصهبة " ، أو إنسانا رقيقا معنبا بمواطنه الصاعدة المرفهة في " الأخوة كرامازوف " .
ونادرا ما يستطيع الممثل الموهوب أن يصبح نجما ، لكنه لا يستطيع - ولا يريد - أن يحمل قناعا فنيا واحدا في كل الأفلام ، وهذا هو السر في أن كثيرا من النجوم يخبرونهم بعد سنوات قليلة ، بينما يظل الممثل الحقيقي قادرا على أن يولد دائما من جديد ، وأنتك لا تجد في تاريخ السينما من " الممثلين " إلا حالات قليلة ، لعل أشهرها هم مارلون براندو ، الذي قد تصدمك للرحلة الأولى الفجوة الهائلة بين صورته في بداية حياته الفنية كشاب متبره متلى فتوة وجسارة وجرأة ، كما ترى في فيلم " هبة اسمها الوحشة " ، وصورته كمعجز متهدم تمكس عيناه انكسار الشيخوخة والعجز رغم الظلال الباقية من سطوة القوة كما تراه في " الأب

عصره ، وعلى عكس الممثل الموهوب الذي يتقمص الشخصية التي يمثلها حتى يكاد أن يتحد بها ، فإن النجم يظل يرتدى قناعا واحدا في كل أفلامه ، بل أنك قد تستطيع أن ترى أن متالوني أو شوارزجر - على سبيل المثال - ليسا في حقيقتهم السينمائية إلا قناعين ، وهما اللذان يفتقدان موهبة التمثيل - بالمعنى الحرفي للكلمة - حتى إن كل الأدوات المكتوبة لهما يتم تفصيلها على مقاسهما ، أو بالأحرى على مقاس نقاط الضعف الفنية العديدة فيهما ، وليس هذا أمرا استثنائيا ينبغي أن يشير دهشتنا ، بل إنه أحد القوانين التي تسيطر على آلية صناعة النجوم ، فإنتك لا ترى قرقا واضحا بين معظم الشخصيات التي أداها عماد حدى أو رشدى أباجة في العديد من أفلامهما ، كما لم يكن دوجلاس فيريانكس أيام السينما الصاعدة يلعب دور روين هود أو لودو ، بل كان دوجلاس أولتمان - وهذا هو اسمه الحقيقي - يلعب في كل الأفلام دور دوجلاس فيريانكس ، كما كان بول برايمر يتنقل بقناعه وشخصيته ذاتهما عبر كل الأفلام ، وسواء كان

الدعوة التي وجدت كثيرا من المؤيدين داخل مجتمعات السرد بعد أن قابض بهم الكيل وانتصت محارلاتهم المسألة إلى الفشل ، كان لابد لهيرليود - بعدها حقيقى - أن تصنع للزنج نجما من بينهم ، يروته على الشاشة فيترحدون معه ، ويحشرون نجاحه الاجتماعي في الأفلام التي يقوم فيها بدور مدرس ، أو محام ، أو طبيب ، لكن تلك الأفلام لا تنسى أن تؤكد في الوقت ذاته على أن هذا النجاح مشروط بكونه " متحضرا " ، لا يدعو إلى العنف أو الثورة ، بل تكيفا مع المجتمع ، متتلا لقوانينه ، كما لم يكن غريبا أيضا على هوليسود خلال الثمانينات أن تصنع من سلفستور متالوني أو أوتولد شوارزجر نجمن في فترة عانى فيها المجتمع الأمريكى طوال العقد السابق من عقدة الذنب ، وفرك خلاله الدمع مدرارا في مازوكية معذبة على التورط في حرب فيتنام ، وكان لابد من خلق " أسطورة " جديدة ، مجسدة في صورة نجم جديد ، صور التفوق الأمريكى من خلال سلسلة طويلة من أفلام العنف والدماء ، والتي تمكس هذه المرة سادية مسطرة في التعامل مع " الآخرين " .

الحقيقة والقناع

لهذا يتحول النجم في معظم الأحوال إلى قناع "فى" يلخص الملامح الأساسية للبطل فى



الروحي" ، ولكنه يمثل دائما هو براندو ،
النجم الساحر ، الذي ما يزال اسمه يحتل مكان
الصدارة في لوحات الاعلانات عن أفلامه .
وربما لن نجد في السينما العربية مثل هذا
الممثل النجم القادر على الاحتفاظ بنجوميته
غير عقود طويلة غير فريد شوقي ، والذي
تتناقض صورته الفنية بين ذلك القتي الشرير
الخارج على القانون والمتشرد على المجتمع
الظالم كما في " جعوني مجرما " ، وهذا
الأب العطوف الذي تأت كتفاء بأفكار السيني
كما في " وبأولدين إحسانا " .

تلك استثنائات تؤكد القاعدة في أن
النجم يؤدي على الشاشة دائما دوره في
الحياة ، حتى أن أسلوبه الخاص في قص شاربه
- مثل دوجلاس فيربانكس - أو نسي
ارتداء ملابس بطريقة غير متأنقة - على
طريقة جيمس دين - تصبح أقرب إلى
العلامة التجارية - بل إن الخط الفاصل بين
حياة النجم الخاصة وحياته عل الشاشة يكاد
أن يتلاشى ، فتنتهي حياة نجم مثل جيمس
دين ، أو نجمة مثل مارلين مونرو وكأنها
المشهد الأخير في فيلم يتزمان بتمثيله .

بل قد يطارده هذا القناع الفني صاحبه في
حياته الخاصة ، حتى أنه قد يؤثر تأثيرا عينا
على أحكام الجماهير حول صورة النجم ولقد
احتاج " الممثل المتواضع " رونالد ريجان
جهدا فائقا ، ورحلة طويلة في عالم السياسة ،
لكي يفتح ناخبيه بقدرته على أن يكون "
الرجل الأول " في صنع سياسة الولايات المتحدة
- ومن طرائف هوليود ، عندما رشع ريجان
نفسه للمرة الأولى لتصب محافظ ولاية
كاليفورنيا ، أن المنتج جاك وارنر صاحب
شركة أفلام " إخوان وارنر " التي قام ريجان
لها بالتمثيل في أدوار مساعدة في سلسلة
طويلة من أفلام رعاة البقر ، علق على
ترشيح ريجان نفسه لهذا المنصب : " إن
ريجان لا يصلح لدور حاكم الولاية ،
جيمس ستيمورات هو الأفضل لأداء
هذا الدور ، أما ريجان فلا يصلح
إلا لدور صديقه المخلص " .

وفي الحقيقة أن ذلك القناع الفني للنجم ،
وحياته الخاصة ذاتها ، لا يقسم النجم
باختيارها بقدر ما تصنعها له " صناعة
السينما " ، بما يتواءم مع الحقبة التي يظهر
نجمها . وفي العادة فإن الأفلام التجارية
لا تنسب إلى مخرجيها أو مؤلفيها ، ولذا
تنسب دائما إلى النجوم الذين يقومون بأدوار
البطولة فيها . وما تزال حتى اليوم تعرف بعض
الأفلام بهؤلاء النجوم ، وليس أشهر عندنا من

سلسلة أفلام اسماعيل يس خلال الخمسينات
، أو أفلام عادل إمام خلال الخمسة عشر
عاما الأخيرة ، ونادرا ما يستطيع النجم أن
يتشرد - إذا افترضنا أنه يريد أن يتشرد -
على القناع الذي عرفه به جمهوره ، فتنتقل
أفلام مثل " الانس والجن " أو " المحميم "
لعادل إمام ، بصرف النظر عن قيمتها الفنية ،
لأنه تخلى فيها عن دوره التقليدي للصعلوك
الظريف الذي تطحنه الأيام ، فيحتال عليها
بخفة ظله ، وربما بخفة يده أيضا .

ديكتاتورية

نجوم السينما العربية

إلى أي مدى تتلقى السينما العربية مع
صناعات السينما العالمية الراسخة في قانون
صناعة النجوم ؟ إن جوهر الاتفاق والاختلاف
يعتمد على مدى رسوخ صناعة السينما
العربية ذاتها ، التي قد لا نستطيع - برؤية
عامة قد لا تخلو لضيق المساحة من التبسيط
- أن نؤكد على أنها ما تزال بعيدة عن أن
تصبح " صناعة " حقيقية ، وهي التي
ما تزال تعتقد جانبها كبيرا من الهبة
الأساسية للصناعة ، لأن كثيرا من
أصحاب رؤوس الأموال قد يلجأون
إليها لفكرة من الرث ، قادمين من
نشاط مالي مختلف ، لينقلوا بعدها
إلى مجال جديد ، يحركهم في ذلك
الرغبة في تحقيق الربح السريع ،
فيعتمد معيهم إلى نشاط الترميل

والتسويق بدلا من بناء
الاستوديوهات والمعامل ، تأهيله من
الصناعة المحلية للفيلم الحام ، أو
عصات الكاميرا ، أو حتى مصابيح
الإضاءة ، وفي ظل هذا النشاط المالي الذي
لا يرقى إلى مستوى الصناعة - بمعناها
الحقيقي - ليست هناك من أسباب للدهشة
من اقتفاء هذا النشاط للدراسات الاجتماعية
والنفسية والسياسية (أو حتى التصويقية)
التي تستطيع أن تتعرف على الذوق العام
وتتنبأ بالتغيرات التي سوف تطرأ عليه . إن
قانون صناعة النجم في السينما العربية ما يزال
يعمل بالمصادفة ، وإن أردت تأكيد على ذلك
يمكنك أن تسترجع في ذاكرتك كيف أصبح -
على سبيل المثال- الممثل الكريمي عادل
إمام بين عشية وضحاها نجما لامعا لم تصفه
السينما بقدر ما صنعتها الظروف التاريخية
التي استثمرتها النجم لصالحه بذكائه
الاجتماعي ، فصنع بنفسه القناع الفني
الخاص الذي اكتشف أن له تأثيرا ساعرا على
الجماهير .

لذلك يصعب الفرق بين النجوم في
صناعات السينما العالمية و " سوق " السينما
العربية أقرب إلى الفرق بين دور
المؤسسة " ودور الفرد " ، وليس غريبا -
في ظل غياب المؤسسات في كل المجالات -
أن يتحول الفرد ، أو النجم ، إلى أن يصبح
ديكتاتورا حقيقيا ، فداخل كل البنى التي
تأسس عل قواعد اجتماعية واقتصادية
راسخة ، لا نجد عاملا واحدا ينفرد بين العوامل
الأخرى بالتأثير ، وحتى النجم في صناعات
السينما العالمية يظل ينظر إليه على أنه

عادل حمدي



المتوسطة عن المشاركة الحقيقية في صنع مستقبلها، فتكتفى بأن يصنع لها الآخرون، وتلك هي الصورة التي تجسدت في النجم عماد حمدي، الذي كان بظله يكتفى بالحلم الجميل، حتى يأتي الانتصار النبيل، وقد يرضى بالانكسار والهزيمة إن اضطر للتخلي عن نبيله وترفعه.

كسما لم يكن غريبا أن يظل النجم محمود ياسين طوال السبعينات - بأناقته المصطنعة ووسامته المتكلفة - تجسيدا لأحلام عصر تخلى عن مسئولياته القومية، ليظل محصورا محاصرا في "آلام عاطفية فردية"، وأحلام ذاتية تدور في الفراغ. بينما حدث تغير عميق في صورة النجم خلال الثمانينات، حتى أن نجوما مثل محمود همدان العزير ونور الشريف قد تخلوا عمدا عن الرسامة التقليدية، بينما ظهر نجوم جدد مثل أحمد زكي ونجوى الفخراني، يبتكرون كثيرا من التجسيد الجسماني والنفسي والطبيعي لجمهور جديد، يبحث عن لقمة العيش، وسط ظروف تزداد صعوبة.

وربما لن نجد تعليقا ساخرا لاذعا على السياق التاريخي المعاصر أكثر من أن يصعب - للمرة الأولى في تاريخ السينما العربية - الممثل الكوميدي عادل إمام نجما لامعا ساطعا (على نحو لم يبلغه نجيب الريحاني أو اسماعيل ياسين اللذان كانا رغم شهرتهما عاجزين عن أن يصبحا نموذجاً لما نسميه "فتى الشاشة"، بينما نجح عادل إمام في ذلك)، والأسر لا يعود كسا يزعم البعض إلى امتلاك النجم عادل إمام إلى عبقرية تشيلية نادرة (بل ربما كان الأمر على العكس من ذلك قاسا، والنجم ليس في حاجة على أية حال لمثل هذه العبقرية)، وإذا يعود إلى أن النجم اختار بذلك أن يهجر عن المرحلة الراهنة في السياق الاجتماعي، من خلال الشخصية التي اشتهر بها والتشريحات التي قدمها عليها، لتصلطوك البائس البائس، الذي يؤمن بأنه لابد أن يكون لصا في مجتمع من اللصوص، وعندما يصبح الخروج على القانون هو القانون، وهي الشخصية التي قد لا تجد لها مثيلا في قدرتها الواضحة على تجسيد حقيقة دور النجم، الذي يصبح مع أفلام السينما خلا زاتفا لشكولات حليلة، وتجسيدا لحلم بلقة، غانم ومشوش، من أحلام الفسق والمطهرين.



أحمد زكي

الذي يطرأ على المجتمع العربي، فيحمل معه أحلاما وآلاما جديدة، تتغير معها أذواق الجماهير. وربما كانت السينما العربية - كصناعة متواضعة - عاجزة في الأغلب الأعم عن أن تدرك هذه التغيرات فتتلاءم معها. لكن آلية صناعة النجوم تكاد أن تقترب من قانون الانتخاب الطبيعي "لداروين"، حيث يكتشف صناع الأفلام - بالمصادفة - نجاح نجم جديد، فيدركون فجأة أن عليهم أن يستثمروا هذا النجاح، فينهمر سيل غامر من الأفلام في هذا الطريق الجديد حتى ينصرف عنه الجمهور.

ولعل من الصعب علينا أن نلخص في سطور قليلة الرحلة التي تباين فيها التنافس الفني للنجوم عبر تاريخ السينما العربية، لكننا نستطيع أن نلمح سريعا إلى تلك العلاقة بين السياق التاريخي وصورة النجم، فبعد سنوات قليلة من التسعين والبحث العسراتي، وجدت السينما العربية خلال الأربعينات أن ابن الطبقة المتوسطة الطامح إلى أن يجد مكانا تحت الشمس يمكن أن يتجسد في صورة النجم حسين صدقي أو محسن مبرحان، كسا لم تكن محض مصادفة أن السينما المصرية لم تجد إلا بعد ثورة يوليو - في صورة النجم فريد شوقي - بطلها القادم من أحراش المجتمع، التادير على أن يتنزع حقه بيد، وترجم مشاعره إلى فعل إيجابي، بينما ظلت هناك صورة مناقضة، ربما كانت تعبر عن عجز الطبقة

إحدى حلقات إنتاج "السلمة" وتسويقها، بينما في صناعة تقوم على الإرتجال - مثل السينما العربية - يصنع النجوم صورتهم بأنفسهم، ويروضونها قرضا في بعض الأحيان في نوع من الإلحاح والاعتماد على وسائل مختلفة للانتشار، (ولنتأمل مثلا كيف صنعت نهضة صعيد أو نادوية الجندي صورتها الفنية، أو كيف تصطنعها اليوم الراقصة فتى صعيد، حتى أن الأفلام يتم توصيلها على ملابس النجم أو النجمة، بعيدا عن أي معايير فنية أصيلة).

وربما كان الأمر لو كانت التجريبية في السينما العربية قد اقتضت على "تلميع" النجوم لصبرهم على الشاشة، إذا كان ذلك يعني اختيار أكثر زوايا التصوير جمالا، وأكثر الأضواء برقا، أو أن توضع لهم بعض سطور الحوار المؤثرة الرنانة. لكن نجوم اليوم أصبحوا أكثر شراهة للأضواء، وربما كان نجوم الماضي في السينما العربية يؤمنون ببعض الديمقراطية التي تسمح لغيرهم من الممثلين بالظهور في أدوار مكتملة وشخصيات درامية متفنة، تخلى لنجوم اليوم عن هذه الديمقراطية، وأصبحوا يسعون إلى احتلال الشاشة طوال مدة عرض الفيلم، دون أن تفرهم لحظة واحدة، حتى لو جاء ذلك على حساب كل الشخصيات الدرامية الأخرى، بل قد يصل الأمر إلى حذف أدوار كاملة في مرحلة المونتاج، كما هو الحال مع فيلم فتى صعيد الأخير "الراية حمر"!!

لكن النجوم عندنا لا يدركون أنهم بهذه الديكتاتورية التي تدفعهم إلى إزاحة كل الآخرين من "الكادر"، فإنهم يقتلون من قدرة تأثيرهم على المتفرج، بل أيضا من مصداقية الأدوار التي يقومون بها على الشاشة، لأنه لا يمكن للسينما أن تظل تقدم النجم - أو البطل - وحيدا مناسيا كأنه يعيش في جزيرة منعزلة قد أقام من نفسه عليها ملكا، يتحدث فلا يسمعه أحد، ويتصور أن الجميع لا يرفعون أبصارهم عنه بينما هو الذي يرى نفسه في مرآة ذاته، وتلك هي بداية النهاية لنجوم يعتقدون أنهم سوف يعيشون طويلا، وإن كانت الحقيقة أنهم رغم الضجيج والشهرة الذين افتعلوها لأنفسهم سوف ينساهم التاريخ، إن لم ينظر لهم نظرة الاستنكار.

تطور الأقنعة

من الناحية الأخرى، ورغم الديكتاتورية التي يفرضاها نجوم السينما العربية فيكبلونها بأغلاهم ويمنعونها من الإبداع الحقيقي، لا يزال هناك قانون في صناعة النجوم لن يستطيع أحد منه فككا، وهو قانون التغير

صحافة الأستاذ "أبو الفيض" .. وأحزاب الليبرالية بالتقليد

للمرة الثانية ، وربما الثالثة ، وقد تكون العاشرة ، أشعر بالغجل لأثنى صحفى ، ولأثنى معارض ، أما السبب ، فلأن بعض الصحف ، تبدو لى - أحيانا - أنها ليست كذلك ، ولأن بعض المعارض منها ، يدعو لى - أحيانا - للتساؤل " باشمشاط عما تعارضه على وجه التحديد ١ .

فمنذ خمسة أسابيع ، وأنا أتابع بانتظام ، واحتام ، وضمن حشد كبير من الفنانين والكتاب وأساتذة الجامعات والصحفيين - جلسات المحكمة التى تنظر الاستئناف الذى أقامه الفنان " يوسف شاهين " ضد الحكم الابتدائى الذى صدر بمنع فيلم " المهاجر " ، سعيدا بحركة التضامن الواسعة مع الفيلم ، التى تمثلت فى انضمام أكثر من خمسين هيئة رسمية وشعبية وشخصية إلى صف يوسف شاهين ، من بينها وزارة الثقافة والرقابة على المصنفات الفنية والنقابات الفنية ومنظمات حقوق الإنسان فضلا عن عدد من الشخصيات العامة ذات الشغل ، وتعبسا وخجولا لأن الأستاذ " أبو الفيض " - وهو المحامى الذى أقام دعوى المطالبة بمصادرة الفيلم - لا يجد ما يقدمه فى كل جلسة تأييدا لدعواه ، سوى قصاصات من الصحف ، معظمها من صحف المعارضة ، تحمل أخبارا ومقالات ، وتعليقات يكتبها نقاد سينمائيون ، كانت هى التى لفتت نظره منذ البداية إلى الفيلم ، وأنهت أنه يجد شخصية النبى يوسف عليه السلام ، ورسى إليه ، وإلى الشعب المصرى ، وشككته فى وطنية صانعه ، الذى حصل على تمويل أجنبى لكى يشكك فى كل المقدسات ، فدفعته لمشاهدة الفيلم ، وحرصته على أن يقيم دعواه ، التى انتهت بمنع عرضه ، وكما نزال نعرضه على مواصلة النزال ، فتسانده وقده بمقالات جديدة ، يضعها فى حافظة ، ويقدمها - فى كل جلسة - إلى المحكمة ، مما دفع رئيسها إلى أن يلفت نظره - فى الجلسة الأخيرة - إلى أن المحكمة لا تقرأ الصحف ولا تتأثر بما ينشر بها ، ولكنها - ككل محكمة - تطبق القانون فقط ١ .

والذى أفره ، أن الصحف - التى تستحق هذا الاسم - لا تعيش إلا بالحرية ، ولا تخاف إلا من المصادرة ، ولا تكف عن التنديد بكل قانون أو وضع يقلل من حريتها فى نشر الآراء ، وأنها صاحبة المصلحة الأولى فى التصدى لكل اتجاه أو رأى يدعو للمصادرة ، أو يسعى لتضييق نطاق حريات التفكير والتعبير الأدبى والبحث العلمى والإبداع الفنى ، بسبب بسيط جدا ، هو أن مصادرة الحريات كماء البحر ، كلما شربت منه الحكومات ، كلما ازدادت عطشا ، ولأن الذى يبدأ بمصادرة فيلم ، سينتهى بإغلاق صحيفة ، فيفتقد هؤلاء المحررون الشبطون عملهم ، ويتقلبون للجلوس فى " الطرارة " أمام مكتب الأستاذ أبو الفيض لمصادرة الحريات .

ولست صحف الأستاذ أبو الفيض استثناء ، من هذا القانون العام ، فهى تخصص نصف صفحاتها للمطالبة بالمزيد من الحريات للصحافة ، ولحديث عن المؤامرات الحكومية التى تحاك ضدها ، والتنديد حتى بالتحقيقات القضائية التى تجرى مع محرريها أو رؤسائها ، ومع ذلك فهى لا تجد تناقضا بين ذلك ، وبين تخصيص النصف الآخر لتأييد مصادرة " المهاجر " ، فهى تطالب بالحرية لنفسها وحدها ، وترفض أن يكون الآخرون أحرارا مثلها ، مع أن القاعدة الأساسية تقول بأن الديمقراطية تحتل كل رأى وتبيع كل فكر ، إلا الآراء والأنكار التى تدعو لمصادرة الحرية .

والغريب أن معظم هذه الصحف ، يصدر عن أحزاب معارضة ، ومع ذلك فإن أحدا من المسئولين عن تحريرها لم يثنى - أو يغجل - من التناقض بين ذلك ، وبين إلحاحها المتواصل على المطالبة بمصادرة " المهاجر " ، وقد يكون منطقيا أن يقف حزب حاكم فى صف المزيدين لتحديد - أو تضيق - نطاق الحريات ، حتى لا تستفيد منها الأحزاب المعارضة له ، أما أن تفعل ذلك أحزاب معارضة ، يقدم بعضها نفسه للناس باعتباره حزبا ليبراليا ، فتلك هى التى تصطك منها السامع - على رأى عينا المرحوم " أبو المتأهبة " - وذلك هو المرض العرسى القديم والمثوطن ، الذى لو كنا قد شفيينا منه ، لما تمكنا من الغزاة والطغاة ، ولما أصبحنا فى " سبة التاريخ " .

ألا يبدو باعشا على الدخشة ، وربما داعيا للقرب ، أن تتضمن الرقابة على المصنفات الفنية ووزارة الثقافة وهما هيئتان حكوميتان ، مع حق " يوسف شاهين " فى أن يعبر عن نفسه ، بينما تدعو أحزاب ليبرالية إلى مصادرة هذا الحق ١٢ .

أليس من حق الحرية ، بل ومن واجبا أن تصرخ : " اللهم إحمى من أصدقائى .. أما أعدائى فإنى كفيل بهم ١٣ " . ثم .. أليس من حق أن أخجل ، لأثنى صحفى ومعارض بعد أن وصل هوس التحريض على المصادرة بإحدى الصحف الناطقة بلسان حزب من تلك الأحزاب الليبرالية بالمهلبية والتقليد ، إلى فكرة خير يقول بأن " الفنانين الذين صحبوا هيئة المحكمة لمشاهدة العرض الخاص لفيلم " المهاجر " ظهر اليوم الثانى من شهر رمضان المبارك " قد أرسلوا من اشترى لهم " طعام الغداء " أثناء العرض " ، وهو خير نفاه لى صديق من الفنانين الذين شهدوا العرض ، ثم سألتى : هما الجماعة الليبراليين دول .. بيعارضوا مين بالضبط ؟ فقلت له وأنا فى غاية الكسوف : الحرية طبعاً ١٤ .